جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الرقم التسلسلي: .....

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

تخصص: إدارة أعمال التجارة الدولية

مقومات التجارة البينية العربية في ظل العولمة الاقتصادية

دول المجلس الخليجي أنموذجا

إعداد الطالب:

بوزيدة التومي

تاريخ المناقشة: 2016/05/26

لجنة المناقشة:

خبابة عبد الله	أستاذ مساعد –أ	جامعة المسيلة	رئيســـــــا
قراوي أحمد الصغير	أستاذ مساعد –أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
غضبان البشير	أستاذ مساعد –أ	جامعة المسيلة	ممتحنـــــــا

السنة الجامعية: 2015-2016

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الحمد لله رب العالمين، والصلاة و السلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد و على آله و صحبه و من اتبعهم إلى يوم الدين.

إلى الذين قال فيهما الله عز وجل:

"وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"...

أبي،أمي...حفظهما الله.

إلى إخوتي صغيرا وكبيرا

إلى كل عائلة قادري دون استثناء كبيرا وصغيرا...

إلى كل طلبة كلية علوم التسيير

إلى كل من يحمل ولو ذرة حب لله ورسوله

محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى كل هؤلاء....

أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

التومي

شكر وعرفان

الحمد لله كاشف الغمة، رازق للنعمة، ذو الفضل والمنة.

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مبار كافيه.

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

نحمد الله كثيرا الذي وفقنا ويسر لنا انجاز هذا العمل المتواضع.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث سواء من قريب أو بعيد، كما يشرفني أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف "قراوي أحمد الصغير" الذي لم يبخل علينا بنصائحه القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذا البحث.

التومي

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
كلمة شكر	I
الفهرس	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IIII
ملخص	V
المقدمة عامة	أ–ه
الفصل الأول **مدخل عام للإقتصاديات العربية**	
مقدمة الفصل	**01**
المبحث الأول: اقتصاديات الدول العربية	**02**
المطلب الأول:خصائص الدول العربية	**03**
المطلب الثاني: القطاعات الإقتصادية في الوطن العربي	**07**
المطلب الثالث: الهيكل النوعي والجغرافي للتجارة العربية	**14**
المبحث الثاني: التكامل الإقتصادي العربي	**17**
المطلب الأول: ماهية التكامل الإقتصادي	**17**
المطلب الثاني: مقومات التكامل الإقتصادي العربي	**21**
المطلب الثالث: التوجهات المستقبلية للتكامل العربي	**23**
المبحث الثالث: مشاكل التجارة العربية	**25**
المطلب الأول: المشاكل الإقتصادية للتجارة العربية	**26**
المطلب الثاني: المشاكل السياسية للتجارة العربية	**28**
خاتمة الفصل	**32**
الفصل الثاني: العولمة الإقتصادية تأثيراتها وتحدياتها على التجارة البينية العربية	
مقدمة الفصل:	**34**
المبحث الأول: ماهية العولمة الإقتصادية	**35**

المطلب الأول: مفهوم العولمة والعولمة الإقتصادية	**35**
المطلب الثاني: أدوات العولمة الإقتصادية	**38**
المطلب الثالث: مجالات العولمة وخصائصها	**42**
المبحث الثاني: تأثير العولمة الإتصادية على التجارة العربية	**44**
المطلب الأول: أثر المنظمة العالمية للتجارة على التجارة العربية	**44**
المطلب الثاني:أثر التكتلات الإقتصادية على التجارة العربية	**48**
المطلب الثالث: تأثير الشركات المتعددة الجنسيات	**50**
المبحث الثالث: فرص وتحديات التجارة العربية في ظل العولمة الإقتصادية	**52**
المطلب الأول: فرص التجارة العربية في ظل العولمة الإقتصادية	**52**
المطلب الثاني: تحديات التجارة العربية في ظل العولمة الإقتصادية	**53**
خاتمة الفصل	**56**
الفصل الثالث: **دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل العولمة الإقتصادية**	
مقدمة الفصل	**58**
المبحث الأول: نشأة مجلس التعاون الخليجي دوافعه وأهدافه	**59**
المطلب الأول: نشأة مجلس التعاون	**59**
المطلب الثاني: محطات في مسيرة مجلس التعاون الخليجي	**62**
المطلب الثالث: دواعي إنشاء المجلس	**65**
المبحث الثاني: المقومات الإقتصادية لدول المجلس	**67**
المطلب الأول: مقومات التعاون في إطار مجلس التعاون الخليجي	**67**
المطلب الثاني: الأداء الإقتصادي لدول مجلس التعاون	**68**
المطلب الثالث: مجلس التعاون والعولمة الإقتصادية	**74**
المبحث الثالث: تحديات وأفاق دول مجلس التعاون الخليجي	**79**
المطلب الأول: تحديات المجلس في ظل العولمة الإقتصادية	**79**
المطلب الثاني: آفاق المجلس في ظل العولمة الإقتصادية	**80**
خاتمة الفصل	**82**
الخاتمة العامة	**83**
قائمة المراجع	**88**
قائمة الملاحق	**93**

قائمة الجداول

رقم	عنوان الجدول	**الصفحة**
الجدول01	ترتيب الدول العربية حسب الناتج المحلي الإجمالي و متوسط الدخل الفردي (2013)	5-4
الجدول02	نقاط القوة و الضعف في الدول العربية	7
الجدول03	تطور الناتج المحلي و الناتج الزراعي في الدول العربية (2010-2013)	8
الجدول04	قيمة الناتج الصناعي إلى الناتج الإجمالي(2009-2013)	11
الجدول05	ترتيب الدول العربية المصدرة و المستقبلة لرؤوس الأموال (2003-2013)	13-12
الجدول06	الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي العربية	69
الجدول07	تطور الدخل الفردي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية	70
الجدول08	توزيع الدخل الإجمالي على القطاعات الإقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي العربية (2013)	71
الجدول09	المبادلات التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي العربية	73-72

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل01	الهيكل النوعي لصادرات العربية سنة 2013	14
الشكل02	الهيكل النوعي للواردات العربية سنة 2013	15

مقدمة:

تميز نهاية القرن العشرين بانفتاح تجاري كبير، وإتجاه متزايد نحو المزيد من المبادلات التجارية وتسارعها، وذلك بإزالة الحواجز والعوائق التي تحد من حركة التجارة العالمية، والتي فرضت نمطا جديد من العلاقات التجارية العالمية في ظل نظام إقتصادي عالمي يقوم على خدمة التوجهات التجارة العالمية، يتم ذلك بواسطة بنيان دولي كبير يمس كل الجوانب الإقتصادية، هذه التحولات الإقتصادية المتسارعة عرفت بالعولمة الإقتصادية.

و العولمة الإقتصادية هي أحد أبرز مظاهر النظام العالمي الجديد التي أخذت أبعادها في التجلي، وتأثيراتها على جميع دول العالم في العصر الحالي، باستعادة النظام الرأسمالي هيمنته، وانتشاره في صورة جديدة مبنية على إقتصاد السوق والثورة المعلوماتية ودمج الإقتصاديات الوطنية بالسوق الرأسماية العالمية

تأتي الدول العربية كغيرها من الدول العالم في مقدمة الدول العالم التي سعت إلى الإستفادة من النظام الإقتصادي أو العولمة الإقتصادية، لكن ذلك يتطلب من الدول العربية الوقوف من موقع قوة لمجابهة ممارسات العولمة الإقتصادية، وتحقيق مكاسب إقتصادية وتجارية دون إلحاق أضرار بإقتصادياتها، والحفاظ على التركيب الإقتصادي فيها.

تمتلك الدول العربية العديد من المقاومات التي من شأنها أن تجلب إنتباه العولمة الإقتصادية بإعتبارها منطقة غنية بالثروات الباطنية والسطحية والطاقات المتجددة والقدرات البشرية الضخمة وكذا لموقعها الجغرافي المهم واعتبارها كوسيلة لربط التجاري بين شرق الكرة الأرضية وغربها، إلا أن هذا الإنتباه تنجر عليه أثار متعددة ومتبادلة مع العولمة الإقتصادية على مختلف الأصعدة، وتترتب عنه تحديات للدول العربية من أجل النجاح في ولوج عالم العولمة وتحرير تجارتها مع العالم والنهوض بمختلف القطاعات الإقتصادية بما يتناسب مع المعايير الدولية، وذلك من أجل تحسين قدرتها التنافسية على دخول الأسواق الدولية وتحسين نصيبها من حجم المبادلات التجارية الدولية، والأخذ بتجربة دول مجلس التعاون الخليجي كمنهاج عربي يحترم طبيعة الواقع العربي ويسعى إلى تطوير القدرات الخليجية ثم العربية إلى مستويات العالم المتقدم.

إشكالية الدراسة

و رغبة منا في معرفة المقومات التي تمتلكها الدول العربية والخليجية التي تأهلها إلى تحقيق مكاسب تجارية وإقتصادية في ظل العولمة الإقتصادية نطرح الإشكالية التالية:

ما هي المقومات التجارية التي تمتلكها الدول العربية في ظل العولمة الإقتصادية؟

في ضوء ذلك نطرح عدة تساؤلات:

- ماهي الأوضاع الإقتصادية في الدول العربية؟
- ما هي المبادرات العربية التي قامت بها في سبيل مسايرة العولمة الإقتصادية ؟
- لماذا لم تحقق الدول العربية تطورا في التجارة بينها بالرغم من الجهود المبذولة ؟
- ما هي الوسائل العولمة الإقتصادية التي من شأنها أن تحقق تطور في التجارة البينية العربية ؟
- هل استطاع مجلس التعاون الخليجي الإندماج في العولمة الإقتصادية؟
- ما هي أبرز التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون في سبيل التطور في ظل العولمة؟
- كيف واجهت دول مجلس التعاون الخليجي تحديات العولمة

و وفقا لما تم التطرق اليه في هذه التساؤلات تطرح العديد من الفرضيات للبحث عن حقيقة الإمكانيات الإقتصادية والتجارية العربية وفي ظل المتغيرات الإقتصادية المعروفة بالعولمة الإقتصادية تم طرح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى :

تمتلك الدول العربية القدرات الإقتصادية والتجارية التي تمكنها من الإندماج في النظام الإقتصادي المعروف بالعولمة الإقتصادية، وبإمكانها تجاوز الآثار السلبية المتوقعة وتحقيق مكاسب تفوق ما ستتعرض إليه من مخاطر، وتحقيق الإندماج في العولمة الإقتصادية بشكل منفرد عن بقية الدول العربية.

الفرضية الثانية:

في ظل النظام الإقتصادي العالمي تستطيع الدول العربية والخليجية على وجه الخصوص بما تمتلكه من قدرات إقتصادية إستغلال البدائل التي يتيحها هذا النظام الإقتصادي مثل تحقيق وحدة إقتصادية

أو تكتل إقتصادي بما يحقق طموحاتها ويخفف الأثر المتوقع للعولمة الإقتصادية على الدول العربية في مجال مبادلاتها التجارية.

أهداف البحث :

يرمي هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

- التعرف على خصائص اقتصاديات الدول العربية.
- التعرف على أهم المبادرات العربية في مجال تطوير التجارة العربية.
- التعرف على العولمة الإقتصادية أدواتها وخصائصها.
- معرفة تكتل مجلس التعاون الخليجي كأحد مظاهر العولمة في العالم العربي وتجربته في مسايرة العولمة.
- أبرز ما يميز دول مجلس التعاون الخليجي على بقية الدول العربية
- الخروج بقدر الامكان من توصيات ومقترحات تساعد في إيجاد حلول لدول العربية والخليجية على وجه الخصوص في مواجهة العولمة الإقتصادية.

أهمية البحث ودوافع اختياره :

تتجلى أهمية البحث من خلال النقاط التالية :

- إن الإندماج في النظام الإقتصادي والتجاري العالمي الجديد لم يعد خيارا أمام الدول العربية، بل أصبح ضرورة تمليها المتغيرات الاقتصادية الإقليمية والعالمية
- ضعف التجارة البينية العربية وتدني إنتاجياتها، وإزدياد الفجوة بينها، تجعل القطاع التجاري العربي أمام تحديات كبيرة جراء تحرير التجارة العالمية .
- اتخاذ التجربة الخليجية كنموذج متطور على بقية التجمعات العربية العربية
- إظهار مدى أهمية إقامة تكامل إقتصاد عربي فعال في ضوء العولمة، وقيام تكتلات إقتصادية عملاقة في جميع أنحاء العالم وأن الشراكة بين الدول العربية قد تؤدي الى تطوير التجارة البينية بين الدول العربية .

وقد وقع اختيار هذا الموضوع للأسباب التالية :

- محاولة التنبيه للآثار السلبية الكبيرة التي قد تترتب على الإندماج في النظام الإقتصادي العالمي والعولمة الإقتصادية دون اتخاذ الإجراءات المناسبة على التجارة العربية، والتي تعتبر الدول

العربية من أول الدول النامية التي قد تتضرر من جراء هذا الإندماج، بسبب عدم تكافؤ الفرص بين الدول العربية والدول المتقدمة في أغلب مجالات التجارية .

- ملاحظة التطورات الاخيرة في العالم والصراعات الناتجة عن البحث عن المراكز الإقتصادية والطاقوية التي تعتبر الدول العربية من أغناها في العالم .

المنهج المستخدم:

بالنظر إلى موضوع الدراسة ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، سيتم الإعتماد على المناهج التالية: المنهج الوصفي التحليلي الذي يعني بوصف وتفسير الأحداث والظواهر، للوصول للأسباب الحقيقية والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها، وسيستخدم بكثافة في كل أجزاء البحث.

المنهج التاريخي وهو المنهج الذي يهدف إلى إعادة بناء الوقائع الماضية، بوضعها في سياق معين من خلال إعادة ترتيب الوقائع وتفسيرها بهدف فهم الواقع على ضوء خبرات الماضي ويتجلى ذلك في عرض بعض الوقائع البارزة والمهمة المتعلقة بموضوع الدراسة في أغلب أقسام البحث.

صعوبات البحث :

واجهنا خلال تطرقنا لهذا البحث الى العديد من الصعوبات منها عدم توفر مراجع الكافية كم ونوعا توفر الحقيقة حول العولمة الإقتصادية والتجارة البينية العربية وكذا توفر الأرقام الصحيحة والواقعية التي من شأنها أن نستخرج منها نتائج صحيحة وكذلك تفاوت الدول العربية من حيث إندماجها في العولمة الإقتصادية حيث نجد بعض الدول أنها في مسار متقدم لتطبيق قواعد التي تمليها العولمة بينما نجد دول أخرى متحفظة على بعض الإتفاقيات وأخرى في مسار التفاوض منها صعوبة التقريب بينها من حيث الرؤية لنظام الإقتصادي العالمي.

- **الدراسات السابقة :**

- دراسة قام بها الأستاذ الدكتور طالب عوض والدكتور باكر عامير بعنوان التجارة البينية العربية الواقع والآفاق المستقبلية سنة 2008، وقد تناوات الدراسة توجهات التجارة البينية بين الدول العربية، وقد خلصت الدراسة الى ضرورة تطوير وسائل المستعملة في التجارة البينية العربية، واستغلال الفرص والمزايا التي تتيحها الاتفاقيات المشتركة والاتفاقيات الدولية خاصة المنظمة

العالمية للتجارة كوجه من أوجه العولمة الإقتصادية في الجانب التجاري و هو ما يتوافق مع هذا الموضوع من حيث أن المنظمات و الإتفاقيات من أبرز مظاهر العولمة.

- دراسة محمد عبد الرشيد علي سنة 2004 : تناولت الدراسة العوامل المحددة لزيادة النمو التجارة العربية البينية، من منظور أولوياتها وامكانية حل ومعالجة تلك العوامل . وتوصلت الدراسة إلى أن التجارة البينية العربية يمكن أن تتطور مع الإصلاحات الهيكلية لاقتصادات الدول العربية، وغياب المصالح الشخصية، وتفعيل دور القطاع الخاص، وإنضمام الدول العربية الى المنظمة العالمية للتجارة، وتحرير القطاعات الفعالة في الإقتصاديات العربية، وفتح المنافسة في جميع القطاعات خاصة التي تواجه فيه ضعف في التنافسية، تتوافق هذه الدراسة مع هذا الموضوع من ناحية إبراز سبل إندماج التجارة العربية في النظام الإقتصادي العالمي و العولمة الإقتصادية.

محتوى الدراسة

تناولنا موضوع التجارة البينية العربية ومقوماتها في ظل العولمة الإقتصادية في ثلاثة فصول حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الإقتصاديات العربية خصائصها وأبرز مبادرات التكامل بينها، بالإضافة إلى المشاكل التي تواجهها، أما في الفصل الثاني فأبرزنا فيه العولمة الإقتصادية والمجالات التي تمسها وأدوات التي تستعملها في فرض هيمنتها على الإقتصاد الدولي، والتأثيرات التي تنجر عنها في الدول العربية والفرص والتحديات التي تتيحها العولمة الإقتصادية، أما في الفصل الثالث فتناولنا فيه دول مجلس التعاون الخليجي كتجربة أثبتت نجاحها عن باقي التجارب العربية الأخرى، أبرزنا فيه مقومات هذا المجلس وتفاعلاته مع العولمة الإقتصادية تحدياته وأفاق المجلس في ظل العولمة الإقتصادية.

الفصل الأول

مدخل عام للاقتصاديات العربية

مقدمة الفصل:

إن الحاجة الماسة دراسة اقتصاديات الوطن العربي أمـــر تفرضـــه الضـــرورات الموضـــوعية المصيرية التي تقتضي تناول هذه الإقتصاديات ضمن نظرة كلية، ودراسة خصائصها باعتبار أن تنميتها من خلال تكاملها هو السبيل الوحيد لضمان تحقيق تطورها وتقدمها، وهو الأمر الذي أثبتتـــه التجـــارب التاريخية السابقة حيث ارتبطت فترت القوة والإزدهار في الوطن العربي بتوحد أجزائه في حين ارتـــبط ضعفه وتخلفه بفترات التجزئة التي عاشها بفعل الغزو والإحتلال الأجنبي، خاصة وأن هنالك العديد مـــن الروابط القوية التي تربط أجزاء الوطن العربي كالدم والتاريخ واللغة والمصير المشترك، إضافة الـــى أن العالم اليوم يتجه نحو إقامة الوحدات الإقتصادية الكبيرة من خلال التكتلات ولعل أبرزها السوق الأوربية المشتركة أو ما يعرف اليوم بالإتحاد الأوربي[1].

الدول العربية بدورها كان لها تجارب في محاولة تحقيق التكامل والوحدة، لأنها تعتبـــر الســـبيل الملائم لمواجهة التحديات العالمية التي من أبرز معالمها عولمة الإقتصاد العالمي، ولذلك فمن الضروري دراسة العلاقات التجارية العربية ووضعيتها الإقتصادية إستناد إلى مؤشرات القدرات الإقتصادية العربية والأداء الإقتصادي العربي في محاولة للتعرف على الواقع الإقتصادي العربي في المرحلة الحالية، وهـــو يحمل دلالات ذات أبعاد كثيرة ويصبح من المفيد بل ومـــن الضـــروري إلقـــاء نظـــرة إجماليـــة علـــى الإقتصادالعربي من جوانب متعددة مثل الزراعة والصناعة والناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجيـــة إضافة إلى التجارة البينية العربية وغيرها من الجوانب والمؤشرات التي تكشف عن مدى توافر مقومـــات التكامل العربي والإمكانات الإقتصادية العربية في مجموعها والتي تبرز أهمية العمل من أجـــل تحقيـــق التكامل المنشود، وكذا معرفة أهم المشاكل التي تعيق مسيرة الدول العربية في طريقها نحو تحقيق الوحدة في جميع المجالات خاصة الجانب الإقتصادي والتجاري منها[2].

هذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل إنطلاقا من أبرز ما يميز إقتصاديات الدول العربية وأهم قطاعاته وكذا معرفة الهيكل الجغرافي والتجاري للتجارة العربية، وأبرز المبادرات العربية نحو التكامل مقوماتها وتوجهاتها المستقبلية ومعرفة التحديات والمشاكل التي تعاني منها الإقتصاديات العربية في مسيرتها نحو الوحدة في ضل النظام الإقتصادي العالمي الجديد.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، **الموارد الإقتصادية العربية**، دار النهضة بيروت، 1983 ص 93

[2] المرجع نفسه، ص 98

المبحث الأول: إقتصاديات الدول العربية

تتوفر الدول العربية على العديد من الموارد الإقتصادية المادية والبشرية والطبيعية جعلها منطقة إستراتيجية في العالم، تربط بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، تتوزع هذه الموارد على عدة قطاعات إقتصادية لها دور فاعل في التبادل التجاري العالمي مما جعلها تقيم علاقات إقتصادية تجارية مع مختلف الأقطار العالمية.

المطلب الأول:خصائص الدول العربية

تتوزع الدول العربية على مساحة شاسعة تتوفر على موارد طبيعية و بشرية معتبرة، وهذا ما سيتم تناوله.

الفرع الأول: جغرافيا الدول العربية

يتوزع العالم العربي جغرافيا على قارتي إفريقيا وأسيا بمسلحة قدرها 14.2 مليون كيلومتر مربع تمثل 10.2% من المساحة الكلية للعالم،يحده شمال البحر الأبيض المتوسط وجنوبا مجموعة من الدول الإفريقية (دول الساحل الإفريقي) ومن الشرق المحيط الهادي والخليج العربي وإيران ومن الغرب المحيط الأطلسي، بلغ تعداد السكان فيه نحو 370 مليون نسمة سنة 2013 بتوزيع سكاني غير متوازن حيث يتمركز أغلبهم في الجانب الإفريقي، ويقدر معدل النمو السكاني في العالم العربي بنحو (2.33%) ويعتبر من أعلى المعدلات بين الأقاليم الرئيسية في العالم، وما يتميز به التركيب السكاني العربي أن أغلبه من الشباب (فوق 15 تحت 65سنة) بما يفوق نسبة 65% وهي مورد بشري إقتصادي مهم في تفعيل الحياة الإقتصادية[1].

تتميز الاقتصاديات العربية ببعض الخصائص المشتركة نظرا لطبيعة الإقتصاد العربي الذي يمتاز بتوفر الموارد الطبيعية، لكن قبل التطرق الى هذه الخصائص يمكن تقسيم العالم العربي حسب المناطق الأساسية التالية[2]:

- **منطقة شمال إفريقيا:** تشمل كل من الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا وليبيا والمغرب وتقدر مساحته بحوالي 42% من المساحة العربية و25% من السكان يغلب عليه طابع المناخ الصحراوي

[1] التقرير الإقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2014

[2] أحمد فؤاد مندور، أحمد رمضان، **اقتصاديات الموارد الطبيعية و البشرية**، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص 46

والمتوسطي وبلدانه تشكل إتحاد المغرب العربي التي تعتمد في إقتصادياتها على قطاعين أساسيين هما القطاع البترولي في كل من الجزائر وليبيا حيث تصل فيهم نسبة مساهمة هذا القطاع في الصادرات إلى97 %في الجزائر و98% في ليبيا ووالقطاع السياحي في كل من تونس والمغرب والزراعة والصيد في موريتانيا.

- **إقليم نهر النيل:** ويضم كل من مصر والسودان والصومال وجيبوتي، وتتركز فيه كثافة سكانية عالية تقدر ب 36% من السكان العرب في مساحة تمثل 29% من المساحة العربية، وهذا الإقليم يتصل في حدوده مع العديد من البلدان الإفريقية مثل اثيوبيا والكونغو، يتميز هذا الإقليم في جنوبه بغزارة الأمطار، خصوبة الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية، أما القسم الشمالي فيغلب عليه الطابع الصحراوي، أما مصر فتوجد بها صحراء سيناء، رغم أن الأراضي التي يمر بها واد النيل قليلة، إلا أنها ذات خصوبة زراعية مرتفعة، خاصة زراعة القطن الذي تعتمد عليه مصر في تجارتها الخارجية
- **منطقة الهلال الخصيب:** تضم كل من الأردن والعراق وسوريا وفلسطين ولبنان، تتميز بارتفاع الكثافة السكانية حوالي 19.36% في مساحة ضيقة حوالي 5% من المساحة العربية ولا تشكل أي إتحاد إلى انها تملك قوة بشرية متطورة من حيث التعلم والخبرة والتدريب
- **منطقة شبه الجزيرة العربية:** وتشمل كل من السعودية والإمارات وقطر والكويت وعمان والبحرين واليمن، تشكل مساحة قدرها 23% ونسبة سكان 20% إلى اجمالي العرب وتشكل هذه الدول "مجلس التعاون الخليجي " بإستثناء اليمن وهي دول غنية جدا باستثناء اليمن، حيث تمتلك احتياطات نفطية هائلة تمتلك السعوديةحوالي 20.75% من الإحتياطي النفطي العالمي و7.5% لكل من الكويت والإمارت ويعتبر الدخل الفردي مرتفع مقارنة بدخل الفرد في باقي الدول العربية، تعتمد في تجارتها الخارجية على قطاع المحروقات إذ يمتلك الإقليم أكبر الإحتياطات العالمية من موارد الطاقوية للبترول والغاز، ويمكن ترتيب هذه الدول حسب قيمة ناتجها المحلي الإجمالي ومتوسط الدخل الفردي (في غياب معطيات سوريا وفلسطين) لسنة 2013 على النحو التالي:

الجدول(1): ترتيب الدول العربية حسب الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط الدخل الفردي(2013)

الوحدة (مليون دولار)

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي	الدولة	متوسط الدخل الفردي(دولار أمريكي)
1- السعودية	748450	1- قطر	110628.4
2- الإمارات	402340	2- الإمارات	47151.1

3- مصر	271443	3- الكويت	43675.3
4- الجزائر	225933	4- البحرين	26125.7
5- قطر	202450	5- السعودية	24953.3
6- العراق	195382	6- عمان	20130.4
7- الكويت	175837	7- لبنان	11014.6
8- المغرب	105333	8- ليبيا	7533.2
9- عمان	79656	9- الجزائر	5910
10- ليبيا	64439	10- العراق	5568.5
11- السودان	61975	11- الأردن	5151.8
12- تونس	47111	12- تونس	4234.9
13- لبنان	45116	13- مصر	3207.5
14- اليمن	35955	14- المغرب	3196.4
15- الأردن	33641	15- السودان	1713.7
16- البحرين	32788	16- جيبوتي	1441.3
17- موريتانيا	4166	17- اليمن	1424.3
18- جيبوتي	1475	18- موريتانيا	1153.3
الإجمالي	2734061	المتوسط	7710.7

المصدر: نشرة الإحصاءات الإقتصادية للدول العربية، صندوق النقد العربي 2015

إنطلاقا من المعطيات السابقة ومن خلال الجدول يمكن تقسيم الدول العربية من ناحية الناتج المحلي الإجمالي إلى مجموعتين: مجموعة الدول النفطية تضم السعودية والإمارات والجزائر وقطر والعراق والكويت ومصر كدولة ذات كثافة سكانية عالية، تستحوذ هذه الدول عن ما يفوق 80% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، إذن هي تحقق ناتج محلي إجمالي مرتفع تعتمد فيه على الصادرات النفطية إضافة إلى مصر التي تعتمد على الزراعة الكثيفة في حوض النيل والتركيز على المنتجات الزراعية التجارية مثل القطن، أما المجموعة الثانية مجموعة الدول غير نفطية فتضم بقية الدول التي تحقق مستويات متوسطة وضعيفة في حجم الناتج المحلي الإجمالي إلى أن اقتصادياتها تتسم بالتنوع في الصادرات، أما فيما يخص توزيع الدخل فتأتي بعض الدول النفطية في مقدمة دخل الأفراد بأضعاف عن متوسط الدخل الفردي العربي مثل قطر، بينما تتراجع البعض منها وتحقق أقل من المستوى المتوسط، يبين الجدل حالة من التباين بين الدول العربية من حيث المقارنة بين الدخل المحلي الإجمالي والدخل

المتوسط للأفراد، فمثلا تحتل الجزائر المرتبة الرابعة في الناتج المحلي الإجمالي وتحتل البحرين المرتبة السادسة عشرة في حين أن مستوى الدخل لدى الفرد في البحرين يفوق نظيره في الجزائر أكثر من أربعة أضعاف، تتعدد مثل هذه الحالة لدى الكثير من الدول العربية، ويعزى ذلك إلى اختلاف حجم السكان من دولة إلى أخرى والقدرة الإنتاجية للدول ومقدار الثروات الطبيعية التي تحدد غالبا مقدار تناسب المعيارين السابقين.

الفرع الثاني: الخصائص الإقتصادية العربية

بالنسبة للخصائص المشتركة للدول العربية نذكر منها[1]:

أولا: التبعية الاقتصادية: تعاني الدول العربية من التبعية الاقتصادية للدول الصناعية منذ حصولها على الاستقلال السياسي، وتعتمد في اقتصادياتها على تصدير المواد الخام (كالغاز والبترول) واستيراد السلع الاستهلاكية؛ هذا ما يربط اقتصادياتها بالأسواق العالمية، ومنه زيادة درجة الإعتماد على القوى الإقتصادية الخارجية خاصة في مجال التجارة والانتاج، ويرجع هذا الاختلال الذي ساد الهياكل الاقتصادية العربية الى عدة أسباب منها:

- عدم مرونة الهياكل الاقتصادية العربية.
- وجود نقص في الانتاج الزراعي نتج عنه التبعية الغذائية للخارج.
- استثمار عائدات البترول في الدول الغربية.
- ارتفاع المديونية العربية لدى الدول الرأسمالية والبنك الدولي.

ثانيا: ضعف التبادل التجاري: يمكن القول أن التجارة العربية البينية منخفضة مقارنة مع نسبة التجارة العربية الخارجية، حيث لم تتعدى حدود 10% منذ ثلاثة عقود، وهذا راجع لضعف العلاقات التجارية الناجمة عن الحواجز الجمركية القائمة بينها وكذلك تماثل منتجاتها المصدرة، مما أدى إلى زيادة حدة التنافس التجاري عوض التكامل.

[1] عبد الجابر يتيم و آخرون، **مستقبل التنمية في الوطن العربي**، دار البازوري العلمية، عمان، 1998، ص53

ثالثا: سوء استغلال الموارد الاقتصادية: رغم ما تملكه الاقتصاديات العربية من ثروات مادية وبشرية هامة الا انها لاتستغل بالطريقة الأمثل، ويلاحظ ذلك من خلال مستويات البطالة ونقص المردود الزراعي بالإضافة الى سوء استخدام الايرادات والعوائد وتوزيعها وفقا للأولويات الاقتصادية.

رابعا: التخلف التكنولوجي: تعاني الدول العربية أيضا من التبعية التكنولوجية الى الدول المتقدمة، وهذا لسوء تمويلها للمشاريع العلمية، وعدم التشجيع على البحث والتطوير، بالإضافة الى الإهمال والتهميش الذي تلقاه الكفاءات العلمية الأمر الذي شجع على هجرة الأدمغة

خامسا: الصراعات السياسية: تعاني الدول العربية أيضا من الصراعات السياسية والطائفية الأمر الذي أدى إلى فشل العديد من المبادرات العربية في سبيل النهوض والتقدم بالتعاون العربي.

بالإضافة إلى ماسبق يمكن تلخيص نقاط القوى والضعف للدول العربية في الجدول التالي[1]:

الجدول رقم(02): نقاط القوة والضعف في الدول العربية.

نقاط القوة	نقاط الضعف
. توفر الموارد الطاقوية المتجددة وغير المتجددة . ما يقارب 370 مليون مستهلك في السوق . إقليم يربط بين ثلاثة قارات أسيا واوروبا وأفريقيا. . أغلب فئات السكان شباب	. ندرة المياه ومصادرها . إنتشار الأمية . التبعية التقنية الإعتماد على قطاع واحد في أغلب الدول (المحروقات)

المطلب الثاني: القطاعات الإقتصادية في الوطن العربي

تعتمد أغلب الإقتصاديات العربية على قطاعي الزراعة خاصة المعيشية لتحقيق الإكتفاء الغذائي منها وقطاع الصناعة الإستخراجية بينما الصناعة الأخرى تشهد نقص في البني التحتية وعادة ما تكون موجهة إلى قطاع إحلال الواردات، وتتخصص في قطاعات غير إستراتيجية(مثل النسيج والمواد الغذائية ومواد البناء...الخ).

[1] كبير سمية، **" أداء التجارة الخارجية العربية و البينية (2000-2004)"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد5،الجزائر،2008، ص 65

أما فيما يخص قطاع الخدمات (القطاع الثالث) فيشمل الإدارة والسياحة خاصة، فهو قطاع فتي يحتاج إلى مزيد من الجهود في سبيل تطويره باستثناء بعض الدول مثل قطر ولبنان والإمارات التي تحاول السير في مجال خدمات ذات مستوى عالي، وفيما يلي أبرز مقومات القطاعات الإقتصادية العربية:

الفرع الأول: القطاع الزراعي:

يعتبر القطاع الزراعي في البلدان العربية أحد أهم القطاعات الإقتصادية، حيث يضم نسبة معتبرة من العمالة الكلية حيث تقدر بما متوسطه 23.2% من العمالة الكلية سنة 2013، وترتفع هذه النسبة لدى الدول غير البترولية وتنخفض لدى الدول البترولية، إلى ذلك تبقى نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الدخل المحلي الإجمالي ضعيفة ومتواضعة بالرغم من الجهود المبذولة، والجدول التالي يوضح مساهمة القطاع الزراعي في الدخل المحلي الإجمالي للدول العربية

جدول رقم (03):تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الدول العربية(2010-2013).

الوحدة: مليار دولار

البيان السنة	2010	2011	2012	2013	معدل النمو%
الناتج المحلي الإجمالي	2075461	2389234	2633529	2734061	3.8
الناتج الزراعي	126976	124557	129324	136251	5.3
نسبة العمالة إلى مجموع العمالة%	22.9	22.2	21.8	21.5	-1.4
نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي%	6.1	5.2	4.9	5.0	2

المصدر: من إعداد الطالب إستناد إلى معطيات الأمانة العامة لصندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2014، الملحق رقم(1) و(2)

والملاحظ من الجدول أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جدا ولا تغطي حتى حجم العمالة حيث لا يتعدى الناتج الزراعي 6.1% في أغلب السنوات بحجم عمالة مرتفع جدا مقارنة مع الناتج يصل لحدود 23%، تتناقص حجم العمالة في القطاع الزراعي وتتوجه إلى قطاعات

أخرى يتزامن ذلك مع انخفاض تطور الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويعود هذا التذبذب في معدل نموها إلى العديد من العوامل مثل طبيعة المناخ في الوطن العربي انخفاض مداخيل العمالة في هذا القطاع وضعف استخدام التقنيات الحديثة وندرة الموارد المائية، ويمكن تقسيم الدول العربية من حيث الأهمية النسبية لقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ثلاث مجموعات، ففي المجموعة الأولى، التي تضم كل من المغرب ومصر والسودان وسوريا واليمن وموريتانيا وجزر القمر، فإن مساهمة الزراعة فيها عالية نسبيا تتراوح بين 13.9% في مصر إلى 33.8% في السودان، أما المجموعة الثانية فتضم 6 دول، حيث الأراضي الزراعية المستغلة محدودة نسبيا، وهي الأردن وجيبوتي ولبنان والعراق وتونس، حيث تتراوح مساهمة القطاع بين 3% في الأردن و9.3% في الجزائر، بينما تضم المجموعة الثالثة سبعة دول تعتبر مساهمة القطاع الزراعي في نوتجها المحلية هامشية وهي السعودية وليبيا وعمان والإمارات والكويت والبحرين وقطر حيث تتراوح النسب بين 1.8% في السعودية و0.1 % في قطر وهي دول صحراوية.

و تشهد الزراعة في الوطن العربي مفارقات بين مؤشري المساحة المزروعة والناتج الزراعي، مثل ما هو قائم في مصر، حيث تمثل فيها المساحة المزروعة فيها حوالي 7% من إجمالي المساحة المزروعة في الدول العربية بينما يمثل فيها الناتج الزراعي فيها 27.7 % من الناتج الزراعي للدول العربية، على النقيض من ذلك نجد في السودان أن المساحة المزروعة فيها تشكل حوالي 35% من المساحة المزروعة في الدول العربية بينما يمثل الناتج الزراعي حوالي 15.4% من الناتج الزراعي في الدول العربية لعام 2013 [1] .

أما بالعودة إلى أهم المنتجات الزراعية التي تنتجها البلدان العربية نجد في شبه الجزيرة العربية وسواحل شمال إفريقيا تسودها زراعة القمح، الشعير، الزيتون، الكروم وبعض البقوليات، كما تسود المناطق الزراعية المطرية الصيفية في السودان واليمن زراعة الذرة، السمسم والفول السوداني، أما الوديان والأنهار فتسودها زراعة القمح والشعير،الذرة،البقول،القطن، المحاصيل الإستوائية كالبن والشاي والموز، ويعتبر القطن من أهم الثروات الزراعية في مصر والسودان والصومال[2].

هذا ويواجه القطاع الزراعي العربي العديد من المشاكل والتحديات الطبيعية والبشرية نذكر منها[3]:

[1] التقرير الإقتصادي العربي الموحد2014، مرجع سابق ذكره، ص 51

[2] يونس أحمد بطريق، **الملامح الرئيسية في اقتصاديات البلدان العربية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص240

[3] محمد علي الفرا، **مشكلة الغذاء في الوطن العربي**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت،1999، ص 141

• تواجد معظم البلاد العربية في مناطق جافة أو شبه جافة، فالأراضي المتصحرة تشكل 70% من مساحة الدول العربية، كما تقدر الأراضي المهددة بالتصحر بحوالي 20 % من المساحة الإجمالية حسب الجهات، ويعتبر المغرب العربي أكبر المناطق العربية تصحرا بحوالي النصف من مساحته الإجمالية مقابل 29% في شبه الجزيرة العربية.

• تتعرض الأراضي الزراعية في الوطن العربي إلى عوامل سلبية تكمن في تدهور وانحسار الغطاء النباتي الطبيعي وتملح وتلوث الأراضي الزراعية المروية،بالإضافة إلى الزحف العمراني وتراجع قدراتها الإنتاجية وهذا راجع إلى غياب برامج جادة لتطويرها وإعادة تأهيلها.

• ندرة الموارد المائية في الوطن العربي: خاصة بالمقارنة مع المناطق الأخرى في العالم، حيث يمثل الوطن العربي حوالي 11% و5% من مساحة وسكان العالم، لكن لا يتوفر سوى على 0.7% من إجمالي المياه السطحية الجارية و2.1% من إجمالي الأمطار و2% من المياه المتجددة في العالم، اغلب هذه الموارد هي موارد تقليدية (سطحية وجوفية) وثلثي هذه الموارد تنبع من خارج الدول العربية.

• تدني الموارد البشرية العاملة في القطاع الزراعي: التي تشهد تراجع حيث كانت تمثل 27 % سنة 2008 وأصبحت لا تمثل الا 22 %سنة 2012 ويعود ذلك إلى العديد من الأسباب منها تدني مستوى الأجور إذ يمثل حوالي 13% من نصيب العامل الزراعي في الدول المتقدمة وحوالي 45% في الدول النامية، وضعف الأجر مقارنة مع القطاعات الأخرى كالصناعة والخدمات حيث يمثل متوسط دخل العامل بين 3 و6 أضعاف نظيره في القطاع الزراعي.

• الإستعمال المحدود للأسمدة والألات الزراعية، بحيث لا تزال الزراعة التقليدية تحتل مكانة مهمة في القطاع الزراعي لدول العربية وفي المقابل يبقى استخدام المبتكرات البيولوجية والميكانيكية ذات الدور المهم في الرفع من الإنتاجية محدودا، فقد بلغ معدل استخدام الجرارات الزراعية سنة 2012 حوالي11 جرار لكل 1000 هكتار في الوقت الذي يصل فيه هذا العدد إلى 20 جرار على المستوى العالمي، من جهة أخرى لا يزال معدل إستخدام الأسمدة الكيماوية منخفضا على المستوى العربي حيث قدر ب54 كلغ/ الهكتار في حين يصل المعدل العالمي إلى حوالي 96كلغ.

الفرع الثاني: القطاع الصناعي:

تعد الصناعة القطاع الثاني في الإقتصاديات العربية وما يميز هذا القطاع كونه ما يزال ضعيف وبعيد عن التنافسية التي تفرضها العولمة الإقتصادية والتطور التكنولوجي لوسائل الإنتاج، وقائما على الصناعة الإستخراجية (البترول، الغاز) والصناعة التحويلية (الصناعات الغذائية، المنسوجات والملابس، الصناعات الكيماوية)[1]، ويستحوذ قطاع الصناعة الإستخراجية على النصيب الأوفر من الناتج المحلي

[1] عبد العزيز عجيمة، **فصول في الإقتصاد العربي**، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص 114

العربي ويسيطر هذا القطاع علي نسبة كبيرة في التجارة الدولية لأنه غالب ما يتركز على المحروقات التي تمتلك منه الدول العربية احتياطات ضخمة جعلها تتحكم في أبرز العوامل المحددة للسعر ألا وهو العرض، بينما يضل قطاع الصناعة التحويلية ضعيف ولا يرتقى إلا مستوى تطلعات الإستثمارات الضخمة التي تضخ فيه ويضل يعتمد على الصناعات البسيطة لا تغطي حجم الطلب الكلي لدول العربية، ولذلك تتحمل الدول العربية فواتير ضخمة لتغطية العجز المسجل بها، والجدول التالي يوضح قيمة الناتج الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم (04): قيمة الناتج الصناعي العربي إلى الناتج الإجمالي(2009-2013)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	الصناعة الإستخراجية			الصناعة التحويلية			إجمالي الصناعة العربية		
	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي %	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي %	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي%	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %
2009	537.67	-38	30.2	174.3	-0.2	9.8	711.9	-31.7	40.0
2010	708.4	31.8	34.1	200.2	14.9	9.6	908.6	27.6	43.7
2011	950.0	34.1	39.8	222.5	11.1	9.3	1172	29.0	49.1
2012	1045.0	10.0	39.7	242.3	8.9	9.2	1287	9.8	48.9
2013	1017.8	-2.6	37.2	252.9	4.4	9.2	1270	-1.3	46.5

المصدر من إعداد الطالب (الملحق رقم 3)بالإعتماد على معطيات التقرير الإقتصادي العربي الموحد2014.

ويلاحظ من الجدول أن قطاع الصناعة الإستخراجية يسجل قيمة مضافة مرتفعة عنها في قطاع الصناعة التحويلية التي تشهد استقرار في مستويات مساهمتها في الناتج الإجمالي في حدود 9إلى 10% وكذلك في معدلي النمو السنوي والمساهمة الإجمالية في الناتج المحلي للقطاعين ألا أنها تضل ضعيفة، وذلك يعود لضعف هياكل الصناعة التحويلية والاعتماد على العنصر البشري في الإنتاج والنقص في استخدام التكنولوجيا ورغم التحسن الطفيف في هذا القطاع يبقى بعيد حتى عن المعدلات المسجلة في الدول النامية اعتماد الدول العربية بشكل أساسي على الصناعة الإستخراجية وتجارة المحروقات ورغم الإنخفاض الكبير في مستويات أسعار النفط، إلا أن الرفع من مستويات الإنتاج أبقى على نوع من التوازن

في معدلات النمو، وتجدر الإشارة أنه تختلف الأهمية النسبية للقطاعين في الدول العربية حيث يسجل قطاع الصناعة الإستخراجية مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية بينما يوجد نوع من التوازن بين القطاعين في الدول العربية غير النفطية.

الفرع الثالث: قطاع الخدمات: نجد في هذا القطاع كل ما يتعلق بالإدارة، التجارة، النقل، السياحة، البحث...، وتمتلك أغلب الدول العربية قطاع ثالثا ضعيفا وغير منتج باستثناء بعض دول الخليج (قطر والإمارات) التي تحاول تطوير هذا القطاع في مستويات الخدمة العالمية، كما نجد اهتمام متزايدا في هذا القطاع من بعض الدول العربية الأخرى منها مصر وتونس والمغرب التي تمتلك قدرات مهمة إلى أنها تفتقد للبنية التحتية، ويبقى هذا القطاع يلعب دور هاما ومتزايدا في النشاط الإقتصادي للجميع دول العالم، ويلعب دور هاما في المبادلات التجارية الدولية ونقل الكنولوجيا، مما يبرر الإتمام المتزايد لجميع الدول ومنها العربية على تنشيط هذا القطاع[1].

رابعا: القطاع المالي والإستثمارات الرأسمالية: يعتبر القطاع المالي الركيزة الأساسية للعمليات التجارية ووسيلة لتحقيقها ومن أهم أركان تحقيق نمو اقتصادي وتجاري، إلى أن الهياكل المالية العربية لازلت في الشكل التقليدي يسيطر فيها البنوك على العمليات المالية وتحرك رؤوس الأموال فليس هناك عمليا أسواق لرؤوس الأموال تخضع لشروط السوق ومعدلات الفائدة فيها غالبا مات كون محددة إداريا وأغلب عمليات القرض تتلقى الموافقة الرسمية، مما يقيد العمليات المالية والتجارية ويبطئها، إلى ذلك مثلت التدفقات الإستثمارية الرأسمالية العربية 1% من مجموع التدفقات الرأسمالية العالمية التي بلغت 25 تريليون دولار سنة 2013.

بلغت التدفقات الإستثمارية البينية العربية خلال الفترة ما بين 2003- 2013 ما يقارب 370 مليار دولار وفيما يلي جدول يبين ترتيب الدول المصدرة والمستقبلة لرؤوس الأموال البينية العربية.

[1] حسين الفحل، **الجاتس و آفاق التجارة العربية في الخدمات**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية، المجلد23، العدد الثاني، 2007، ص134.

الجدول رقم(05): ترتيب الدول العربية المصدرة والمستقبلة لرؤوس الأموال(2003-2013)

الوحدة: (مليار دولار أمريكي)

الدولة المصدرة	القيمة	%	الدولة المستقبلة	القيمة	%
1- الإمارات	216.78	58.6	1- مصر	97.17	26.3
2- البحرين	45.54	12.6	2- العراق	34.9	9.4
3- الكويت	36.4	9.8	3- تونس	26.48	7.2
4- قطر	30.96	8.4	4- السعودية	23.82	6.4
5- السعودية	15.33	4.1	5- الجزائر	23.12	6.3
6- مصر	11.56	3.1	6- ليبيا	22.58	6.1
7- لبنان	5.76	1.6	7- قطر	22.49	6.1
8- الأردن	3.02	0.8	8- الأردن	21.59	5.8
9- عمان	1.47	0.4	9- الإمارات	16.51	4.5
10- الجزائر	1.01	0.3	10- سوريا	16.06	4.3
11- المغرب	0.7	0.2	11- البحرين	14.43	3.9
12- ليبيا	0.33	0.1	12- عمان	12.47	3.4
13- فلسطين	0.32	0.1	13- المغرب	12.37	3.3
14- سوريا	0.29	0.1	14- لبنان	10.7	2.9
15- العراق	0.15	0.05	15- اليمن	3.81	1
16- اليمن	0.11	0.03	16- الكويت	3.48	0.9
17- السودان	0.01	-	17- جيبوتي	3.45	0.9
			18- السودان	2.68	0.7
			19- فلسطين	1.19	0.3

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،2014

إنطلاقا من الجدول نجد أن في جانب الدول المصدرة لرؤوس الأموال سيطرة أربعة دول(الإمارات والبحرين والكويت وقطر) بحيث تمتلك ما يقارب 90% من الإستثمارات تأتي الإمارات في مقدمتها بما يقارب 60% من حجم الإستثمارات تليها البحرين ب 12.7% وهي دول في مجلس التعاون

الخليجي بالإضافة إلى السعودية ليرتفع رصيدها من رؤوس الأموال العربية إلى 94% بينما لا تحقق الدول النفطية الأخرى (الجزائر والعراق وليبيا) نفس المستويات من التدفقات، وتبقى رؤوس الأموال المصدرة من دول المغرب العربي ضعيفة مقارنة بمجلس التعاون الخليجي والمناطق الأخرى.

تأتي مصر في مقدمة الدول المستقبلة للأموال والإستثمارات العربية بقيمة 97.17 مليار دولار وبحاصل 26.3% من الإجمالي تليها العراق ب 9.4% وتونس ب7.2%، وتشكل الدول النفطية غير المصدرة للإستثمارات ورؤوس الأموال (الجزائر والعراق وليبيا) منطقة إستقبال مهمة للإستثمارات العربية، إذ تشكل 21.8% من الإستثمارات العربية، والملاحظ أن الدول أن الإستثمارات ورؤوس الأموال العربية تتجه من مصادرها دول مجلس التعاون الخليجي إلى الدول المستقبلة في الجانب الإفريقي.

المطلب الثالث: الهيكل النوعي والجغرافي للتجارة العربية

إن دراسة الهيكل النوعي والجغرافي للتجارة العربية يتطلب معرفة نوعية الصادرات والواردات العربية والدول المصدرة لها والدول المستورد منها وسنستعرض فيما يلي:

الفرع الأول: الهيكل النوعي للصادرات العربية:

يمكن تقسيم الدول العربية استناداً إلى هيكل صادراتها إلى ثلاث مجموعات رئيسية: المجموعة الأولى تتألف من الدول المصدرة للنفط، وتشمل (الجزائر، ليبيا، دول الخليج بما فيها العراق)، وتعتمد هذه الدول بشكل عام في صادراتها على النفط، بينما تشمل المجموعة الثانية (مصر وسورية والأردن ولبنان والمغرب وتونس) تعتمد هذه الدول في صادراتها على المنتجات المتنوعة من السلع الزراعية والمنسوجات والملابس وبعض السلع الصناعية التحويلية، بينما تشتمل المجموعة الأخيرة على (موريتانيا والصومال والسودان واليمن)، وهذا الدول تعتمد في صادراتها على المواد الأولية التي تمثل أكثر من 50% من حجم صادراتها[1].

و في الشكل الموالي يبين الهيكل النوعي للصادرات العربية:

[1] محمد هشام خواكجية، **توزيع الدخل القومي والنمو الإقتصادي في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص56

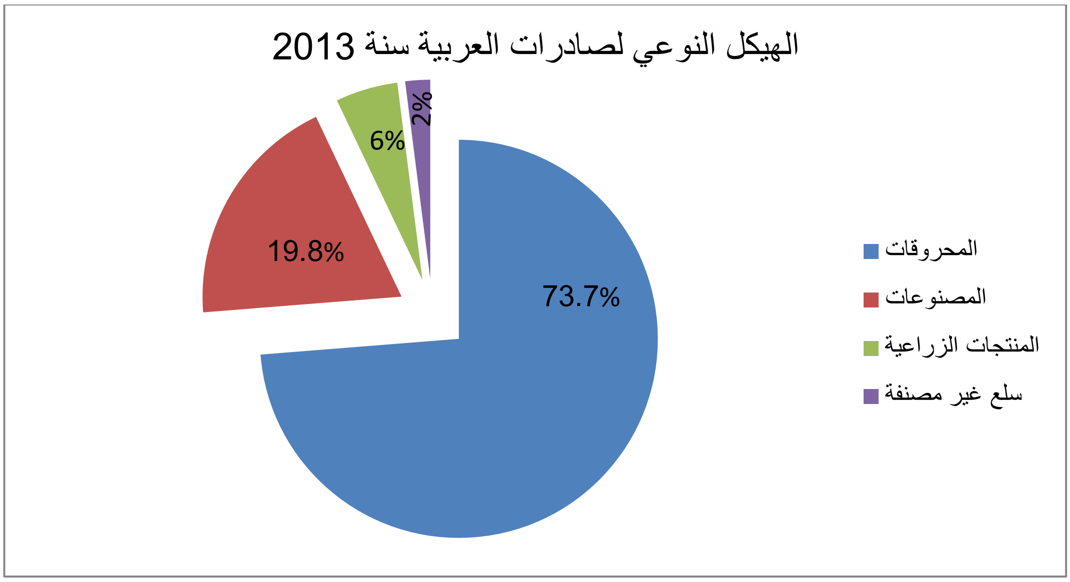

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد2014،صندوق النقد العربي،ص172

ومن الشكل نلاحظ أن المحروقات والمشتقات النفطية والمعادن تستحوذ بشكل عام على حصة الأسد من إجمالي الصادرات العربية، بحيث تزيد عن 70% سنة 2013، أي أن الصناعة الإستخراجية قاعدة التجارة في الدول العربية خاصة البترولية منها، يليها في المرتبة الثانية صادرات المنتجات المصنعة (المواد الكيماوية ،الآلات ومعدات النقل والأدوية) التي تشهد تطور ملحوظ على حساب الصادرات النفطية حيث بلغت 19.8% سنة 2013، وترتفع هذه النسبة لدى الدول غير النفطية، بينما يضل القطاع الزراعي الأضعف مساهمة في الصادرات العربية إذ بلغ حجم الصادرات الزراعية العربية 5.2%، وتتفاوت نسبة مساهمة كل قطاع من القطاعات السابقة (المحروقات المصنوعات والمنتجات الزراعية) من مجموعة إلى أخرى بحيث نجد في الدول النفطية تستحوذ المحرقات على القسط الكبير من الصادرات بينما تقل في المجموعات الأخرى لتحل محلها المصنوعات والمنتجات الزراعية.

الفرع الثاني:الهيكل النوعي للواردات العربية:

إن إعتماد الدول العربية على النفط في تجارتها الخارجية قد شكل عجز في باقي القطاعات الأخرى يتم تغطية هذا العجز بالإستيراد من العالم الخارجي وتأخذ المنتجات الصناعية (ألات ومعدات نقل وألات استثمارية) والزراعية النصيب أكبر من الواردات العربية[1]، وفي ما يلي الشكل يبرز أهم الواردات العربية:

[1] محمود عبد الفضيل، **مشاكل وأفاق عملية التنمية في البلدان النفطية الريعية**، المعهد العربي للتخطيط، 1989، ص44

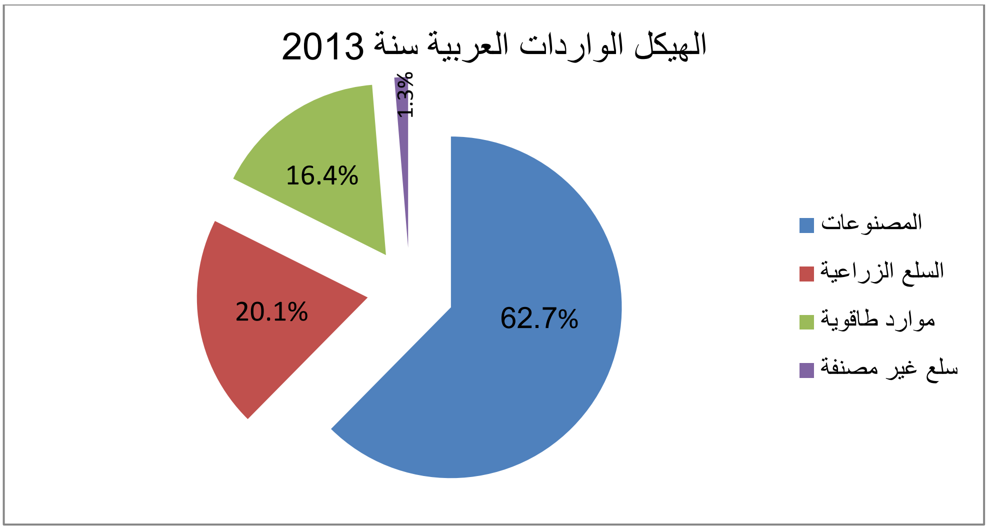

المصدر التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2014، ص172

تسيطر المنتجات الصناعية على هيكل الواردات العربية حيث بلغت نسبتها سنة 2013 حدود 62.7%، وتكون هذه الواردات في مجملها ذات تقنية عالية موجهة للإستهلاك المباشر أو سلع صناعية إستثمارية موجهة للقطاعات الإنتاجية، بينما تستحوذ المنتجات الغذائية على المرتبة الثانية بنسبة20.1% والمعادن والمشتقات النفطية 16.4% ويعود ارتفاع معدل الأستيراد من الموارد الطاقوية إلى نقص في البنى التحتية لهذا القطاع والقدرات التكريرية للمشتقات النفطية، هذا وتختلف واردات الدول العربية من دولة إلى أخرى في المنتجات النفطية والزراعية إلى أن الوردات الصناعية تسيطر عليها في مجملها.

الفرع الثالث: الهيكل الجغرافي للتجارة العربية:

يمكن تقسيم اتجاه التجارة العربية طبقا للموقع الجغرافي للدول العربية حيث نجد أن دول شمال إفريقيا الشريك التجاري الرئيسي لها هو الإتحاد الأوروبي بينما نجد أن الدول العربية في الخليج وغيره تكون موجهة للقارة الأسيوية وأمريكا الشمالية، وتبدو التجارة العربية فيما بينها ضعيفة حيث بلغت 8.6% سنة 2013 من إجمالي المبادلات التجارية العربية يعود ذلك إلى إختلافات الدول العربية في سياستها التجارية وتفضيل المصالح الإقليمية والدوليةعلى تعزيز التعاون العربي وبلغ حجم التبادل التجاري بين الدول العربية واليابان حدود 10.5% بالنسبة للصادرات أغلبها نفطية و3.3% بالنسبة للواردات أما الإتحاد الأوربي الشريك الرئيسي للدول العربية، فيستحوذ على 28.2% من حجم الواردات العربية و13% من الصادرات يستحوذ القطاع الطاقوي معظمها تتجه من دول شمال إفريقيا وتشكل السوق الأسيوية أهمية كبيرة للدول العربية خاصة دول الخليج العربي حيث توجه إليها 37.3% من الصادرات وتستورد منها ما

يفوق 30% من الوردات العربية والولايات المتحدة الأمريكية شريك أساسي حيث تسهم ب 8.8% من الواردات و6.8% من الصادرات العربية[1].

يعتبر النقل البحري أهم الوسائل التي تعتمدها الدول العربية في مبادلاتها التجارية لإطلالتها البحرية المتعددة والمجاري النهرية، بينما يتم تصدير الغاز عبر أنابيب نحو أوروبا، يتم النقل البري عبر شبكة من خطوط السكك الحديدية ومعدات النقل البري الأخرى بينما تتم العمليات المالية بواسطة البنوك والبورصات والمؤسسات المالية الدولية[2].

المبحث الثاني:التكامل الإقتصادي العربي

بعد عرض القدرات الإقتصاديات العربية وإمكانياتها فقد قامت الدول العربية بمبادرات من شأنها تطوير التعاون التجاري العربي وتحقيق نمو متزايد في الحركة التجارية والإقتصادية بينها وبين العالم الخارجي وتعتبر مبادرة التكامل الإقتصادي العربي أحد أبرز هذه المبادرات.

المطلب الأول: ماهية التكامل الإقتصادي والتكامل العربي

قبل البدء في دراسة التكامل الإقتصادي العربي توجب تعريف وتحديد مفهوم التكامل الإقتصادي.

الفرع الأول: مفهوم التكامل الإقتصادي

نعني بالتكامل الإقتصادي جمع ما ليس موحدا في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والإرادي بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الإقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها خصائص ومميزات محددة، تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية[3].

ويستخدم أطراف هذا التكامل مجموعة من الآليات لتحقيق أهدافهم، فمثلا قد يستخدم الإتحاد الإقتصادي الذي يمثل النمط الأرقى ويؤدي إلى ذوبان البنى الإقتصادية للدول الأعضاء في بنية واحدة، أوقد يتمثل في الشكل الثاني من حيث الأهمية وهو " الأسواق المشتركة " والتي تعني أن أطراف التكتل موافقون على إلغاء القيود في مواجهة بعضهم البعض في ما يتعلق بحركة الأموال والأيدي العاملة أو بناء المرافق والتسهيلات التي من شأنها تطوير المبادلات التجارية، أما النمط الثالث فيتمثل فيم يعرف "بالإتحاد الجمركي" والذي يعني تنسيق السياسات الخاصة بالتعريفة الجمركية في العلاقات التجارية مع الدول خرج نطاق الإتحاد، وتضييق العقبات الجمركية أو إلغائها في وجه التجارة الداخلية بين دول التكتل، وتمثل آلية " المنطقة التجارية الحرة " أضيق أشكال التكتل العام، وتستند على إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية

[1] التقرير الإقتصادي العربي الموحد2014، مرجع سابق ذكره، ص 170

[2] أمال عبد الرحمان زيدان، **" تنمية الطلب المتبادل بين الدول العربية في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة"**، المجلة الكبرى، دار الشتات، 2008، ص140

[3] وليد عبد الحي، **معوقات العمل العربي المشترك**، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص121

في العلاقات التجارية السلعية فيما بينها دون أن يمتد ّلك إلى العلاقات الجمركية مع دول خارج التكتل، وفي إطار هذا الأنماط تنشأ التكتلات النقدية على إختلافها (إتحاد المقاصة، اتحاد المدفوعات، الإتحاد النقدي) والتكتلات التسليفية واتحادات المصدرين والمنتجين لسلع معينة[1].

الفرع الثاني: التكامل الإقتصادي العربي

و بالعودة للتكامل الإقتصادي العربي فقد كانت الدول العربية الرائدة في هذا المجال حيث بدأ التوجه نحو التعاون والتكامل الإقتصادي العربي مع بروتكول الإسكندرية الذي تم الإتفاق عليه سنة 1944 والذي مثل الأساس لقيام جامعة الدول العربية، وتضمن الدعوة إلى تحقيق التعاون بين الدول العربية في المجالات الإقتصادية والتجارية والثقافية وغيرها، وهو ما يشكل البداية في مسألة العمل الإقتصادي المشترك، وقد قامت إثر ذلك مشاورات واتصالات بين الدول العربية استغرقت سنتين وذلك في نهاية الحرب العالمية، وبذلك تعتبر من بين المحاولات الأولى في إطار التعاون والتكتل بين الدول العربية.

إثر ذلك قامت الدول بعقد مجموعة من الإتفاقيات والمعاهدات كخطوة نحو التكامل الإقتصادي العربي تتمثل أهمها في ما يلي:

أولا: معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي واتفاقية تسهيل التبادل التجاري:

نشأ هذا التجمع الإقتصادي العربي سنة 1950، وذلك من خلال عقد إتفاقية أولى بعنوان "معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي" بين دول الجامعة العربية وما يهم في هذه الإتفاقية من الناحية الإقتصادية النقطتين التاليتين[2]:

– نصت المعاهدة في المادة الثامنة منها على إنشاء مجلس إقتصادي متكون من وزراء الدول المختصين بالشؤون الإقتصادية أو من يمثلونهم، ليقترح على حكومات الدول العربية ما يراه كفيلا بتحقيق أهداف هذا التعاون الإقتصادي.

– كررت من جديد المبدأ الذي تضمنه ميثاق جامعة الدول العربية، وهو تعاون الدول الأعضاء في المجالات الإقتصادية.

ومن الناحية الإقتصادية تهدف هذه الإتفاقية دعم وتعزيز التعاون الإقتصادي بين الدول الأعضاء من أجل بناء كيان اقتصادي عربي قوي من خلال إقامة الإستثمارات العربية المشتركة، وكذا تبادل المنتجات

[1] عماد عبد الغني، **التكامل الإقتصادي و السوق العربية المشتركة أسباب التعثر و شروط الإنطلاقة**، ورقة مقدمة للمائدة المستديرة التاسعة للأساتذة العرب، حول الحرب و العولمة، جامعة ناصر الأممية، ليبيا، 23-1999/7/28، ص4

[2] محمد لبيب شقير، **الوحدة العربية الإقتصادية تجارتها و توقعاتها**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983، ص103

الوطنية زراعية كانت أو صناعية، كما عزز هذا التعاون سنة 1953 في إبرام "إتفاقية لتسهيل التبادل التجاري والترانزيت" بين دول جامعة الدول العربية، وهم سوريا، الأردن، العراق، السعودية، لبنان، ليبيا، مصر، واليمن كما شملت هذه الإتفاقية على جملة من الإعفاءات من الرسوم الجمركية، تستهدف إنشاء منظمة تجارية عربية حرة كخطوة لقيام كيان اقتصادي عربي متكامل ومتضامن.

ثانيا: إتفاقية تيسير التجارة والمنطقة الحرة: كان الهدف الرئيسي من هذه الاتفاقية الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والقيود على السلع الزراعية والحيوانات والمواد الخام، المعدنية وغير المعدنية وقد عقدت هذه الإتفاقية سنة 1981 وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف[1]:

- عدم جواز قيام دولة عربية بمنح ميزة تفضيلية لدولة غير عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الأطراف
- منح الأموال العربية ضمانات أساسية يمكن دعمها بامتيازات أخرى عن طريق اتفاقيات ثنائية
- إبرام إتفاقية موحدةلإستثمار رؤوس الأموال العربية كان ذلك سنة 1982 تم التوقيع عليها من طرف إحدى وعشرين دولة.

ثالثا: مشروع الوحدة الإقتصادية العربية[2]:

إن للسياسة دورا أساسيا في إعداد هذا المشروع الضخم الذي عزم على إنشائه سنة 1956، حيث أخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية مبادرة تعبر عن الطموح السياسي، فقدمت اللجنة السياسية قرارها بتاريخ 22 ماي 1956 في دمشق توصي بموجبه بإعداد لجنة من الخبراء العرب تتحمل مسؤولية إعداد مشروع كامل للوحدة الإقتصادية والخطوات التي يجب أن تتبع من أجل تحقيقها، وقد جاء في المشروع مجموعة من الأهداف كما نص في مجمله على مجموعة من النقاط منها:

- حرية الإستفادة من الإقامة والعمل والإستخدام وممارسة النشاط الإقتصادي
- حرية إنتقال الأشخاص ورؤوس الأمول بين الدول الأعضاء في الإتفاقية
- توحيد التشريعات الإقتصادية والإجتماعية والضريبية والمالية
- عقد الإتفاقيات والمعاهدات التجارية مع الدول الأخرى بصفة مشتركة

إلى أن هذه المبادرة اثبتت محدوديتها ولم تحقق الأهداف المسطرة فيها نتيجة إختلاف السياسات الاقتصادية والتجارية للدول الأعضاء، وكذا محدودية الدول التي وقعت على هذا المشروع، حيث بعد مرور 6سنوات على توقيع الإتفاقية لم ينظم اليها إلا 7 دول.

[1] الشاذلي العياري، **"القطاع الخاص ومستقبل التعاون العربي المشترك"**، منتدى الفكر العربي، عمان، ماي 1996، ص20

[2] محسن هلال، **"اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة و منطقة التجارة العربية الحرة"**، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد(254)، أفريل2000، ص21

رابعا: مشروع السوق العربية المشتركة[1]:

تعتبر السوق العربية المشتشركة من أهم منجزات مجلس الوحدة الإقتصادية، حيث جاء قرار إنشاء هذه السوق للتعبير عن رغبة المجلس في تحقيق التكامل الإقتصادي، وايضا للعمل على تحقيق المزيد من التقدم وتحسين ضروف ومستوى العمل.

جاء قرار مشروع السوق العربية المشتركة بموجب القرار رقم 17 سنة 1967 الذي تمخضت عنه السوق وذلك في 13 أوت من نفس السنة في القاهرة، حيث شكل هذا القرار طريقا وسطا بين الإتفاق العربي حول التجارة والمرور سنة 1953 ويبدو أنه قرار تكميلي لهذا الإتفاق، وبين اتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية بحيث يبدو كمرحلة من مراحلها، لهذا نظر المحللون إلى السوق المشتركة في ذلك الوقت على أنه خطوة إلى الوراء قياسا إلى مشروع الوحدة الإقتصادية العربية، ذلك أن المشروع اقتصر على إنشاء منطقة تجارة حرة ومحاولة خلق إتحاد جمركي، لذا بدت السوق المشتركة في نظر القائمين عليها في ذلك الوقت على أنها مجرد مرحلة من مراحل النمو نحو تحقيق الوحدة الإقتصادية.

و على الرغم من الأهداف الكبيرة والآمال العريضة التي كانت منتظرة من وراء إنشاء السوق العربية المشتركة لم يتحقق الكثير منها إلى الآن، وصحيح أنه توجد في مقدمة القرار رقم 17 لإنشاء السوق المشتركة بعض الأهداف المماثلة لتلك الأهداف التي صيغت في إتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية كحرية إنتقال عوامل الإنتاج من يد عاملة ورؤوس أموال، وكذا حرية تبادل المنتجات الوطنية وحرية الإقامة والعمل، لكن القرار لم يهدف في الواقع سوى إلى تكوين منطقة تجارة حرة والتوجه بعد ذلك إلى إتحاد جمركي.

خامسا: منطقة التجارة الحرة العربية:

تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية احدى مراحل قيام السوق العربية المشتركة وصورة من صور التكامل الإقتصادي بين الدول العربية والتي تجمع بينها مصالح اقتصادية مشتركة وتتجانس اقتصاديا وتاريخيا وثقافيا وحضاريا، وقد تم الإعلان عن بداية تنفيذ اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة في الأول من جانفي سنة 1988 بموافقة 18 دولة من أصل 22 دولة، ومن أهدافها الأساسية إزالة جميع القيود التعريفية الكمية على التجارة الدولية في السلع والخدمات فيما بين الأعضاء في التكامل الإقتصادي، وذلك من أجل زيادة حجم التبادل التجاري، وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات العربية اتجاه العالم الخارجي الذي يتميز بالتنافسية والتحديات التي جعلت معظم دول العالم تلجأ إلى التكتل حتى أصبح حوالي 85%

[1] أحمد فؤاد مندور، **"التكتل الإقتصادي العربي"**، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، العدد 13، القاهرة، 1999، ص27

من دول العالم الذي نعيشه في حالة تكتل إقتصادي بصورة أو بأخرى[1]، وقد توفرت الضروف المناسبة لقيام تجارة حرة عربية ومرتكزات تستند إليها والتي يمكن اعتبارها مقومات أساسية لقيامها وهي[2] :

- جعل العلاقات والروابط السياسية في خدمة اقتصاديات الدول المتكاملة فيما بينها، معنى ذلك أن يصبح من الضروري أن تتجه القرارات السياسية إلى ما يخدم مصالح المنطق التجارية الحرة.

- ضرورة إقامة شبكة معلومات متكاملة بين دول الأعضاء : يتحقق ذلك بإستخدام أحدث التقنيات التكنولوجية والمعلوماتية وما أتاحته من أدوات وتسهيلات وذلك حتى يتوفر لدى كافة الدول الأعضاء كل المعلومات الضرورية عن الأسواق وفرص التصدير ووالإستثمار في كل دولة.

- حرية تدفق السلع والخدمات وانتقال الملكية الفكرية: يتطلب ذلك تجسيد وضمان توجيهات وقوانين موحدة وواضحة نحو ضمان حرية تدفق السلع والخدمات عبر الدول الأعضاء، دون عوائق أو قيود كمية أو غير كمية وينطبق ذلك على انتقال الملكية الفكرية.

- حرية استخدام البنى التحتية من موانئ ومطارات من أجل تحرير خدمات النقل والترانزيت، لاتحقق حرية انتقال السلع والخدمات إلى بحرية وسائل النقل لذا من الضروري أن تتعهد الدول المكونة لتكامل الإقتصادي في شكل منطقة تجارة حرة شاملة بتوفير كل التسهيلات اللازمة التي تعمل على تسهيل حرية النقل والترانزيت داخل كل دولة من دول التكامل.

- ضرورة توفير آليات تمويلية على درجة عالية من الكفاءة ونظام كامل لتسوية المدفوعات وتعتبر كضرورة ملحة لتمويل التجارة البينية وما ينجم عنها من ضرورة تسوية المدفوعات وإجراءات المناقصة ومعاملات الدول الأعضاء وبالتالي إتاحة نظام للإئتمان التجاري بين الدول الأعضاء، على درجة عالية من الكفاءة لتحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في زيادة حجم التجارة البينية وزيادة معدلاتها بين الدول الأعضاء، وكذا زيادة قدرتها التنافسية على المستوى الخارجي.

إذا تم توفير هذه الضروف للتكامل العربي ووفقا لما تمليه الإتفاقيات التجارية العربية قد يكون فيه اتحاد إقتصادي عربي متكامل.

المطلب الثاني: مقومات التكامل الإقتصادي العربي[3]

في ضل سعي معظم مناطق العالم إلى تكوين تكتل إقتصادي بين كل مجموعة دول متجانسة اقتصاديا وجغرافيا وثقافيا وحضاريا، لتحقيق مصالح إقتصادية مشتركة لكل دول الإقليم الإقتصادي، وفي

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الإقتصادي العالمي العالمي الجديد**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998، ص99

[2] حمدي عبد العظيم، **جدوى إقامة منطقة تجارة حرة**، المؤتمر السنوي للإقتصاديين المصريين، القاهرة، 20-22/نوفمبر/ 1997، ص7-9

[3] بديار أحمد، **النظام الإقتصادي العالمي الجديد، و تحدياته على التكامل العربي حالة التكامل المغاربي**، أطروحة دكتوراه اقتصاد غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، مارس 2016، ص95-96

ضوء ما تمليه الضروف الإقتصادية العالمية وسيرورته نحو العولمة في كل المجالات، يجب على الدول العربية الإستفادة من تجاربها الماضية، وأن تعي التحديات التي وضعتها أمامها التغيرات والمتغيرات الإقتصادية الإقليمية والعالمية، وفي ضوء ذلك يمكن ذكر مجموعة من المقومات والنقاط التي تبرز القوى العربية لتكون كمنطلق نحو تحقيق تكامل يمتد من التجارة العالمية ليشمل جميع المجالات وهي:

- يتوفر الوطن العربي على موارد طبيعية ضخمة رغم توزيعها بصورة غير متوازنة تتمثل في الأراضي الخصبة زراعية شاسعة لم يستغل منها حتى الآن أكثر من 40% وهي كافية لو أحسن إستغلالها بأن تمد الوطن العربي بكل إحتياجاته من المواد الغذائية الزراعية اللازمة إلى جانب المخزون الهائل من الثروة البترولية سواء ما يستخرج منه حاليا أو ما يمكن اكتشافه منها مستقبلا الى جانب الثروة الحيوانية والسمكية والثروة المعدنية وغيرها من المصادر الإقتصادية العربيةيمكن إحداث من توازن من خلال توزيعها غير المتزن وتحقي التكامل.

- إن موقع الوطن العربي له أهميته الإقتصادية والتجارية تطل معظم الدول العربية على بحار ومحيطات العالم وتتميز تضاريس العالم العربي بوجود مجاري مائية ووديان تسمح بتوليد طاقات كهربائية هائلة، وكذا الطاقة الشمسية بحكم الطبيعة المناخية للوطن العربي الصحراوية والشبه صحراوية وإرتفاع درجات الحرارة على مدار السنة، كم يلعب توسط الوطن العربي ملتقى القارات الثلاث آسيا وإفريقيا وأوروبا دور مهم في الطرق التجارية العالمية ووسيلة لربط التجاري بين مختلف الأقطار.

- توافر الموارد البشرية اللازمة في الوطن العربي وهذا ما يمثل شرطا هاما من شروط الإستثمار الناجح وهو توفير حد أدنى من الأيدي العاملة لأي مشروع مع توافر الحد الأدنى من المهارات الفنية، مما يتوفر عليه الوطن العربي بأعداد كبيرة نسبيا من الفنيين والخبراء، إضافة إلى وجود أعداد هائلة من خريجي المدارس التقنية المتخصصة والمعاهد والجامعات لم يتم استغلال كل طاقاتها البشرية مما يعد تبديدا مضاعف لطاقات وثروات يمكن أن تساهم في تقدم وتكامل الوطن العربي

- إتساع السوق العربية وإتساع هيكل توزيع التجارة حيث يضم هذا السوق أكثر من 350 مليون مستهلك وهو ما يسمح بقيام المشروعات الضخمة ذات الإنتاج الإقتصادي

- توافر الوطن العربي على رؤوس أموال هائلة لو تم جلبها من الخارج يمكن أن توجه لعملية التنمية العربية التي تسهل التكامل الإقتصادي العربي.

- تنوع الإقتصاديات العربية وتوفر الموارد يؤدي الى تخصيص العمل في الإتجاه الذي يعمل على الإنتاج من أجل تحقيق التكامل وبالتالي تحقيق الإكتفاء الذاتي وجلب رؤوس أموال أجنبية وإقامة المشاريع

الإنتاجية وبالتالي ترسيخ مبدأ الإعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء، وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم التجارة البينية.

– ضرورة إدراك البلدان العربية على أن الإندماج في الإقتصاد العالمي وهم متكتلون إقتصاديا أفضل بكثير من الإندماج الفردي في وقت لا مجال فيه للإنعزال عن العولمة بكل تحدياتها وآثارها الإيجابية والسلبية، وعموما فإن المسألة الخاصة بالتعامل مع النظام الإقتصادي العالمي الجديد بتكتلاته الإقتصادية المختلفة تحتاج إلى وضع إستراتيجية عربية محددة، تعمل على الإستفادة من تقسيم العمل الدولي وبالتالي الحصول على نسب متزايدة من الإنتاج الصناعي العالمي وتهيئ الإستراتيجية لمناخ الإستثمار العربي المؤدي إلى زيادة التدفق لرؤوس الأموال والإستثمار الأجنبي المباشر في المناطق العربية مع العمل على تخفيف عبئ المديونية الخارجية لدول العربية، بإحداث نوع من التنسيق بين كل الأطراف العربية حول أهداف تلك الإستراتيجية وآليات تحقيقها عند التعامل مع الأطراف والمنظمات المختلفة للنظام الإقتصادي العالمي الجديد.

كما تتوفر الدول العربية على مقومات غير إقتصادية يمكن أن تلعب دورا أساسيا في تحقيق التكامل العربي يمكن إجمالها في وحدة اللغة، وحدة الجنس والأصل والمنبت، وحدة التاريخ ووحدة القيم الدينية والروحية والوحدة الجغرافية وأخيرا وحدة العادات والتقاليد.

يتضح مما سبق أن هناك العديد من المقومات التي يتميز بها الوطن العربي والتي تدفعه لتكميل وتسهيل مسيرة التكامل الإقتصادي العربي، وقد لا تتوفر هذه المقومات لتكتلات أخرى وهذا يدعو إلى أن الفرصة لازالت سانحة لتدارك القصور الذي تم في إقامة التكامل الإقتصادي العربي خاصة وأنه في الفترة الحالية لم يعد أمام الدول العربية خيار آخر أمام مواجهة تحديات العولمة الإقتصادية إلا التكامل الإقتصادي العربي، لأن هذا التكامل هو السبيل الوحيد لإكتساب دول المنطقة العربية في ضل المتغيرات العالمية الجديدة القدرة على أن تجد مكان لائقا بها إلى جانب التكتلات الإقتصادية العالمية الأخرى.

المطلب الثالث: التوجهات المستقبلية للتكامل العربي

في إطار سعي الدول العربية إلى تحقيق تكامل تجاري وإقتصادي لمواجهة الضروف العالمية والإقتصاد العالمي المتصف بالديناميكية والتغير، يجب على الدول العربية الإستفادة من تجاربها الماضية وأن تعي التحديات التي وضعتها أمامها الظروف العالمية، وفي ضوء ذلك يمكن أن نذكر عدة ملاحظات حول التوجهات المستقبلية للتعاون التجاري والإقتصادي العربي في القرن الواحد والعشرين على النحو التالي:

– لكي يكتمل التكتل الإقتصادي العربي المنشود في شكل سوق عربية مشتركة عليه أن يرفع مبدأ أساسيا ألا وهو " أن السياسة يجب أن تخدم الإقتصاد"[1]، أي أن المصلحة الاقتصادية وتعظيمها لكل الأقطار العربية لابد أن تكون الهدف في أي توجهات مستقبلية وبالتالي لابد أن تخضع الإردة السياسية لمتطلبات المصلحة الإقتصادية للشعوب العربية وأن تنحى جانبا أي خلافات سياسية تؤثر على مسيرة الوحدة.

– إعادة لنظر وإعادة التفكير في الواقع الإقتصادي العربي لتجنب النظرة القطرية الضيقة وتسود لغة المصلحة الإقتصادية العربية، ويجب أن يكون التخطيط لإستراتيجي الإقتصادي العربي له منظور طويل الأجل، فالمنافع أكثر تفضيلا عن تقديرات وحسابات الأجل القصير، وبالتالي فلا مناص من تحرير التجارة العربية وتفعيل آليات السوق وتقوية القطاع الخاص وجذب الإستثمارات العربية والأجنبية داخل المنطقة العربية[2].

– لابد أن يسعى العرب إلى تحسين مناخ الإستثمار العربي حتى تكون الإقتصاديات العربية ذات قدرة متزايدة على جذب المزيد من الإستثمارات داخل المنطقة العربية، وهو ما يعني أنه لابد من العمل بكل الوسائل الممكنة إلى عودة الإستثمار داخل المنطقة العربية وهذا لا يتم إلا بالمزيد من بذل الجهد نحو تصحيح السياسات الإقتصادية العربية وإصلاح قوانين وتشريعات الإستثمار، وبالتالي وضع خطة عربية شاملة لتحقيق التنمية الإقتصادية، حتى تتزايد فعالية حركة رؤوس الأموال العربية كعنصر مؤثر في التكتل الإقتصادي العربي، يتم من خلالها إعطاء أولوية للمشروعات ذات التأثير المتوافق لإحداث التكامل بين الإقتصاديات العربية[3].

– تفعيل آليات لتطوير التجارة البينية العربية من خلال ربط جميع الغرف التجارية العربية لتبادل المعلومات ودعم المؤسسات العربية التي تقوم بضمان إئتمان الصادرات والواردات بين الدول العربية، وكذا ترشيد إلغاء الرسوم الجمركية وتنفيذ ما يتم الإتفاق عليه بشأنها من جانب المنافذ الجمركية العربية وذلك بغرض تسهيل إنسياب السلع، يصحب كل هذا تنمية تكاملية لجميع القطاعات في ظل التحرير التجاري.

– من الضروري الدعوة إلى خوصصة المشروعات المشتركة لتساعد على قيام سوق مالية مشتركة، تكون أسهم هذه المشروعات نواة هذه السوق ويتم تداولها بين المواطنين العرب في البورصات العربية

[1] بديار أحمد، مرجع سابق ذكره، ص126

[2] محمد المحمود الحمصي، **خطط التنمية العربية و اتجاهاتها التكاملية و التنافرية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985، ص31

[3] المرجع نفسه، ص32

ومن ثم على الحكومات التنازل عن ملكيتها في المشروعات المذكورة في إطار إتفاق الإرادة السياسية مع نمو آليات السوق واتجاه الخوصصة وهو اتجاه يدعم قيام التكتل الإقتصادي العربي المنشود .

– ضرورة عمل أطراف التكتل الإقتصادي العربي على توافر الإطار المؤسساتي الفعال بشروطه اللازمة لنجاح منطقة التجارة العربية الشاملة، فلابد من توفير حد أدنى من الترابط والتكامل الداخلي بين قطاعات الإقتصاد العربي وبين السياسات التنموية وهو ما يعظم الإستفادة الخارجية من التكتل الإقتصادي العربي لكل دولة وهذا يتوقف على الإدارة الإقتصادية وكفاءة مؤسسات السوق وفعالية البنية الإقتصادية الأساسية

– إن برامج الإصلاح الإقتصادي والتجاري التي طبقت في كل الدول العربية النفطية وغير النفطية تتسم بصفات مشتركة رغم إختلاف الضروف والأهداف لعل من أهمها أنها تعمق التحول لآليات السوق وتطبيق برامج طموحة للخوصصة وتحرر المعاملات الإقتصادية بل وتحرر التجارة التجارة الخارجية العربية من الكثير من القيود وتزيد دور القطاع الخاص العربي وهو ما يخدم الهدف من قيام تكتل إقتصادي عربي فعال ويسهل من وجوده، حيث أن ذلك كله يمكن أن يؤدي إلى إدارة هيكلة القطاعات الإقتصادية العربية لتكون تكاملية وليست تنافسية، ويمكن العمل في هذا المجال على إتجاهين:

– **الإتجاه الأول:** يتلخص في الإسراع بعمليات وبرامج الخوصصة ودعم وتشجيع القطاع الخاص حتى تقوم المشروعات العربية بواسطة الشعوب ممثلة في القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية العربية بدلا من الحكومات والقطاع العام، وإقامة مؤسسات هدفها تنسيق ودعم هذا التعاون وإعطائه الفعالية اللازمة.

– **الإتجاه الثاني:** فيتعلق بإعادة توطين الأنشطة الإقتصادية العربية على أساس مبدأ الميزة النسبية والتنافسية من خلال العمل على تبني إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير في المنطقة العربية، حيث تقوم هذه الإستراتيجية على تخصص كل بلد عربي في السلع والخدمات التي لها ميزة نسبية وميزة تنافسية حالية ومستقبلية، ويجب أن تكون على درجة عالية من التنافسية مع العالم الخارجي.

– الإصلاح الإداري للأجهزة الحكومية التي تتعامل مع القطاع التجاري والإقتصادي في كل الدول العربية مسألة ضرورية، على أن يتم ذلك متوازنا مع بياء كيان مؤسساتي يطبق وينفذ ويراقب الإتفاقيات والقواعد والقرارات التي تتم في إطار المنطقة التجارية الحرة، على أن تتوفر القوى الإلزامية والسلطة التنسيقية التي تمكنه من القيام بدوره وهذا من أجل تفعيل قيام منطقة التجارة الحرة العربية إلى أفاق أبعد من التنسيق في السياسات الإنتاجية والسياسات التنموية بين الدول العربية، بما في ذلك مراجعة العديد من

المشروعات القطرية التي أقيمت خلال الحقبة الماضية لجعلها أكثر قدرة على المنافسة وعلى إحداث التكامل[1].

وهذ يحتاج تطوير التجارة البينية العربية إلى بذل المزيد من الجهود وتحقيق تقارب في جميع المجالات وما يشهده العالم من تغيرات وبروز ظاهرة العولمة تحتم على الدول العربية الإسراع في تحقيق التكامل لمواجهات التحديات القادمة من موقع قوة في ظل نظام إقتصادي عالمي جديد لا يعترف إلا بالتكتلات الإقتصادية الإقليمية كمراكز للقوة والتأثير على النظام العالمي.

المبحث الثالثٌ: مشاكل التجارة العربية

تواجه التجارة البينية العربية في إطار تطويرها وسعيها نحو التكتل الإقتصادي والتحرر التجاري مجموعة من المشاكل والعراقيل التي تعيق مسار الدول العربية في الإندماج في النظام التجاري والإقتصادي العالمي، وسيتم التطرق في هذا الإطار على المشاكل الإقتصادية والمشاكل السياسية، التي تعد أبرز ما يواجه التجارة العربية نحو الإندماج في النظام الإقتصادي العالمي.

المطلب الأول: المشاكل الإقتصادية للتجارة العربية

تواجه الحركة التجارية البينية العربية العديد من العراقيل سواء في تجارتها البينية وحتى في تجارتها مع العالم الخارجي بما أنها تستحوذ على النصيب الكبير من المعاملات التجارية العربية وجب التنبيه لهذه المشاكل وضرورة تداركها ويمكن إيجاز هذه المشاكل فيما يلي:

– تتفاوت الدول العربية من حيث درجات النمو الإقتصادي ومن حيث درجات بنظم التخطيط الإقتصادي، مما يؤدي إلى صعوبة التنسيق الإقتصادي بين الدول، كما تختلف الدول العربية من حيث الأنظمة والتشريعات التجارية والتنفيذية والجمركية مايترتب عليه تضارب السياسات الإقتصادية وتخلق صعوبة في تنفيذ القرارات المشتركة بالإضافة إلى إختلاف الأنظمة السياسية من قطاع عام إلى قطاع خاص، وإختلاف الأساس النقدي بين الدول العربية يمثل عقبة مهمة.

– غياب التنسيق بين الهياكل الإنتاجية في الإقتصاديات العربية بدرجة عالية ويعاب على هذه الهياكل أنها تتسم بالتشابه وكذا الضعف وعدم القدرة على الوفاء بالإلتزامات.

– عدم كفاءة التدابير النقدية في الإقتصاديات العربية وهو ما يؤثر سلبا على التجارة البينية العربية لأنها تميل لتجميد نمط التبادل التجاري وتقلل من المنافسة[2].

[1] علي عتيقة، **النفط و المصالح العربية**، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 1987، ص14

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة**، مجموعة النيل العربية،، القاهرة، 2003، ص51

– التركز في عدد محدود من الإنتاج السلعي، مما يؤدي إلى زيادة درجة التركز في الصادرات السلعية العربية، بالإضافة إلى تركز اتجاهات هذه السلع المحدودة في سوقين أو ثلاثة أسواق على الأكثر من أسواق الإقتصاديات الصناعية المتقدمة.

– حصر تحرير التجارة العربية البينية في قوائم سلبية تختارها الدول المتفاوضة تحيزا لحماية المنتجات الوطنية أو المحلية وبالتالي فإن عملية التحرير الإنتقائي للتجارة البينية العربية قد أدت إلى حرمان الصناعات العربية من الإستفادة من الفرص التي تتيحها إتفاقيات تحرير التجارة، بحيث لم يؤدي تطبيق هذه الإتفاقيات إلى الزيادة في حجم التبادل التجاري العربي بين الدول العربية خاصة ولم يحقق الأهداف المرجوة من وراء هذه الإتفاقيات.

– محدودية الإنتاج العربي مقارنة بالإقتصاديات الصناعية المتقدمة أو حديثة التصنيع، مما يؤدي إلى غزو منتجات الإقتصاديات الأخرى للأسواق العربية، بالإضافة إلى الممارسات التجارية التقيدية العربية التي تقلل الفرص التفضيلية أمام الصادرات العربية البينية للوصول إلى الأسواق العربية.

– التبعية الإقتصادية والمالية للبلدان العربية إزاء البلدان المتقدمة تشكل مجوعة أخرى من العوامل التي تعيق تطوير القطاع التجاري والإقتصادي العربي، وظهرت التبعية الإقتصادية من خلال تزايد احتياجات الدول العربية من السلع بمختلف أنواعها الإنتاجية والإستهلاكية وهذه التبعية تجعل المصالح الخاصة لكل دولة عربية أكثر إلحاحا من السعي لتحقيق المصلحة العامة لمجموع الدول العربية، أما التبعية المالية فهي تعنى بارتباط النظام النقدي والمالي العربي منذ تأسيسه بالنظام الرأسمالي وهو النظام الذي كانت تمثله الدول المسيطرة على الدول النامية بصفة عامة ومنها الدول العربية، وضلت هذه الدول مرتبطة بشكل غير مباشر بمناطق نقدية عالمية معينة، وذلك طبقا لنظام السيطرة السياسية السابقة[1].

– تعاني الدول العربية في القطاع الغذائي من فجوة غذائية خطيرة أي أن أغلب الدول العربية لا تحقق الإكتفاء والأمن الغذائي تتزايد معدلات زيادة الفجوة الغذائية حيث تبلغ حوالي(30)مليار دولار سنويا مع معدل نمو إقتصادي عربي (3%) فقط وهو معدل متواضع سواء مقارنة بالمعدلات السائدة في الدول النامية الأخرى أو بالنسبة إلى المعدلات المطلوبة لتحقيق تكامل تجاري عربي في جميع الميادين.

– **قواعد المنشأ**[2]: إن أبرز ما يعيق تحقيق تطور في التبادل التجاري العربي هو تحديد قواعد التبادل التجاري خاصة قواعد المنشأ التي تميز بين نوعين قواعد منشأ تفضيلية وقواعد غير تفضيلية (ذات

[1] بشير بن عيسى، **مقومات الإقتصاد العربي و معوقاته**، الندوة العلمية الدولية ول التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوربية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9 ماي 2004، ص11

[2] هاجر بغاصة، **قواعد المنشأ**، مذكرة سياسات رقم19، المركز الوطني لسياسات الزراعية، سوريا، 2006، ص 2-5

التطبيق العام على جميع البلدان وتشير بشكل خاص إلى تلك القواعد التي احدثت بموجب إتفاقية المنظمة العالمية للتجارة) التي يجب أن تكون مطبقة بشكل متماثل بين جميع البلدان، فهي معيار تحتاج إليه الدول لتحديد المنشأ الوطني للسلعة، وتنبع أهميته في الواقع من الأهمية في تحديد قيمة الرسوم والقيود التي تعتمد في كثير من الحالات على منشأ الواردات، وتعرف المنظمة العالمية للتجارة قواعد المنشأ على أنها القوانين والتعليمات والقرارات الإدارية ذات التطبيق العام من قبل أي عضو في المنظمة والمستخدمة في تحديد بلد منشأ السلعة والتي لا تؤدي إلى منح أفضليات تعريفية، وتستخدم قواعد المنشأ غير التفضيلية كمعيار هام للسياسة التجارية ولا تشكل أداة للتجارة بحد ذاتها ولكن يمكن إستخدامها من خلال أدوات السياسة التجارية لغايات مكافحة الإغراق وتدابير الحماية والقيود الكمية، أما قواعد المنشأ التفضيلية فهي تشير إلى الإجراءات الممكن تنفيذها بهذا الشأن لتفعيل تطبيق التسهيلات التي تتضمنها الإتفاقيات الثنائية أو المتعددة الموقعة بين الدول والتجمعات الإقتصادية على حركة السلع والخدمات بين الدول المتعاقدة حيث تمنح هذه السلع ما يسمى بالمعاملة التفضيلية، وتلعب المعاملة التفضيلية دورا هاما في التجارة العالمية لتزايد دور الإتفاقيات الإقليمية في العالم.

تشهد الدول العربية تأخير في الإتفاق على قواعد المنشأ رغم الإنتهاء من صياغة الأحكام العامة لها، هذا ما يترك إنعكاسات سلبية على التجارة البينية العربية وتطبيق منطقة التجارة الحرة خاصة قضية الإستثناءات الأمر الذي يستدعي الإسراع في الإنتهاء لمن تحديد قواعد المنشأ التفضيلية تحديد دقيقا لوقف والحد من التلاعبات، وحتى يستطيع القطاع الخاص من الإستفادة القصوى من هذه الأحكام، حيث أن الإتفاق على قواعد المنشأ من السياسات التي تمارسها الدولة في إطار تشجيع الإستثمارات البينية والعمل على توضيفها في خدمة التبادل التجاري البيني العربي وتحقيق التكامل الإقتصادي.

المطلب الثاني: المشاكل السياسية للتجارة العربية

تمثل الظروف السياسية عنصر هاما من عناصر نجاح أو فشل الترتيبات الإقليمية بصورة قد تفوق أهميتها في حالة الإطار المتعدد وتفرض هذه الظروف تواجد هياكل سياسية متماثلة لصناعة القرار في أطراف التكامل المتعددة والتوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس وفقا لمقتضيات الحاجة، كما تفرض أيضا توافر الحساسية والقدرة على الإستجابة للأهداف السياسية والإقتصادية للشركاء ووجود فرضيات سياسية مشتركة أو على الأقل وجهات نظر متوافقة حول أبعاد

سياسية تنظم التدخلات الحكومية المحلية المؤثرة على التجارة في السلع والخدمات والمعاملات الكمالية الأخرى وأشكال وأنماط هذه السياسة وأوامرها اللائيحية.

تضل الظروف السياسية المتحكم الرئيسي في العلاقات الإقتصادية بين الدول العربية، وهو ما ينافي مبدأ رئيسي في النظام العالمي الذي يعتمد على تسخير الجهود السياسية في تحقيق المصلحة الإقتصادية، وتوجد العديد من العوامل التي حالت بين الدول العربية وتسخير جهودها السياسية في خدمة مصالحها الإقتصادية والتجارية نذكر منها:

– وقوع العالم العربي في صراعات سياسية عديدة لا يزال بعضها دون حل حتى الآن، بالإضافة إلى فشل الجامعة العربية في التوصل إلى حلول عملية قابلة للتطبيق لمثل هذه المشكلات، ولعل أحد أسباب الفشل هو التباين في أساليب صناعة القرار السياسي في الدول العربية المختلفة مما انعكس بشكل مباشر على العلاقات الإقتصادية، حيث كان من الصعب على الدول العربية الإتفاق على سياسة مشتركة يتم إدراجها ضمن نظمهم الحكومية وسياساتهم الوطنية المتباينة.

– إن أهم العوامل التي أفشلت جهود تعزيز التعاون التجاري العربي هو سوء إستخدام النفوذ السياسي للدول العربية في علاقتها مع بعضها البعض، حيث أصبحت بعض الدول العربية تميل إلى استخدام نفوذها السياسي على الدول التي تحتاج لمساعدات مالية أو مساندات سياسية بهدف تحقيق أهداف محدودة تعود عليها بالنفع سواء إقتصادية أو سياسية[1].

– عدم توفر الإرادة السياسية اللازمة لتدويل القرارات المشتركة التي تجري عادة بعيدا عن الرأي العام والمنظمات غير الحكومية المتخصصة ومراكز البحوث والقوى الإجتماعية المعنية وهذا ما يفقد اهتمام المواطنين وإسهامهم وتأثيرهم.

– إن طبيعة الأنظمة القطرية الحاكمة والتي تعاني من تناقضات عديدة أدت إلى تفشي ظاهرة الإرهاب بدلا من الديمقراطية إلى تعميق سلبية وحالة الإحباط لدى المواطنين بدلا من المساهمة الإيجابية في بناء الأهداف المطروحة، بحيث انعكست في استمرارية إنعزالية الأنظمة العربية المتنافرة والتباين الإيدولوجي، ادى إلى سيادة النزاعات القطرية والإقليمية وظهور مفهوم الأمن القومي الإقليمي.

[1] شقير محمد لبيب، **الوحدة الإقتصادية العربية تجاربها و توقعاتها**، الجزء الثاني، مركز دراسات الوحدة الإقتصادية العربية بيروت، 1986، ص919.

– غياب آليات ترشيد القرارات السياسة خاصة بالعمل المشترك بين البلدان العربية،حيث أن عدد كبير من مؤسسات التنسيق الإقتصادي لا يملك حق اصدار قرار، إنما يصدر مجرد توصيات، وحتى تلك التي تمتلك حق إتخاذ القرارات لا تمتلك تنفيذه[1].

– الإرتباط السياسي لدول العربية بالأقطار السياسية الكبرى في العالم مع اختلاف توجهات كل دول في شتى المجالات، دون التوجه لتوحيد الرؤى السياسية بما يخدم التجارة والشعوب العربية.

– المشاريع السياسية المخطط لها من القوى العظمى من أجل زعزعة استقرار الدول العربية ومنع رؤى لتقارب وجهات النظر في ما يخص التعاون المشترك مع تأجيج الصراعات الطائفية والفُرقة والتدخلات العسكرية من أجل تشتيت الأقطار العربية وبث الكراهية بينها.

– عدم توفر الإرادة السياسية اللازمة لتطبيق الإتفاقيات الموقعة، حيث تضل هذه الإتفاقيات حبر على ورق بما تحويه من بنود وشروط مشجعة للتجارة العربية إلى انها تصبح عائق في وجهها لعدم إحترامها وكثرة الإستثناءات فيها.

السياسات التجارية العربية[2]: من منظور التحليل الإقتصادي لتصنيف السياسات التجارية، يستخدم عدد من الخبراء الإقتصاديين مفهوم توجيه التجارة (نظام متعلق بالواردات) لتصنيف الأنظمة التجارية للدول وهو يقيس درجة الحماية أو الحوافز المطبقة على التجارة الخارجية في بلد ما فكلما كانت درجة الحماية منخفضة في بلد ما تكون السياسات التجارية المتبعة ذات توجه إلى الخارج، وأقل تحيز ضد قطاع الصادرات، ولقياس توجيه التجارة يستخدم عدد من المؤشرات الإقتصادية من أبرزها معدلآت التعريفة الجمركية وحصة الواردات الخاضعة للقيود الكمية، ونسبة الإيرادات الجمركية لقيمة الواردات، ووجود مجالس تسويق الصادرات.

و يمكن تصنيف الدول العربية وفقا لبعض هذه المؤشرات المتاحة إلى مجموعتين رئيسيتين، فالمجموعة الأولى مكونة من دول مجلس التعاون الخليجي وهي الإمارات والسعودية والكويت وقطر وعمان والبحرين ولبنان إلى حد ما التي تتميز بنظام حماية يستند إلى التعريفة الجمركية المنخفضة نسبيا، كما تتسم بقلة استخدامها للحواجز الجمركية، وتتكون المجموعة الثانية من الجزائر والأردن وتونس

[1] حماد مجدي، **المنظمات الإقليمية و مسألة الوحدة**، مجلة المستقبل العربي، العدد 121، مارس 1989، ص 97.

[2] جمال الدين زروق، "**واقع السياسات التجارية العربية و أفاقها في ظل المنظمة العالمية للتجارة**"، مجلة التنمية و السياسات الإقتصادية، العدد1،المعهد العربي للتخطيط،الكويت، 1998، ص16-17

ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن، وهي الدول التي تنفذ كل منها اصلاح متكامل يحتوي على إجراءات لإصلاح السياسات التجارية وتحرير التجارة البينية والخارجية، ولا تزال بعض الدول العربية الأخرى كالسودان وسوريا تطبق نظاما تجاريا يعتمد على احتكار القطاع العام للتجارة واكتفت بإدخال بعض الإصلاحات الجزئية في سياستها التجارية

أما السياسات التجارية العربية في قطاع الصادرات فقد كان قائم على الإتفاقيات الثنائية والمتعددة مع الشركاء الإقتصاديين خاصة المجموعة الأوربية الشريك التجاري الرئيسي لها تمنح أفضليات للمنتجات العربية، لكن ومنذ قيام النظام التجاري العالمي الجديد وبروز المنظمة العالمية للتجارة أصبح مبدأ المعاملة بالمثل وعدم التمييز بين الدول يستدعي من الدول العربية تقديم تنازلات تجارية متبادلة في إطار إقامة منطقة للتجارة الحرة، بحيث يؤدي إلي تحرير التجارة بين الدول العربية والمجموعة الأوروبية في معظمها، مما سيجعل الأسواق العربية أكثر إنفتاح.

إن متطلبات إندماج الأنظمة التجارية العربية في النظام العالمي تستدعي القيام بإصلاحات في هياكلها وتوجهاتها الإقتصادية وتدابير الحماية والقيود المتعلقة بالتجارة بما يتوافق مع النظام العالمي

تقف العديد من المشاكل السياسية في وجه تطوير التجارة البينية العربية والعالم الخارجي، هذه الضروف تستدعي من الدول العربية إيجاد أرضية ملائمة للتحاور والقضاء على الخلافات وتوحيد الجهود ووضع الإعتبارات الإقتصادية ومصلحة شعوب المنطقة فوق كل الخلافات.

خلاصة الفصل الأول:

تمتلك الدول العربية العديد من القدرات الإقتصادية المادية والبشرية والطبيعية التي تمكنها من أن تكون قوة إقتصادية ذات تأثير عالمي شريطة بذل المزيد من الجهود من أجل النهوض بشؤون التنمية الإقتصادية والإجتماعية في كل منها والإستفادة من محاولاتها نحو التكامل وإنجازاته سواء في مجال التبادل التجاري أو حركة رؤوس الأموال واليد العاملة، أو التدفقات المالية والإعانات العربية، في ظل التأثيرات العالمية على المنطقة العربية المتعددة الجوانب تأكد أكثر من أي وقت مضى أهمية الدور الذي يلعبه التكامل الإقتصادي في تحقيق التنمية العربية الشاملة.

إن وحدة البلدان العربية لا تتأتى من تطابق الضروف الطبيعية والمالية السائدة بقدر ما يمكن أن تكن نتيجة لتشابه المشكلات المعوقات التي تواجه هذه البلدان في تكاملها، فالمنطقة العربية مرتبطة إلى أبعد الحدود بالسوق الرأسمالية، الأمر الذي يشكل عقبة أمام إزدهارها وتكاملها مع بعضها، كما لا تشكل التجارة البينية العربية إلا نسبة قليلة من إجمالي تجارة المنطقة العربية الخارجية، ولم تتغير هذه النسبة كثيرا منذ ثلاثة عقود ماضية، كما لم تتمكن الدول العربية من تحقيق الوحدة بالرغم من محاولاتها المتكررة في إقامة تكتل تجاري اقتصادي فعال.

و هكذا بقيت التجارة البينية العربية تعاني من مجموعة، من العوائق الإقتصادية والسياسية والهيكلية، والتي تفسر وبوضوح لماذا بقيت التجارة البينية العربية عند هذا المستوى المتواضع من إجمالي التجارة العربية مع العالم الخارجي، ولا سبيل إلى تنمية وتطوير التجارة البينية العربية بقوة إلا إذا ازيلت هذه العوائق واجتمعت الإرادة العربية على أن من صالح كل الإقتصاديات العربية العمل على تنمية التجارة العربية البينية تعمبق لمفهوم الإعتماد العربي الجماعي على الذات وترسيخا لمبدأ تشجيع الإعتماد المتبادل، ولعل إحياء السوق العربية المشتركة في ثوبها الجديد (منطقة التجارة العربية الحرة) التي تشارك فيه كل الدول العربية أحد المداخل الضرورية للتعزيز التعاون العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والعالمية.

الفصل الثاني

العولمة الاقتصادية تأثيراتها وتحدياتها على التجارة البينية العربية

مقدمة الفصل الثاني

يثير مفهوم العولمة الكثير من النقاش والجدل ابتداء من تعريف المفهوم مرورا بتحديد أبعاد العولمة ومظاهرها إلى طبيعة القوى الفاعلة والمحركة لها فضلا عن رصد تأثيراتها وتحليلها في الدول والمجتمعات، ولاسيما دول الجنوب وفي مقدمتها الدول العربية والإسلامية، وقد برزت العولمة بوضوح خلال تسعينيات القرن العشرين، ولكنها سرعان ما تحولت إلى إحدى القوى المؤثرة في الحقائق والوقائع الحياتية المعاصرة وساعدها في ذلك التغيرات العالمية التي حدثت في النظام الدولي الجديد[1].

و قد حظي مفهوم العولمة باهتمام وسائل الإعلام والرأي العام والحكومات الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني كلها، حتى أصبحت العولمة بندا دائما في أغلب المحافل الدولية والندوات والمؤتمرات، وقد يعود سبب هذا الإهتمام الكبير بالعولمة إلى مفهومها الملتبس وتباين أراء المفكرين بظاهرة العولمة بين مؤيد يدعو إلى ضرورة الإستجابة لمتطلباتها دونما إبطاء، وبين متحفظ يدعو إلى التريث في بناء الإستجابة للتعامل مع العولمة، ولعل من أسباب الإهتمام بالعولمة كظاهرة هو أن العولمة لم تعد مجرد مفهوم أكاديمي يحاول توضيح ملامح تفاعلات عالمية جديدة لا يوجد يقين بشأن طبيعتها أو تأثيراتها، وإنما أصبحت عنوان لواقع عالمي جديد يحيط بالمجتمع ويعزز تجلياته وتأثيراته في الإتجاهات كلها، ولا يجدي منطق القبول أو الرفض التقليدي في التفكير العربي في مواجهة منطق ضرورة التعامل مع العولمة بكل من الأشكال إلا إذا تعلق الأمر بمسائل جادة تستلزم مقاومة جادة.

و يأتي الجانب الإقتصادي في مقدمة الجوانب الأكثر تأثيرا وتأثر بنتائج وتحديات العولمة، فقد أخذت العولمة الإقتصادية أبعاده في العصر الحاضر بإستعادة النظام الإقتصادي الرأسمالي هيمنته وإنتشاره في صورة جديدة مبنية على إقتصاد السوق والثورة المعلوماتية ودمج الإقتصاديات الوطنية وإتساع نشاط التجارة بين الدول، والنمو المتسارع لتبادل السلع والخدمات مع وجود بناء مؤسساتي إقتصادي عالمي متكامل يسيطر على الحياة الإقتصادية

تواجه الدول العربية تأثيرات وتحديات العولمة الإقتصادية في إطار تعزيز علاقاتها التجارية والإقتصادية فيما بينها والعالم الخارجي وفقا لما تمليه النصوص والتشريعات والفاعلين الدوليين وهي أبرز مخلفات العولمة الإقتصادية، وبذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى مفهوم العولمة الإقتصادية وآلياتها، تأثيراتها على التجارة العربية وتحدياتها والسبيل للإندماج فيها والإستفادة من مخلفاتها

[1] عبد العزيز المنصور، **"العولمة والخيارات العربية المستقبلية"**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، ص560

المبحث الأول: ماهية العولمة الإقتصادية

نتناول فيه مفهوم العولمة، العولمة الإقتصادية وتطور هذا المفهوم وأبرز أدوات العولمة الإقتصادية، ومجالاتها التي تؤثر بها على الإقتصاد العالمي من خلال المؤسسات الدولية والتكتلات الإقتصادية ومختلق الآليات.

المطلب الأول: العولمة والعولمة الإقتصادية

الفرع الأول: مفهوم العولمة ونشأتها:

تعد العولمة إحدى الظواهر الكبرى ذات أبعاد مظاهر متعددة إقتصادية وسياسية وإجتماعية وثقافية وعسكرية وغيرها من المجالات، وإذا أردنا أن نتحدث عن السياق الفكري العام لظهور مفهوم العولمة فنقول أن أول من أطلق مصطلح العولمة هو السوسيولوجي الكندي مارشال ماك لوهان أستاذ الإعلاميات السوسيولوجية في جامعة "تورينو" عندما صاغها في نهاية الستينات مفهوم القرية الكونية من خلا كتابه " الحرب والسلام في القرية الكونية"[1]، إن الحديث عن الظاهرة من الزاوية التاريخية يجعلنا نتأكد أنها ليست وليدة الساعة، ولا حتى نتيجة إنهيار القطب الإشتراكي بل هي نتاج تراكمي لأحداث في التاريخ ولمجموعة من المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية المصاحبة لتطور المجتمع البشري وهناك إجماع على أن مشروع العولمة بدأ يتشكل نسيجه منذ القرن الخامس عشر وهو ما يعني أن العولمة تاريخيا لها خمسة قرون أي مع ظهور الرأسمالية، وإذا سلمنا أن العولمة ولدت مع الرأسمالية كما يذهب إليه الكثير من الكتاب وصاحبة الإكتشافات الكبرى فإنها قد مرت بعدة مراحل وتطورات مع ظهور هذا المصطلح إلى أن بلغت الصورة التي هي عليها الآن، و"حسب نموذج رونالد روبرتسون " فإن العولمة قد مرت بخمسة مراحل تاريخية كالأتي[2]:

- **المرحلة الأولى:** المرحلة الجنينية، استمرت في أوربا منذ بداية القرن القرن الخامس عشر حتى أواسط القرن الثامن عشر، التي شهدت النمو الأولي للجماعات القومية وتعمق القيم الخاصة بالأفراد والإنسانية.

المرحلة الثانية: مرحلة النشوء، وكانت في أوربا منذ أواسط القرن الثامن عشر حتى عام 1870 ومابعده وتتسم بالتحول الجذري نحو فكرة الدولة المتجانسة، وتبلور مفاهيم العلاقات الدولية، ووضع مقاييس للأفراد كمواطنين، ونشأة تصور أوضح عن الإنسان والزيادة الهائلة في عدد المؤسسات والهيئات المختصة بالنظامم والإتصال الدولي، وظهور مشكلة قبول المجتمعات غير الأوربية في المجتمع الدولي.

[1] نوري منير، **"معوقات مسايرة العولمة الإقتصادية للدول العربية"**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد الأول، 2004، ص87.

[2] عبد العزيز منصور، مرجع سابق ذكره، ص564-565

المرحلة الثالثة: مرحلة الإنطلاق، استمرت من سبعينيات القرن التاسع عشر حتى أواسط عشرينيات القرن العشرين، وتميزت بظهور مفاهيم عالمية في الصورة المثلى لمجتمع دولي مقبول، ضم بعض المجتمعات غير الأوربية للمجتمع الدولي، وزيادة أنماط الإتصال العالمي وسرعتها، ونمو صور التنافس العالمي.

المرحلة الرابعة: مرحلة الصراع، شهدت صراع على الهيمنة العالمية واستمرت من عشرينيات القرن العشرين حتى أواسط الستينيات منه، ومن ملامحها، نشوب جدل حول المصطلحات الهشة لعملية العولمة التي ظهرت في أواخر مرحلة عملية الإنطلاقة، ونشوب صراعات دولية حول أساليب الحياة والجدل حول طبيعة الإنسانية ومستقبلها بعد ظهور القنبلة الذرية وتأسيس الأمم المتحدة.

المرحلة الخامسة: مرحلة عدم اليقين، بدأت في ستينيات القرن العشرين، واتجهت نحو التأزم في أوائل التسعينيات منه، ومن سماتها إدماج العالم الثالث في المجتمع الدولي، وتصاعد الوعي العالمي، والهبوط على سطح القمر ونهاية الحرب الباردة وتزايد عدد المؤسسات والحركات الدولية إلى حد كبير، والإهتمام بالمجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية واندماج النظام الإعلامي العالمي.

أما بالعودة إلى مفهوم العولمة ففي هذا الصدد يرى محمد عابد الجابري أن العولمة هي مرحلة مابعد الإستعمار ويؤكد أنها عملية متصلة مع ما قبل الإستعمار، أي أنها إستعمار بطريقة حديثة[1]، هذا في حين يرى جيمس روزينا أنه من المبكر وضع تعريف كامل وجاهز يلائم التنوع الضخم لظواهر العولمة المتعددة وأن مفهوم العولمة يقيم علاقة مستويات متعددة لتحليل السياسة والثقافة والإيدولوجية، ويخص الجانب الإقتصادي بإعادة تنظيم الإنتاج وتداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار أسواق التمويل، وتماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول، ونتائج الصراعات بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة ويضيف في ضل ذلك كله فإن مهمة إيجاد صيغة متفردة تصف هذه النشاطات تبدو عملية صعبة وحتى لو طور هذا المفهوم فمن المشكوك فيه أن يقبل أو يستعمل بشكل واسع لذلك تتعدد تعاريف العولمة[2].

و يأتي تعريف رونالد روبرتسون ليؤكد أن العولمة هي إتجاه تاريخي نحو إنكماش العالم وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا الإنكماش ولهذا التعريف شقان مهمان أولهما تركيزه الشديد على فكرة انكماش العالم بما يعني ذلك من تقارب المسافات والأفراد وترابط المجتمعات وثانيهما الوعي بهذا الإنكماش.

---

[1] أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، فارس عبد الجليل الطحان، **"العولمة الإقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية"**، مجلة الإدارة والإقتصاد، سوريا، العدد 86، 2011، ص65.

[2] عبد العزيز المنصور، مرجع سابق ذكره، ص 561

و نخلص من كل هذه التعريفات إلى تعريف يتضمن مختلف أوجه العولمة وهو أن : العولمة هـــي تلـــك الحالة أو الظاهرة التي تسود في العالم حاليا، وتتميز بمجموعة من العلاقات والعوامل والقوى، تتحـــرك بمسهولة على المستوى العالمي، متجاوزة الحدود الجغرافية للدول ويصعب السيطرة عليهـــا، تســـاندها إلتزامات دولية أو دعم قانوني، مستخدمة لآليات متعددة، ومنتجة لآثار ونتائج تتعدى نطاق الدولة الوطنية إلى المستوى العالمي، لتربط العالم في شكل كيان مترابط الأطراف، يطلق عليه العولمة.

الفرع الثاني: العولمة الإقتصادية:

إن مفهوم العولمة الإقتصادية لا يتجزأ عن التطور العام للنظام الرأسمالي، حيث تعد العولمة الإقتصادية حلقة من حلقات تطوره، وقد تسارعت خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين بسبب الثورة التقنية فـــي مجال الإتصالات والمعلومات.

و يقصد بالعولمة الإقتصادية نشر القيم الغربية في مجال الإقتصاد مثل الحرية الإقتصادية وفتح الأسواق وترك الأسعار للعرض والطلب، وعدم تدخل الحكومات في النشاط الإقتصادي وربـــط الـــدول الناميـــة بالإقتصاد العالمي، وتعكس هذه الظاهرة زيادة حركة رؤوس الأموال وتفسح المجال أمام أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة لجمع المزيد من الأموال.

و عرف صندوق النقد الدولي في تقريره لأفاق الإقتصاد العالمي سنة 1995 العولمة الإقتصادية بأنها: تزايد الإعتماد المتبادل بين دول العالم عن طريق زيادة حجم ونوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود و التدفقات الرأسمالية الدولية وسرعة إنتشار التكنولوجيا[1].

و يرى أحمد مصطفى عمر أن العولمة الإقتصادية هي تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الإقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيدا لتحقيق سيادة نظام إقتصادي واحد يتبادل فيه العالم الإعتمـــاد علـــى بعضـــه البعض في كل الخامات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة، حيث لا قيمـــة لرؤوس الأموال من دون إستثمارات ولا قيمة لسلع دون أسواق تستهلكها[2].

و من خلال التعاريف السابقة يمكن الوصول إلى تعريف شامل وهو أن العولمة الإقتصـــاديةهي تسهيل إنتقال مختلف العوامل الإقتصادية من معلومات وسلع والأموال بين مختلف دول العالم و تخطـــي الحدود الإقليمية، وإندماج الأسواق في حقول التجارة والإستثمار الدولي.

ولابد أن نشير إلى أن العولمة الإقتصادية هي الأكثر إكتمالا وتحققا على أرض الواقع من العولمة الثقافية أو السياسية، ويبدو العالم اليم معولم إقتصاديا أكثر مم هو معولم ثقافيا أو سياسيا، كما يبـــدو أن العولمـــة

[1] عمر صقر، **العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية لطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2001، ص5.
[2] أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، فراس عبد الجليل الطحان، مرجع سابق ذكره، ص 66

الإقتصادية تستند حاليا لإتفاقيات دولية تعقد بإرادة الدول المعنية وتوجهها مؤسسات ومنظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات.

المطلب الثاني: أدوات العولمة الإقتصادية

إن أبرز ما يجسد ظاهرة العولمة الإقتصادية هي الأدوات التي تستخدمها كوسيلة لفرض هيمنتها وأسسها وقواعدها والتأثير على النظام العالمي في مختلف الجوانب، وتتمثل هذه الأدوات في الإتفاقيات والمنظمات الدولية والتكتلات الإقتصادية والشركات المتعددة الجنسيات والعقوبة الإقتصادية والتدخل العسكري لكل من يخالف مسارها.

-الفرع الأول: المنظمات والإتفاقيات

يستند النظام الإقتصادي الذي أقامته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية على ثلاث مؤسسات دولية كبرى تقوم بإرساء قواعد وبنيان هيكل العولمة الإقتصادية ودعم مجالاتها اللرئيسية وهي: عولمة التجارة، عولمة التمويل، عولمة الإستثمار، ليصبح كل شيء معولم ومن أجل بناء عولمة إقتصادية فعالة[1]، ونظر لأهمية الجانب الإقتصادي في العولمة، لذلك فإن هذه المنظمات الثلاث تبني وتؤسس للعولمة الإقتصادية وتشرف على تكوين البنية التحتية لها وهي:

أولا: منظمة التجارة العالمية[2]: أصبحت المنظمة العالمية للتجارة أحد الركائز الأساسية في نظام العولمة الإقتصادية لأنها المشرف الرئيسي على النظام التجاري في النظم العالمي الجديد، وقد حلت محل الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة والتي أنشئت عام 1948 كإتفاق متعدد الأطراف، حيث تضع وتنظم إطار عام في التجارة الدولية وعلى مدى عمر الإتفاقية أضيفت العديد من التعديلات والإتفاقيات من خلال جولات المفاوضات التجارية التي بلغت ثماني جولات كان آخرها جولة الأروجواي، وأصبحت منظمة العالمية للتجارة من المنظمات المسؤولة عن تنفيذ العولمة الإقتصادية، وتحدد حقوق وإلتزامات الدول الأعضاء في إطار واسع ومتعدد الأطراف، وتضع المنظمة إطار عاما لإلتزامات الدول في التخفيضات الجمركية تتضمن حد أعلى من التعريفات على المنتجات المختلفة مع وجود جداول تتضمن ذلك، ومن أجل حماية المنافسة فإن المنظمة العالمية للتجارة تقوم بمكافحة الممارسات التجارية غير العادلة مثل الدعم الحكومي للصادرات أو لجوء بعض المصدرين إلى تخفيض أسعار المنتجات المصدرة عن الأسعار المحلية وهو ما

[1] رضوان جودة زيادة ، **"العرب والعولمة بين آليات التحكم الإقتصادي والرهانات السياسية"**، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد120، 2004، ص143..

[2] بديار أحمد، مرجع سابق ذكره، ص33-35

يعرف بالإغراق، ومنه فإنها قد أسهمت في تأكيد تيار العولمة الإقتصادية بما فيها عولمة الأسواق وعولمة الإنتاج واتجاه الدول إلى الإستفادة من المزايا التنافسية[1].

ثانيا: صندوق النقد الدولي[2]: أنشىء الصندوق بموجب اتفاقية بروتن وودز التي عقدت في يوليو 1944 وأصبحت نصوصها نافذة في 27 ديسمبر 1945 وعقدت الجلسة الإفتتاحية لمجلس محافظي الصندوق في 8 مارس 1946 ووظيفة الصندوق هي: دعم إستقرار أسعار الصرف والمحافظة على تدابير المنظمة لصرف بين الدول الأعضاء لتفادي التنافس على تخفيض أسعار الصرف، للمساهمة في إقامة نظام للصرف الأجنبي والتي تعوق نمو التجارة الدولية، وبث الثقة بين الدول الأعضاء من خلال جعل موارد الصندوق ميسورة لها بضمانات ملائمة، ومن ثم إتاحة الفرصة لها لتصحيح الإختلال في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى التدابير التي من شأنها أن تقضي على الرخاء الوطني أو الدولي.

وفي واقع الأمر استطاع الصندوق أن يعمل على تدعيم التعاون الدولي من خلال التنظيم الدائم وتوفير الأجهزة اللآزمة للتشاور والتعاون وحل المشكلات النقدية الدولية وساهم مساهمة فعالة في النمو المتوازن للتجارة العالمية من خلال توفير التمويل اللازم لها، ويتجه الصندوق إلى الإمتداد والإشراف على ميزان المعاملات الرأسمالية لموازين المدفوعات للدول الأعضاء، وفي الوقت نفسه الدفع نحو إيجاد عملة إلكترونية دولية يصدرها ليتحول إلى بنك مركزي عالمي للعالم كله.

ثالثا: البنك الدولي[3]: هو أحد مؤسسات إتفاقية بروتن وودز في يوليو 1944 وانشىء البنك عام 1945، بدأ في ممارسة نشاطه في يونيو 1946 وقد جاء إنشاءه لتلبية الحاجة الماسة لرؤوس الأموال لتمويل الأعمال وإعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية وتنمية إقتصاديات الدول المتخلفة ومن ثم اعطي البنك حق منح أو ضمان القروض التي تقدم للمشروعات التي تحقق أغراضه، وهو ما يمثل قمة التعاون بين رأس المال الخاص ورأس المال الحكومي في مجال الإستثمار الدولي بالإضافة إلى عمليات الإقراض وضمان القروض[4]، وبالإضافة إلى عمليات الإقراض وضمان القروض فإن البنك يقدم العديد من الوظائف أهمها[5]:

---

[1] إبراهيم العيسوي، **الجات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة 2، بيروت، 1998، ص103.

[2] حشماوي محمد، **الإتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه علوم إقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص84.

[3] المرجع نفسه، ص85.

[4] كامل البحري، **الإقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص27

[5] المرجع نفسه، ص32.

- تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء المتخلفة إقتصاديا، وهي تقدم كجزء جهري من الأعمال التحضيرية لعمليات الإقراض، مثل تحديد أسبقية المشاريع، إبداء النصح والتدابير الإدارية والتنظيمية لتنفيذ هذه المشروعات
- تشجيع الإستثمار الخاص بما يضمن نمو واسع للقطاع الخاص، بما يساعد على تأصيل العادة الإدخارية وإيجاد قدرة على تشغيل المدخرات بطريقة إنتاجية، واجتذاب رؤوس الأموال ورجال الأعمال إلى محيط النشاط الإقتصادي في بلد المشروع
- فض المنازعات المالية بين الدول الأعضاء وتدريب موظفي الحكومات الدول الأعضاء

و في هذا الإطار فقد تطور البنك الدولي وتوسعت أنشطته إلى درجة أصبح معها يرمز إليه كمجموعة تضم ثلاثة مؤسسات رئيسية يطلق عليها مجموعة البنك الدولي وهذه المؤسسات هي: االبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والرابطة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية وتعمل المجموعة على المساعدة في تحقيق التقدم الإقتصادي ورفع مستوى المعيشة.

الفرع الثاني: التكتلات الإقتصادية الإقليمية:

مع مجموعة التغيرات والتحولات الإقتصادية ومع قيام المنظمة العالمية للتجارة، توجهت الدول نحو التكتل الإقتصادي في إطار يتسم بحرية التعاملات التجارية وإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية وإنطلاقا من الحاجة إلى تدعيم التكتلات الإقتصادية الإقليمية فقد دخلت الدول في العديد من التكتلات الإقتصادية ولا تكاد دولة في العالم ليست تحت تكتل إقتصادي[1].

وقد تبلورت سياسة التكتل الإقتصادي في ظل الظروف المستجدة، إنطلاقا من أن الدول الصناعية رغم قوتها الإقتصادية التي أصبحت تمتلكها كل على حدة أصبحت تشعر أنها ليست قادرة لوحدها منفردة على مواجهة المنافسة الحرة مع تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات، وأنها إذا أرادت أن تضاعف من فرصها في إحتلال مواقع جيدة في السوق العالمية، فإن مقتضيات ذلك هي بناء أسواق عالمية تكون أكثر قدرة على حمايتها والسيطرة عليها مما يساعدها على مواجهة المنافسة الحرة التي تنادي إليها العولمة الإقتصادية بحظوظ أكبر ووجود أقوى، وتعكس هذه التكتلات الإقتصادية درجة عالية من كثافة الإعتماد المتبادل وتقسم العمل الدولي والإستثمارات والتجارة وأنواع التبادل الأخرى، في نفس الوقت الذي تعمل فيه الشركات المتعددة الجنسيات على إيجاد نوع من الترابط بين هذه التكتلات.

الفرع الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات:

[1] إبراهيم العيسوي، **"التنمية المنشودة في ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والتحديات المستقبلية"**، مصر المعاصرة، العدد 443، جويلية1996، ص49-50.

تعددية الجنسيات هو تعريف لكلمة أوربية من أصلين (Multi) متعـــدد و(Nation) أمـــة أو دولـــة مضاف إليها اللاحقة التي تفيد صيغة المصـــدر مـــن الفعـــل التعـــدي ويعنـــي فعـــل القيـــام بالعمليـــة المعنية(Multinational)، أي نقل مستوى النشاط من مستوى جنسية إلـــى جنســـيات متعـــددة[1]، والتـــي أصبحت من ظواهر الإقتصاد الحديث فهذه الشركات لها إتساع كبير في العالم حيث أنها تقوم ببناء وبيـــع مصانعها ومنتجاتها في العديد من دول العالم وتقوم بتحويل مبالغ مالية ضخمة مـــن بلـــد لآخـــر وفقـــا لإحتياجاتها، كما أنها تقوم بتشغيل العديد من العمال والموظفين من جنسيات مختلفـــة ولضـــخامة هـــذه الشركات فإن لها تأثير فعال على الإقتصاد العالمي ومن خصائصها أنها تصنع منتجاتها في عدة دول من خلال نظام توزيع متكامل يتجاوز الحدود القومية وتمارس نشاطها في سوق تمتاز غالبا بإحتكار القلة أي أنها ليست سوق تنافسية وهذه الشركات لها تأثيرات على الدول المضيفة بما تنتجه من ســـلع وخـــدمات لتغطية الطلب المحلي أو لتصديرها وما تقدمه من مناصب شغل، وكذلك تأثيرها على ميزان المدفوعات للدولة التي تقيم بها، وهذه الشركات لها إمكانية التأثير على إقتصاديات الدول وخاصـــة المتخلفـــة منهـــا وتمتلك سلطة قوية تتخوف منها الدول وأي محاولة من طرف الدولة لتطبيق سياسة تأثر سلبا على نشاطها فإنها تقوم باتخاذ الإجراءات المناسبة بغلق أو نقل فروعها ما يترتب عليها عواقب وخيمة على إقتصـــاد البلد خاصة إذا لم تكن سياسة البلد لم تتخذ إجراءات لمعالجة هذا الجانب.

الفرع الرابع: العقوبات الإقتصادية:

تنص المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة على استعمال العقوبات الإقتصادية "لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب إتخاذه من التدابير التي لا تتطلب القوة المسلحة[...] وله أن يدعو أعضاء الأمم المتحدة إلى تطبيـــق هذه التدابير ويجوز أن يكون من بينها قطع العلاقات الإقتصادية قطعا كليا أو جزئيا"، مـــن هنـــا تتخـــذ العولمة الإقتصادية كذريعة لتدخل في السياسات الإقتصادية لكل دولة خاصة التي تتخالف مع التوجهـــات الإقتصادية الدولية ولتحقيق مكاسب تخرج عن الإطار الإقتصادي، وقد تعرضت العديد من البلدان خاصة العربية والإسلامية منها للعقوبات إقتصادية موجهة من قيادة العولمة ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل دولي أو فردي[2]، من بينها العراق التي فرضت عليها العقوبات الإقتصادية وانتهت باحتلال العراق 2003، والعقوبات على ليبيا 1988 إثر حادثة سقوط طائرة واستمرت هذه العقوبة حتى ســـنة 2004، وبذلك تأخذ العقوبات الإقتصادية تجسيد لأشكال متعددة للعولمة.

[1] د خبابة عبد الله، **السياسة السعرية في إطار العولمة الإقتصادية –حالة الجزائر-** ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، ص197.

[2] المرجع نفسه، ص201.

المطلب الثالث: مجالات العولمة الإقتصادية وخصائصها

الفرع الأول: مجالات العولمة الإقتصادية

يمس مفهوم العولمة الإقتصادية الجوانب الأساسية وركائز النظام الإقتصادي العالمي وذلك من خلال: عولمة التجارة من تحرير إنتقال السلع والخدمات والأفراد، عولمة التمويل بتحرير حركة إنتقال رؤوس الأموال وعولمة الإستثمار من خلال الشركات المتعددة الجنسيات ونقل تكنولوجيات الإستثمار بين الدول.

يتجلى تأثير العولمة الإقتصادية في هذه المجالات في التغير الكبير الذي طرأ عليه بفعل آليات العولمة لفرض نمطها وذلك من خلال:

- إحلال إقتصاد السوق الحر محل الإقتصاد الموجه
- تحرير وتعويم أسعار صرف العملات المحلية، وترك تحديد سعر الصرف لقوى العرض والطلب في السوق النقدية.
- تحرير أسعار الفائدة في سوق النقد وترك تحديد سعر الفائدة وفقا لقوى العرض والطلب على النقود.
- خصخصة المشروعات العامة وتقليص دور القطاع العام في النشاط الإقتصادي وتفعيل دور القطاع الخاص فالعمليات الإقتصادية.

الفرع الثاني: خصائص العولمة الإقتصادية

تتسم العولمة الإقتصادية بمجموعة من الخصائص ومن أبرزها ما يلي[1]:

- سيادة آليات السوق والسعي إلى اكتساب القدرات التنافسية من خلال الإستفادة من الثورة التكنولوجية وثورة الإتصالات وتعميق القدرات المتمثلة في الإنتاج بأقل تكلفة وبأحسن جودة وأعلى إنتاجية والبيع بسعر تنافسي.
- – ديناميكية مفهوم العولمة: إن مفهوم العولمة في جانبها الإقتصادي أو في أي جانب من الجوانب الأخرى يتميز بالديناميكية والحركية والتغير نتيجة تغير وتبدل القوى الإقتصادية القائمة حاليا وفي المستقبل.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية لطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص22-33.

- تزايد الإتجاه نحو الإعتماد المتبادل أي تعاظم التشابك والترابط بين الأطراف المتاجرة، كما أدى إلى خلق حركة في اتجاهين بين كل بلد وآخر أو مجموعة دول أخرى.
- تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات في الأنشطة الإقتصادية الدولية.
- وجود أنماط جديدة من التقسيم الدولي، حيث أصبح من غير الممكن أن يتم الإنتاج بدون الإعتماد على الآخرين، بل أصبح ينبغي التخصص في انتاج جزء من المنتج الصناعي الوحيد.
- تقليص درجة سيادة الدولة في مجالات الإقتصاد والتجارة والسياسات المالية، فحكومات الدول أصبحت تطبق سياسات اقتصادية وفقا للخطط والمعايير التي ترسمها المؤسسات الإقتصادية الدولية[1].

[1] حوزي جميلة، **مظاهر العولمة الإقتصادية وانعكاساتها على الدول العربية**،أطروحة دكتوراه قي العلوم الإقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص9.

المبحث الثاني: تأثير العولمة الإقتصادية على التجارة البينية العربية

تتعدد أوجه التأثير في العولمة الإقتصادية على التجارة العربية في مختلف مجالاتها ويتم ذلك غالبا بواسطة الأدوات المستخدمة في العولمة وهذا ما يتم تناوله في هذا المبحث حيث نتناول في هذا المبحث أوجه تأثير العولمة من خلال المنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الإقتصادية والشركات المتعددة الجنسيات

المطلب الأول: أثر المنظمة العالمية للتجارة على التجارة البينية العربية

لقد أفرزت المنظمة العالمية للتجارة ومن قبلها إتفاقية الجات واقعا عمليا جديد شديد الإختلاف عما كان عليه الحال من قبل، إذ كان يشمل كافة القطاعات والأنشطة الإقتصادية الزراعية والصناعية والخدمات.

الفرع الأول: الأثر على القطاع الزراعي:

يعتبر إتفاق التجارة في المنتجات الزراعية خطوة كبيرة على تحرير القطاع الزراعي من الدعم والحماية التي كانت مفروضة عليه من الدول الكبرى للحفاظ على إستقرار القطاع في بلدانها والسيطرة على هذا القطاع في العالم، وإنهاء حالة الصراع الذي كانت تقوده الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية[1]، وقد ركز هذا الإتفاق على النقاط التالية:

– تسهيل النفاذ إلى الأسواق: أي تيسير فرص زيادة صادرات كل دولة إلى أخرى من خلال آليات تتمثل في: تحويل كافة القيود الكمية وغير التعريفية إلى تعريفات جمركية، جميعها تحدد وتثبت في جداول ولا يمكن زيادتها إلى بعد مفاوضات مع كافة الأطراف بالإضافة إلى خفض معدلات التعريفية تدريجيا[2].

– تخفيض الدعم المحلي للمنتجات الزراعية على عدة مستويات وفقا للعلاقة بين تقديم هذا الدعم وتأثيره على الأسعار والكميات .

– تخفيض الدعم على عمليات التصدير الزراعية بمختلف أشكاله.

[1] عمر حماد، أبو دوح محمد، **منظمة التجارة العالمية وإقتصاديات الدول النامية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص48

[2] رشدي شيحة مصطفى، **اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص145.

– إتفاق حول النوعية المنتجات وإرتباطها بصحة الإنسان وإتخاذ الإجراءات الضرورية على أن تتعدى هذه الإجراءات لتصبح وسيلة تعسف تجاه الدول الأخرى أو كأسلوب للحماية المقنعة وضرورة توخي الشفافية فيما يتعلق بالإجراءات التي تتخذها كل دولة في هذا الميدان.

وقد تم منح صيغة تمييزية للدول النامية في الإتفاقية للدول النامية من أجل القيام بإصلاحات المطلوبة من الناحية الزمنية قدرت ب فترة 10 سنوات لإحداث اصلاحات تتماشى مع الإتفاقية.

وتندرج الدول العربية في هذا الإطار في الدول النامية وقد ينتج عن هذه الإتفاقية العديد من التأثيرات على قطاع الزراعة في الدول العربية سواء لدول المنظمة أو الدول غير المنظمة، باعتبار أن القطاع الزراعي العربي ضعيف الإنتاجية وتضعف مساهته في التجارة العربية، هذا ما سينتج عنه المزيد من التأثيرات السلبية على الزراعة بحكم أنه قطاع يعتمد في مجمله على الدعم الحكومي في الإنتاج أو مؤسسات التمويل التي تتلقى الدعم الحكومي، كما أن أبرز ما يميز القطاع الزراعي العربي هو التدخل الحكومي في رسم السياسة الزراعية، وبذلك فإن الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سيقلص من قدرتها على رسم السياسات الزراعية بما يتفق مع ظروفها الواقعية وأهدافها الوطنية وحصر الدعم الزراعي وفقا لما تمليه قواعد المنظمة مما سيؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي وكذا قدرته على المنافسة في الأسواق الدولية وحتى المنتجات التي كانت الدول العربية تحظي فيها بميزة نسبية ستضعف في مجال التنافس الدولي لأن ميزة الدول العربية تعتمد على عوامل ساكنة مثل المناخ والمياه إلى جانب إرتفاع تكاليف الحصول على تكنولوجيا الزراعية[1]، كما أن إتفاقيات المنظمة قد ركزت على الجانب التجاري دون الجانب التنموي مما سيؤدي إلى فتح الأسواق العربية على مصرعيها أمام المنتجات الزراعية للدول المتقدمة وزيادة مكاسبها على حساب الدول النامية والعربية منها، وعلى الرغم من كل هذا التأثير السلبي إلى أن هناك من يرى أن قواعد المنظمة تشجع الدول على الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته وقدرته على النفاذ إلى الأسواق الدولية مما سيسمح للمنتجات العربية إلى دخول العديد من الأسواق العالمية لم تدخلها من قبل نتيجة العوائق التي كانت مفروضة عليها، ويحسن من تنافسية المنتجات العربية باحتكاكها مع المنتجات الدولية، ويرد الإعتبار للقطاع الزراعي في الوطن العربي بعد ما كان لا تعطى له الأهمية المطلوبة ضمن استراتيجيات التنمية الإقتصادية[2]، وبالتالي صياغة إستراتيجية إقتصادية تعطي القطاع

[1] السيد عاطف، **الجات والعالم الثالث(دراسة تقويمية واستراتيجية المواجهة)**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002، ص194.
[2] الأخضر بن عمر، **آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية**، ماجستر غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص133-137.

الزراعي الدور المهم الذي يحتله، كما يمكن للدول العربية الإستفادة من المزايا والتسهيلات والإستثناءات المقدمة من المنظمة العالمية للتجارة من خلال فتر السماح التي توفر لها إعادة هيكلة زراعتها وتشجيع الإستثمار في الطاع الزراعي وزيادة فرص التوسع في إنتاج المحاصيل الزراعية.

الفرع الثاني: الأثر على القطاع الصناعي:

تأثر القطاع الصناعي في الوطن العربي بنتائج إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو غير مباشرة وتكون الأثر المباشر ناتج عن تطبيق نصوص الإتفاقيات المتعلقة بتجارة المنسوجات والألبسة والمنتجات الصناعية المتضمنة تخفيض التعريفة أو إلغاء القيود غير الجمركية، أو إعادة ترتيب أوضاع التجارة فيما يتعلق بالسلع الصناعية تحديدا لتسهيل نفاذها ودخولها إلى الأسواق العالمية[1].

من الأثار المتوقعة لإتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على الدول العربية في القطاع الصناعي أن تتوسع فرص تصدير المنتجات نصف المصنعة والنهائية وهو ما سيزيد من فرص خلق عمالة وإتاحة المجال للتفاعل مع مستجدات الأسواق والمستجدات التقنية في صناعة المنتجات الداخلة في التجارة الدولية، كما أن اشتراط رفع درجة التصنيع في السلع المصدرة يؤدي إلى تشجيع الدول العربية على التقليل من إعتمادها المكثف على تصدير المنتجات الأولية التقليدية التي تواجه انخفاض في معدلات التبادل الدولي واستقرارها في الأسعار، إن جهود الإتفاقية حول تسهيل نفاذ السلع إلى الأسواق سوف يمكن للدول العربية دخول منتجاتها إلى مختلف الأسواق الدولية ويحسن من قدرتها التنافسية مما ينجر عليه أثار الإيجابية على المستوى الإقتصاد الإجمالي من خلال تدعيم الترابط بين القطاعات الإقتصادية نتيجة حرية التفاعل مع الأسواق العالمية، وتجدر الإشارة إلى أن إستفادة الدول العربية من هذه الخصائص التي تتيحه المنظمة العالمية للتجارة مرتبطة بقدرتها على تعزيز طاقتها الإنتاجية وقدرة صادراتها على منافسة الصادرات من الدول الأخرى وعدم قدرتها على تحقيق هذه الأمور يرتد عليها بأثار سلبية تهدد الصناعة العربية[2].

ثالثا: أثر المنظمة العالمية للتجارة على قطاع الخدمات: ضلت تجارة الخدمات مثل خدمات النقل والتأمين والمصارف والسياحة عبر الحدود بعيدة عن إتفاقيات الجات التي كانت منصبة على التجارة السلعية فقط،

[1] جمال الدين زروق، مرجع سابق ذكره، ص31.
[2] عاطف السيد، مرجع سابق ذكره، ص187

وعلى السلع المصنعة خاصة، لكن مع توقيع اتفاقيات جولة أروجواي إنظم قطاع الخدمات بكامله تحت لواء الجات، لتسري عليه قواعد تحرير التجارة العالمية والتي ستشرف على تنفيذها المنظمة العالمية للتجارة.

وبذلك تم تحرير التجارة في مجال الخدمات بموجب الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات التي تعتبر حدثا اقتصاديا كبيرا له أبعاد عديدة على مستوى العالم وسيعمل على هيكلة الإقتصاد العالمي بشكل واضح، وتطبيق هذه الإتفاقية وإنظمام الدول العربية إليها سيؤدي إلى دخول شركات مالية وخدماتية عملاقة ذات خبرات وتقنيات عالية المستوى إلى الأسواق العربية مما يترتب عليه أثار إيجابية وأخرى سلبية على إقتصادياتها والتجارة الخدماتية في الوطن العربي منها[1]:

– يؤدي تحرير قطاع الخدمات إلى تحسين الوضع التنافسي لتلك القطاعات من خلال الإحتكاك المباشر ونقل التكنولوجيا والتعرف على التقنيات الحديثة وهو ما ينعكس على تحسين جودة الخدمات المقدمة للمستهلك ونوع الخدمات وتوفرها بأسعار مختلفة.

– يسهم تحسين جودة الخدمة ورفع كفائتها بشكل مباشر في زيادة الصادرات والقضاء على معوقات التصدير مثل النقل

– يعمل تواجد قطاع خدمي قوي داخل دولة على جذب الإستثمارات الأجنبية نظرا لتواجد البنية التحتية اللازمة للإستثمار، كما يعمل تحرير الخدمات على دفع الحكومة على تنظيم السوق وتفعيل القوانين وهو الأمر الضروري للمستثمرين الأجانب.

– تطوير ورفع كفاءة القطاعات الخدمية مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج وزيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة قدرة القطاعات الخدمية العربية على المنافسة داخليا وخارجيا .

– التأثير الإيجابي على القطاعات الإقتصادية الأخرى، والتي تعتمد على الخدمات كبنية أساسية، حيث أن تطوير خدمات النقل بمختلف أشكاله وإمكانية الحصول عليه من الأسواق الدولية من شأنه القضاء على مشاكل تصدير السلع بسبب ضعف البنية الأساسية الخاصة بالنقل.

[1] حسن عبيد، **الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات**، أوراق إقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإقتصادية والمالية بجامعة القاهرة، 2002، ص37-40.

– جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية خاصة في القطاعات الخدمية ذات العمالة الكثيفة مثل الموانئ البحرية والطرق وشبكات الإتصال والتعليم والصحة، ومن ثم المساهمة في تخفيف مشكلة البطالة، حيث أن السماح بإنشاء شركات أجنبية بالكامل أو بالمشاركة مع شركات وطنية سوف يسهم في توفير فرص العمل داخليا.

المطلب الثاني: أثر التكتلات الإقتصادية على التجارة العربية

إن تنامي ظاهرة التكتلات الإقتصادية في النصف الأخير من القرن العشرين بشكل لافت للإنتباه جعل منها سمة أساسية من سيم النظام الإقتصادي العالمي الجديد، بل وحتى الدول الأكثر تقدما تحرص كل الحرص على وجودها ضمن أكبر قدر من التكتلات وذلك من أجل حماية مصالحها فقد أضحت قوة تأثير على الإقتصاد العالمي بشكل كبير.

إن من المرجح أن تزداد فرص التجارة من خلالها عندما تكون إقتصاديات الدول الأعضاء متنافسة ولديها موارد طبيعية مختلفة وهنا يقوم التخصص على أساس الميزة النسبية الذي بدوره يؤدي إلى تنمية التجارة بين أطراف التكتل غير أنه عندما تكون هياكل الإنتاج والموارد الطبيعية متماثلة بين البلدان الأعضاء فلن يكون هناك معنى لقيام هذا التكتل وهذا ما يحدث لدول العربية التي سعت دائما من أجل تحقيق تكتل وتكامل إقتصلدي يحقق لها مزايا إقتصادية وتجارية يجعلها وحدة إقتصادية قوية في مواجهة النظام الإقتصادي العالمي والتكتلات الإقتصادية الأخرى إلى أن عامل التماثل في هياكل الإنتاج وطبيعتها كان عامل أساس في فشل محاولات الدول العربية من أجل تحقيق التكامل الإقتصادي.

هذا الفشل جعل الدول العربية عرضة لهيمنة التكتلات الإقتصادية العالمية الاخرى في مختلف المجالات خاصة الجانب التجاري، ويمكن تلخيص أهم التأثيرات التي لحقت بالدول العربية جراء تعرضها لهيمنة مختلف التكتلات الإقتصادية فيما يلي[1]:

– هناك تنسيق يحدث بين التكتلات العملاقة في أوربا وأمريكا الشمالية وأسيا على إقتسام أسواق العالم خاصة في الدول التي لم تتكتل بعد مثل الدول العربية، فنجد أن هيمنة التكتل الأوربي على إقتصاديات دول شمال إفريقيا وهو ما تبرزه حجم المبادلات التجارية بينهما في ضل تفوق الجانب الأوربي في جميع المجالات، وعدم وجود تكتل إقتصادي فعال لهذه الدول يحد من مخاطر هيمنة الإتحاد الأوربي عليها التي

[1] حلمي وهيبة وآخرون، **تفاعلات التكتلات الإقتصادية والمستجدات العالمية**، الملتقى الدولي الثامن للتكامل الإقتصادي العربي الواقع والآفاق،17-19 أفريل 2007، ص297-298.

بالإمكان أن تتعدى لمختلف المجالات، بينما في الجانب الأسيوي تتعدد الأقطاب والتكتلات الإقتصادية المهيمنة على التجارة والإقتصاديات العربية مما أثر على إستقرار المنطقة العربية في أسيا .

– تكوين تكتل إقتصادي يعني وجود إتجاه قوي نحو الإندماج والذي يؤدي إلى نظام إقتصادي تتضائل فيه أهمية الإقتصاد المنفرد للدولة الواحدة، وهي سمة تمتاز بها الدول العربية فاتساع الإقليم يضمن زيادة معدلات النمو وتحقيق المزيد من المنافع في التجارة الدولية

– إنخفاض حجم صادرات العربية إلى دول التكتلات الكبرى المتقدمة نتيجة للحماية التي تفرضها هذه التكتلات الإقتصادية خصوص على السلع الصناعية والبتروكيماويات، فهناك 15 دولة عربية غير نفطية تعتمد على صادرات المواد الخام والمواد الغذائية والمواد المصنعة، هذه الدول ستتأثر كثير نتيجة للإجراءات الحمائية من قبل ها حتى في ضل إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة التي تتيح تكوين تكتلات إقتصادية وتحديد بعض الإمتيازات التي تيحها للتكتلات الإقتصادية مثل مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وكذلك صناعة البترو كيماويات من الدزل النفطية العربية ستواجه قيود لدى دخولها أسواق الإتحاد الأوربي.

إنفتاح السوق من طرف واحد: تواجه التجارة العربية هذا العائق نتيجة لعدم قدرة منتجاتها على المنافسة الحادة في أسواق التكتلات الإقتصادية خاصة في ظل الميزات التي تتمتع بها المنتجات في دول التكتلات، في حين يتم غزو الأسواق العربية بمختلف السلع والخدمات القادمة من دول التكتلات في إطا حرية التجارة لتنافس المنتجات المحلية في بلدانها.

– فرض مواصفات ومقاييس للجودة من قبل التكتلات الإقتصادية الكبيرة على صادرات الدول العربية والتي لا تمتلك توفيرها لعدم وجود التقنيات اللازمة لذلك.

– الحد من تصدير التكنولوجيا الإنتاجية وتحسين الجودة إلى الدول العربية وجعلها مرتبطة بمنتجات التكتلات الإقتصادية.

إن مثل هذه التأثيرات لابد أن تنعكس على الأداء الإقتصادي العربي وعلى التجارة العربية ومجابهتها لا تتم بصورة منفردة كما هو حاصل الآن، وعلى الرغم من أن هناك مجهودات تبذل للوقوف على أثارها السلبية عن طريق إقامة تكتلات إقتصادية عربية ومحاولة تحقيق تكامل إقتصادي، إلا أن بعضها قائم

بالإسم فقط والبعض الآخر يعمل ببطئ وما دليل ذلك إلى حجم المبادلات التجارية البينية العربية الضعيف الذي لم يتعدى 10% منذ ثلاثة عقود.

المطلب الثالث: تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على التجارة العربية:

لقد أحدثت الشركات المتعددة الجنسيات الكثير من المتغيرات في بناء النظام العالمي الجديد بمضامينه وأبعاده الإقتصادية والإجتماعية والمالية والثقافية والسياسية وأصبحت وجه من أوجه العولمة الإقتصادية وأداة لتنفيذها، إذ أن تحول النشاط الإقتصادي من بسيط إلى نشاط مركب من عوامل تتمثل في الإنتاج والتجارة والمال في آن واحد، كنتيجة منطقية لقدرتها العالية على إستخدام الثورة التكنولوجية المتطورة والإستفادة من الوفرات الخارجية[1].

تأثر الشركات المتعددة الجنسيات على الدول العربية في العديد من البلدان العربية وتساهم في تحسين موازين المدفوعات بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال تدفق رؤوس أموالها على الدول العربية وتوفير العملات الصعبة بالإضافة إلى عائدات تصديرها للمنتجات من الدول العربية وتمكين المنتجات العربية النفاذ إلى الأسواق الدولية لما تملكه من من تكنولوجيا حديثة ومعرفتها لخبايا السوق الدولية ومهاراتها التسويقية العالمية التي تمكنها من إبرام عقود التصدير إلى الخارج والرفع من تنافسية منتجاتها ومنتجات المحلية للدول العربية بالإضافة إلى التأثير على العامل البشري وتعزيز مهارته الإدارية والمعرفية ونقل التكنولوجية الحديثة إلى الدول العربية[2]، إذ تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات من بين أهم الأطراف الناقلة لتكنولوجية في العالم وهو ما تسعى إليه الدول العربية وتركز عليه بتحفيز مناخ الإستثمار وتشجيع الشركات العالمية على توطين إستثماراتها في الدول العربية.

وبالرغم من الأثار الإيجابية التي تحدثها الشركات المتعددة الجنسيات على التجارة والإقتصاد العربي إلى أن المر لا يخلو من مساوئ التي يمكن عموما تلخيصها فيما يلي[3]:

– تسهم الشركات متعددة الجنسيات في خلق إختلال توزيع الإستثمارات على القطاعات الإنتاجية والخدمية في الدول العربية من خلال تركيز إستثماراتها على القطاعات الأكثر ربحية أي قطاع الطاقة والصناعة

[1] محمد سعد عميرة، **الدور الإقتصادي للشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية**، مركز البحوث والدراسات، غرفة التجارة والصناعة، عجمان، جوان2011، ص6.

[2] شوقي جباري، **"تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية"**، مجلة دراسات إقتصادية، العدد الأول، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، الجزائر، 2014، ص71.

[3] المرجع نفسه، ص76-78.

التحويلية في الدول العربية وإهمالها لقطاعات أخرى تمثل أولوية للتنمية في الدول العربية، ويدعم هذا التوجه حجم إستثماراتها في الدول المتقدمة والدول النامية حيث تتركز إستثماراتها في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية وذلك إلى ربحية كافة القطاعات فيها عن الدول النامية ومنها العربية.

– إستنزاف الموارد الطاقوية للدول العربية إذ عادت ما تتحصل هذه الشركات على مواردها الطاقوية بالأسعار السائدة في الدول العربية فضلا عن إعتبارها الأسواق العربية كسوق ثانوية لتصريف منتجاتها.

– تتحول الآثار الإيجابية التي تمارسها الشركات المتعددة الجنسيات على ميزان المدفوعات إلى أثار سلبية حيث أن نشاطها يؤدي إلى زيادة واردات السلع الوسيطية والخدمية، فضلا عن تحويل أرباحها إلى الخارج ودفع فوائد التمويل المقدمة لها من خارج الدول العربية.

إن إستفادة الدول العربية من هذه الشركات هو معرفة كيفية تحقيق التوازن بين مصالحها في التنمية الإقتصادية والتجارية في جميع القطاعات الإقتصادية وإرضاء طموحات الشركات العالمية القادمة للدول العربية.

المبحث الثالث: فرص وتحديات التجارة العربية في ظل العولمة الإقتصادية

يتيح دخول الدول العربية في النظام الإقتصادي المعولم العديد من الفرص من أجل تحقيق مكاسب ومنافع من التجارة الدولية وإنعكاسات إيجابية على الحركة التجارية للدول العربية وعلى القطاعات الإقتصادية بها، إلا أن الأمر لايخلو من تحديات والصعوبات التي تعيق إستفادة الدول العربية وكذا الإجراءات المتخذة لتخفيف أثار تحرير الإقتصاديات العربية على التجارة في مختلف الميادين

المطلب الأول: فرص التجارة العربية في ظل العولمة الإقتصادية

تشير العولمة الإقتصادية إلى بروز عالم بلا حدود إقتصادية يجري فيها النشاط الإقتصادي على الصعيد العالمي، وإنتقال حر لرأس المال والسلع والخدمات عبر مختلف الوسائل وإلغاء العوائق التي من شأنها أن تعيق حرية المبادلات التجارية، هذه السمات تنطوي على جوانب إيجابية على الدول العربية وتتيح لها الإستفادة من المجالات العديدة التي تمسها العولمة، وتجلب لها عوائد إقتصادية خاصة في مجال الإستثمار وتأهيل الموارد البشرية وفقا للمتطلبات الإقتصادية للعمل الدولي، والتأثير الإيجابي على المستوى المعيشي للأفراد والمجتمعات العربية، إضافة إلى أن حرية التبادل التجاري تساهم في تخفيض الأسعار أمام المستهلك العربي وتوفر له تنوع وتعدد المنتجات والخيارات[1]، كما تخلق العولمة العديد من الفرص الظاهرية للبلدان العربية وتقدم فرصا جديد للإقتصاديات العربية والقطاعات الناشئة فيها ويمكن إيجاز أهم الفرص التي تتيحها العولمة الإقتصادية فيما يلي:

- إقامة أسواق جديدة: مع التطور التكنولوجي وظهور منتجات جديدة تتطلب إقامة أسواق لها إضافة إلى أنها تفتح للمنتجات العربية أسواق لم تتمكن من ولوجها سابقا.
- تدفقات كبرى إلى الداخل من رؤوس الأموال الأجنبية: بتحرير حركة رؤوس الأموال تتيح للدول العربية من تحفيز الأموال الأجنبية من الإستثمار في بلدانها وما يترتب عن ذلك من أثار إيجابية خاصة في توفير فرص العمل وتحسين من جودة المنتجات العربية وتحسين من موازين مدفوعاتها الرأسمالية على مستوى الإقتصاد الكلي[2].
- الحصول على مجموعة عريضة من المنتجات والسلع والخدمات التي تتيح رغبات الأفراد وفقا للمواصفات المطلوبة والسعر الملائم وهي من ميزات التجارة الدولية ما يلزم المصالح الإنتاجية

[1] عبد الله بلوناس، مرجع سابق ذكره، ص 197
[2] سعاد خيري، **"العولمة وحدة وصراع النقيضين"**، عولمة الرأسمال والعلوم الإنسانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص13

والتجارية العربية على أخذ أذواق المستهلكين العرب لتلبية المتطلبات المحلية ودراسة الأسواق الدولية المستهدفة وفقا للأنماط الإستهلاكية لكل سوق.

- تفعيل دور القطاع الخاص في الحياة الإقتصادية وتحسين جودة المنتجات والخدمات في ظل المنافسة الدولية.
- تحسين حجم الصادرات العربية الخارجية بشكل عام والبينية بشكل خاص من خلال مختلف الآليات التي تتيحها العولمة الإقتصادية (التكتلات الإقتصادية وغيرها) والخفض من تكاليف التصدير والتجارة الدولية بلجوء إلى المؤسسات الدولية التي تعمل على تسويق المنتجات، والحصول على التمويل التجاري والإقتصادي للمشاريع الإقتصادية الكبرى من خلال اللجوء إلى الأسواق والمؤسسات الدولية.

المطلب الثاني: تحديات التجارة العربية في ظل العولمة الإقتصادية.

إن تأثير العولمة الإقتصادية تتجلى في تغييبها للبعد الوطني كعامل مؤثر في العلاقات التجارية والإقتصادية الدولية وإختراق المؤسسات الدولية الرسمية وغير الرسمية لوحدة الدول القومية أدى إلى تحطيم الذات القومية وإضعاف قدرات الدول العربية على مواجهة تحديات الغزو الذي تفرضه العولمة، ومن هنا يجب على الدول العربية أن تحذر من ولوجها التلقائي للعولمة الإقتصادية إذ لابد أن تعطي لنفسها مرحلة لتأهيل قبل الإنفتاح على هذه الظاهرة التي أصبحت واقعا لا يمك إنكاره أو التهرب منه، لذلك سنبرز أهم التحديات التي تواجه الدول العربية في سبيل تتحري تجارتها البينية والدولية فيما يلي:

– **التبعية الإقتصادية لأقطاب العولمة الإقتصادية:** تختلف التبعية الإقتصادية عن علاقة الإعتماد المتبادل حيث تقوم العلاقة الأخيرة بين أطراف تتقارب أو تتساوى ظروف كل منها وحاجة كل منهم إلى الأخرى، أما العلاقة التبعية فتعني أن أحد الأطراف التبادل الدولي يكون دائما أكثر حاجة للطرف الآخر لذا يتم التبادل دائما لصالح الطرف الآخر، وهذا ما تشهده الدول العربية خاصة خارج قطاع النفط والطاقة، حيث تواجه الدول العربية العجز على تحقيق الأمن والإكتفاء الذاتي لحاجياتها الإقتصادية التي تلبيها من الأسواق الدولية تكون تلبيتها بالأطراف المهيمنة عليها وحقيقة أن التبعية الإقتصادية العربية للدول الغربية لها إمتداد تاريخي إلى فترة الإستعمار الذي أستثمر في البلدان العربية في الأنشطة الإقتصادية الأولية بغرض ربطها بأسواقه وتوفير المواد الأولية للنشاط الصناعي في البلدان الغربية، كما تكرر النمط نفسه بالنسبة للدول النفطية، وهكذا نجد أن مظاهر التبعية الإقتصادية ومساوئها قد ازدادت مع تحرير التجارة الدولية وتراخي الطلب الخارجي على المنتجات الأولية بسبب التقدم التقني والفني المستمر في البلدان

المتقدمة وتوفر البدائل الصناعية إضافة إلى إمكانية تدوير المخلفات الصناعية، ما يتطلب من الدول العربية التحررم ن التبعية للأسواق والمنتجات الغربية وبعث سبل التنمية الإقتصادية من أجل تحقيق الإكتفاء الإقتصادي والدخول إلى الأسواق الدولية من أجل تحسين موضعها في التجارة الدولية.

– **نشر البطالة**[1]: قضية البطالة وتضاؤل فرص العمل من أخطر المشاكل التي شعوب العالم ولاسيما الشعوب النامية ومنها العربية بسبب العولمة ونشاط الشركات المتعددة الجنسيات بنقلها للإستثمارات الدولية بين الدول وفقا لظروف والإستفادة من المزايا التي توفرها الدول من إعفاءات ضريبية ورخص الطاقة والأرض واليد العاملة وعدم تحمل تكلفة التلوث البيئي، إلى أن هذه الدول تحت تهديد إنتقال الإستثمارات منها إلى بلدان أكثر تشجيعا للإستثمار وما يخلفه ذلك من إرتفاع لمعدلات البطالة إضافة إلى التطور التكنولجي والسياسة التي تنتهجها العولمة الإقتصادية بإحلال الآلات والتكنولوجيا محل الموارد البشرية واليد العاملة أدى إلى تضاعف معدلات البطالة.

– **إرتفاع تكاليف نقل التكنولوجيا**: تجد الدول العربية صعوبات كبيرة في عملية نقل التكنولوجيا عن طريق التجارة الدولية، وبالرغم من تشجيعها على الإستثمار الأجنبي الجالب لتكنولوجيا ومنحه الإمتيازات، إلا أن التكنولوجيا يبقى متحكم فيها من قبل صاحبها وفقا للمواثيق الدولية مثل إتفاقيات حماية الملكية الفكرية حيث تشمل هذه القوانين تشكيلة واسعة من المكتشفات والمنتجات والسلع فهي تغطي براءات الإختراع وحقوق التأليف والأعمال الأدبية لتتسع لمجالات المنتجات الغذائية والكيماوية والأدوية، تتقاضى الشركات الصناعية المالكة لهذه الحقوق أسعار عالية لاسيما لبعض المنتجات الحيوية مثل الأدوية والأغذية والقوانين المبرمة في هذا الجانب تحد من قدرة الدول العربية الحصول على التكنولوجيا وتطوير منتجات جديدة، وتمثل تعزيز لنفوذ الدول الصناعية على حساب الدول النامية بمجملها، وتحد من حق الدول العربية من حقها في الحصول على المعرفة التقنية، ومن إجراء الكثير من البحوث العلمية والمعرفية، مما سيساهم في تعميق الفجوة التقنية نظر لأنها لا تستطيع الحصول على أسرارها نتيجة إرتفاع أسعارها بعد إطلاق يد صاحب البراءة وإعطاءه قوة إحتكارية في مجال التصنيع والإستغلال التجاري.

– **التخلف في الهيكل الإقتصادي**: تشهد مختلف الهياكل الإقتصادية حالة من التآكل والتخلف ولا تواكب متطلبات التغيرات الإقتصادية العالمية في أغلب المجالات، وغياب الأنشطة التسويقية للمنتجات العربية على المستوى الدولي، حيث أن البرامج التنموية للتنشيط التجارة العربية لم تهتم بتحديث وتطوير

[1] عصام المجالي، **تأثير العولمة وتحرير التجارة على المنطقة العربية إجتامعيا وإقتصاديا**، مجلة الإمارات اليوم، العدد123، 1-8 جويلية 2000، ص60-62

االمؤسسات التسويقسة باستثناء بعض الدول وبدرجات متفاوتة لا ترقى إلى المستويات الدولية، وبذلك فإن الأنظمة التسويقية العربية وهياكلها المتخلفة تعد أحد الأسباب المهمة في ضيق الطاقات التصديرية والتجارية للمنتجات العربية، ويتضح ذلك من خلال عجز المنتجات العربية على المنافسة في الأسواق العالمية بل وحتى الأسواق العربية والداخلية.

خلاصة الفصل الثاني:

أصبح الكون بفضل العولمة وما يرافقها من تطورات في وسائل التكنولوجيا والإتصالات، وتعدد آلياتها في التأثير على جميع دول العالم وفي مختلف المجالات، وقد لقيت العولمة الإقتصادية إهتمام بارزا في العالم، بصفتها الجانب الأكثر تجسيد للعولم، بعد أن أصبحت تستند لإتفاقات إقتصادية دولية تعقد بإرادة الدول، وتوجهها مؤسسات ومنظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات تعمل في مختلف دول العالم، وأضحت مظهرا بارزا للعولمة، تقود مختلف هذه الأدوات الإقتصاد العالمي نحو الإندماج في سوق واحدة، في ظل استعادة النظام الرأسمالي لهيمنته باعتباره قائد للعولمة الإقتصادية وتحرير التجارة الدولية وفتح الأسواق وتنامي اندماج الأسواق الدولية في شكل تكتلات وتجمعات إقتصادية في ظل نظام إقتصاد واحد.

تفرض العولمة الإقتصادية على الدول العربية باعتبارها طرف من أطراف هذا النظام تأثيرات كثيرة وبأوجه متعددة وفقا للآليات التي تمارس بها العولمة خاصة تلك التي تكتسب الصفة الرسمية في الإقتصاد الدولي كالمنظمات الإقتصادية الدولية والتكتلات الإقتصادية، يترتب عن ذلك انعكسات إيجابية وأخرى سلبية عى الدول العربية، وتفرض هذه التأثيرات على الدول العربية تحديات تتطلب من الدول العربية مجاراة العولمة الإقتصادية والإندماج فيها والإستفادة من الآليات التي تتيحها لتقليل من المخاطر التي تنجر عنها.

الفصل الثالث

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

في ظل العولمة الإقتصادية

مقدمة الفصل

تشهد دول مجلس التعاون الخليجي بيئة إقليمية ودولية متغيرة، فعلى الصعيد الدولي ازداد ترابط الإقتصاديات دول العالم مع تسارع وتيرة العولمة، وما يتصل بها من تعاظم أهمية قطاعات الإتصالات والمواصلات من ناحية، وظهور المنظمة العالمية للتجارة وانظمام معظم دول العالم إليها وما سيترتب عن ذلك من تراجع لمختلف الحواجز التي كانت تعيق حرية التجارة العالمية، وانفتاح الأسواق على بعضها البعض في نطاق ظاهرة العولمة الإقتصادية وظهور التكتلات الإقتصادية كميزة من مميزات النظام الإقتصادي العالمي، وعليه أصبحت الدول الإقتصادية المتشابهة في هياكلها الإقتصادية تدخل في روابط إقتصادية متينة على غير ما كانت عليه النظريات التجارية التقليدية التي كانت تشير إلى أهمية اختلاف الهياكل الإقتصادية لتحقيق الروابط الإقتصادية والتجارية.

أما على الصعيد الإقليمي فإن هناك مساعي ومحاولات تبذل لإنشاء سوق خليجية موحدة، وهناك جهود دءوبة لتذليل عقبات تطبيق الإقتصادية الموحدة، ويبدو أن هناك قناعات في بعض أوساط القطاع الخاص والقطاع العام لم تتبلور بوضوح حول الأهمية الإقتصادية لتحقيق التكامل في دول الخليج، على الرغم من أن الجغرافيا الخليجية تشكل الإطار الموضوعي المناسب لتشكل تكتل اقتصادي مزدهر، وقد ترجع هذه القناعات إلى عدم تبلور الرؤية الواضحة بالمترتبات الإقتصادية المستقبلية أو عدم وجود الإستعداد الكافي لتحقيق متطلبات الوحدة الإقتصادية

في هذا الفصل سنتناول مجلس التعاون الخليجي من نشأته وتطوره، وأبرز المحطات في مسيرته والمقومات التي تتوفر فيه، وبعض المؤشرات الإقتصادية التي تبرز ضرورة التكتل، وعلاقاته بالأوساط الدولية وصولا إلى التحديات التي تواجه المجلس، والأفاق المستقبلية لمجلس التعاو الخليجي في ظل العولمة الإقتصادية.

المبحث الأول: نشأة مجلس التعاون الخليجي دوافعه وأهدافه

يعد مجلس التعاون الخليجي أحد أبرز التكتلات الإقتصادية العربية الفاعلة إن لم نقل أنجحها في ممارسة وتأثر بالعولمة الإقتصادية، حيث خطت دول مجلس التعاون الخليجي خطوات حثيثة نحو الإندماج في النظام الإقتصادي المعولم منذ مدة طويلة، في هذا المبحث سنتطرق إلى نشأة مجلس التعاون الخليجي وكذا أهم المحطات التي مرت بها عملية التكامل والأهداف ودوافع الرامية لتحقيق هذا التكتل.

المطلب الأول: نشأة مجلس التعاون الخليجي

تطورة فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي وفقا لمراحل من ظهور الفكرة إلى إجراء المحادثات ثم التوقيع على إتفاقية الإنشاء

الفرع الأول: إنشاء مجلس التعاون الخليجي

بدأت فكرة مجلس التعاون الخليجي في 16 ماي 1976، عندما زار ولي عهد الكويت ورئيس وزرائها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة لإجراء محادثات مطولة حول فكرة إنشاء مجلس للتعاون بين دول الخليج العربي أثمرت هذه الزيارة بتشكيل لجنة وزارية يرأسها وزراء خارجية البلدين لمتابعة الموضوع، الذي تمت إثارته من خلال القمة العربية الحادية عشرة في الأردن في نوفمبر 1980 فقد عرضت الكويت تصوراتها الإستراتيجية على القادة لدول الخليج وأوضحت تصوراتها لتعاون بين دول الخليج في جميع المجالات الإقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية، فكانت الإستجابة سريعة حيث تبعتها خطوات مهمة تمثلت في عقد مؤتمر لجميع وزراء خارجية دول الخليج الست الكويت والإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والسعودية وسلطنة عمان في مدينة الرياض في فيفري 1981، أسفرت عن إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي يقوم ميثاقه على مبدأ التعاون بين الدول الأعضاء وليس في شكل وحدة أو إتحاد، وفي الشهر الموالي على عقد مؤتمر الرياض عقد وزراء خارجية الدول الخليج إجتماعات في العاصمة العمانية مسقط، نتج عنها الموافقة على الهيكل التنظيمي للمجلس وكذلك التوقيع بالأحرف الأولى على النظام الأساسي لمجلس التعاون، وفي 25 ماي 1981 عقد رؤساء الدول في مدين أبو ظبي أول قمة لمجلس التعاون الخليج العربي وتم فيها إقرار النظام الأساسي وإختيار السيد عبد الله يعقوب بشارة ليكون أول من يشغل منصب الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي،

وكذا تشكيل مجموعة من اللجان الوزارية المهمة لتنفيذ أهداف المجلس وأخير اختيرت العامة السعودية الرياض مقر للأمانة العامة للمجلس التعاوني.[1]

الفرع الثاني:الهيكل التنظيمي[2]:

أولا: المجلس الأعلى: هو السلطة العليا لمجلس التعاون الخليجي ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع في دورة عادية كل سنة، يعين الأمين العام، ويجوز عقد دورةات إستثنائية بناء على دعوة أي عضو وتأييد عضو آخر، وفي قمة أبو ظبي سنة 1998 قرر المجلس الأعلى عقد لقاء تشاوري فيم بين القمتين السابقة واللاحقةن ويعتبر إنعقاد المجلس صحيحا إذا حضر ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، وتصدر قرارته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الحاضرة المشتركة في التصويت وفي المسائل الإجرائية بالأغلبية.

ثانيا: المجلس الوزاري: يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، ويعقد دورته العادية مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات إستثنائية بناء على دعوة أي عضو وتأييد عضو آخر ويعتبر إنعقاد صحيحا إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء، وتشمل إختصاصات المجلس الوزاري، من بين أمور أخرى إقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء، والعمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفع منها بتوصية إلى المجلس الأعلى ما يتطلب موافقته، كما يضطلع المجلس بمهمة التهيئة لإجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جداول أعماله وتماثل إجراءات التصويت في المجلس الوزاري نظيرتها في المجلس الأعلى في النظام الأساسي.

ثالثا: الأمانة العامة: تتلخص إختصاصات الأمانة العامة في إعداد الدراسة الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والرامج المتكاملة للعمل المشترك، وإعداد تقارير دورية في أعمال المجلس، ومتابعة وتنفيذ القرارات وإعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى والمجلس الوزاري والتحضير لإجتماعات وإعداد جداول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات وغير ذلك من المهام، ويتألف الجهاز الإداري للأمانة العامة من:

[1] صلاح عباس، **التكتلات الإقتصادية هل هي تحايل على الجات**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص64

[2] خاطر إسمهان، **دور التكامل الإقتصادي في تفعيل الإستثمار الأجنبي دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي**، مذكرة ماجستر تخصص إقتصاد دولي،جامعة بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص 120-121.

1- أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

2- خمسة أمناء مساعدين لشؤون الإقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية والإنسان والبيئة، ورئيس بعثة مجلس التعاون الخليجي إلى بروكسل، ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد .

3- مدراء قطاعات الأمانة العامة وبقية الموظفين يتم تعيينهم من قبل الأمين العام، ويتمثل التنظيم الإداري للأمانة العامة في عدد من القطاعات المتخصصة والمساندة وهي الشؤون السياسية والشؤون المالية والإدارية، ومكتب الإختراعات، ومراكز المعلومات، يضاف إلى ذلك ممثلية مجلس التعاون لدى الإتحاد الأوربي في بروكسل، والمكتب الفني للإتصالات بمملكة البحرين ومكتبة الهيئة الإستشارية بسلطنة عمان.

و قد حدد النظام الأساسي لمجلس التعاون أهداف المجلس في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها، وتوثيق الروابط بين شعوبها، ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الإقتصادية والمالية والتجارية والجمارك والمواصلات وفي الشؤون التعليمية والثقافية والصحية والإعلامية والسياحية والتشريعية والإدارية ودفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع التعاون في القطاع الخاص.

و رغبة في تعزيز إقتصاديات دول الخليج العربي في ضوء التطورات الإقتصادية العالمية وبروز العولمة الإقتصادية كظاهرة مهيمنة على النظام الإقتصادي العالمي في مختلف المجالات، وما تتطلبه من جهود في تحقيق تكامل أوثق بين دول المجلس يقوي موقفها التفاوضي وقدراتها التنافسية في الأسواق الدولية فقد إتفقت على[1]:

- جاء في الفصل الأول من من إتفاق دول مجلس التعاون على تحقيق إتحاد جمركي في آجال أقصاه جانفي2003، مع التأكيد على توحيد سياسة الأعضاء اتجاه الأنظمة الدولية والإقليمية، وتناول الفصل الثاني تحقيق السوق الخليجية المشتركة و المعاملة غير التمييزية للأفراد الطبيعيين والمعنويين من مختلف البلدان .

[1] الملحق رقم:4

– تناول الفصل الثالث كيفية تحقيق وحدة نقدية تهيئة متطلبات هذه الوحدة، وتنمية الإستثمارات البينية في ضروف ملائمة، ووضع سياسة موحدة في التعامل على الصعيد الخارجي في مجال تقديم المساعدات والإعانات.

–أما الفصل الرابع فتناول كيفية تحقيق تكامل خطط التنمية في مختلف القطاعات (الزراعة والصناعة والخدمات) مع تحديد إستراتيجية تنموية موحدة تحقق أهداف التكتل التنموية، وفي الفصل الخامس تم التركيز على الموارد البشرية وتحقيق رفاهية مجتماعتها وتحسين قدراتها، وتشجيع البحث العلمي والتقني في مختلف الميادين ووضع أجهزة تدعم البحوث العلمية وهو ماتم تناوله في الفصل السادس

– في الفصل السابع تم التركيز على وسائل الربط بين مختلف القطاعات الإقتصادية(وسائط النقل، وخدمات النقل الجوي والإتصالات) وتكامل بنيتها الأساسية بينما جاء في الفصل الثامن آليات تنفيذ الإتفاقية ومتابعتها.

المطلب الثاني: محطات في مسيرة مجلس التعاون الخليجي

مر مجلس التعاون الخليجي بالعديد من مراحل من أجل الوصول إلى مراحل متقدمة من التكامل والتكتل الإقتصادي وقد مر بـــ:

الفرع الأول: إنشاء منطقة التجارة الحرة[1]:

بتوقيع الإتفاقية الإقتصادية سنة 1981، إتجهت دول مجلس التعاون الخليجي إلى إتخاذ الخطوات الرامية إلى إقامة منطقة تجارية حرة، ودخلت حيز التنفيذ في مارس 1983، وإستمرت إلى غاية 2002 (ما يقارب 20سنة) حين حل محلها الإتحاد الجمركي،و خلال فترة منطقة التجارة الحرة انتقل حجم التبادل التجاري من 6 مليار دولار سنة 1983 إلى حوالي20 مليار سنة 2002، وتميزت منطقة التجارة الحرة بإعفاء منتجات مجلس التعاون الصناعية والزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية، شريطة إصطحابها لشهادة المنشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدرة للبضاعة، وتنسيق السياسات والعلاقات التجارية فيما بين الدول المجلس إتجاه التكتلات الإقتصادية الأخرى والمنظمات

[1] بلعور سليمان، **التكامل الإقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي**، أطروحة دكتورة غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص242-243

الدولية، والمعاملة المتساوية لمواطني دول المجلس في هذه الدول من حيث حرية الإنتقال والإقامة وحرية ممارسة النشاطات الإقتصادية وحرية التملك والإستثمار.

الفرع الثاني: الإتحاد الجمركي:

يعتبر قرار قيام إتحاد جمركي لدول مجلس التعاون الخليجي من القرارات الهامة في مسيرة المجلس ويعد خطوة كبيرة في طريق الوحدة الإقتصادية، حيث يجعل هذا المجلس من التكتلات الإقتصادية العملاقة في العالم النامي، كما يوفر للمجلس فرصة تكوين تكتل تفاوضي يوازي التكتل الأوربي ويستطيع من ثم أن يفرض حلولا عادلة للمشكلات العالقة بينهما بعد أن إشترط الإتحاد الأوربي على المجلس قيام إتحاد جمركي لإقامة شراكة بين الطرفين، ولذلك فقد قرر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي في دورته الثالثة والعشرون التي عقدت بدولة قطر في 21 و22 من ديسمبر 2002 ميلادي مباركة قيام الإتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي إنطلاقا من الأول من جانفي 2003، وأقر جملة من الإجراءات والخطوات التي اتفقت عليها لجنة التعاون المالي والإقتصادي (وزارة المالية والإقتصاد في دول المجلس) ومن أهم الإجراءات والخطوات نجد:

1- تحديد موعد لتطبيق الإتحاد الجمركي، ويتم البدأ في 1 جانفي 2003.

2- تحديد مفهوم للإتحاد الجمركي حيث يقوم على:

أ- تعريفة جمركية موحدة إتجاه العالم الخارجي

ب- قانون جمركي موحد ومتطابق بين جميع الدول الأعضاء.

جـ- توحيد النظم والإجراءات الجمركية والمالية والإدارية الداخلية المتعلقة بالإستيراد والتصدير وإعادة التصدير في دول المجلس.

ث- يتم التحصيل الجمركي عند نقطة دخول واحدة .

ح – إنتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية مع الأخذ بعين الإعتبار تطبيق أنظمة الحجز البيطري والصحي والزراعي والسلع الممنوعة والمقيدة.

خـــ – معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة وطنية، وبذلك تستفيد جميع الدول من قيام هذا الإتحاد وزيادة قدراتها على المنافسة، ورفع كفاءاتها الإنتاجيةو الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

و بالتالي فتح مجال أوسع للإستثمار البيني وتحسين الوضع التفاوضي للمجلس والحصول على شروط أفضل للتجارة مع الدول والمجموعات الإقتصادية الأخرى .

الفرع الثالث: السوق الخليجية المشتركة:

تناولتها الإتفاقية الموحدة المعدلة عام 2001، حيث حددت الأبعاد العامة لهذه السوق بالإستناد إلى مبدأ المعاملة الوطنية الذي جاءت به إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ومن ذلك:

حرية ممارسة الأنشطة الإقتصادية والإستثمارية والخدمية، تملك العقار، حرية تنقل الأفراد ورؤوس الأموال، المعاملة الضريبية، تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات في التعليم والصحة والخدمات الإجتماعية غير أن ذلك صوحب بالعديد من المعوقات على صعيد الواقع العملي، الأمر الذي دعا إلى ضرورة التطبيق الفعلي والمباشر من خلال إعلان الدوحة في 4 ديسمبر 2007، المتعلق بإعلان قيام السوق الخليجية المشتركة تطبيقا للبرنامج الزمني الذي أقره المجلس الأعلى سنة 2002،و بتحديد نهاية 2007 كموعد لإستكمال متطلبات السوق الخليجية وقد تم الإتفاق على جميع المتطلبات الرئيسية لقيام السوق وذلك من خلال:

– إيجاد سوق واحدة يتم من خلالها إستفادة مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة في الإقتصاد الخليجي

– فتح مجال أوسع للإستثمار البيني الأجنبي وتعظيم الفوائد الناجمة عن الإنفتاح إتجاه الأسواق الدولية.

– تحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس وتعزيز مكانتها الفاعلة والمؤثرة بين التجمعات الإقتصادية الدولية

الفرع الرابع: الإتحاد النقدي والعملة الموحدة:

تضمنت الإتفاقية الموحدة أيضا بعض النصوص المتعلقة بإقامة إتخاد نقدي بين الدول الأعضاء كأحد أشكال الهامة للوصول إلى مرحلة التكامل الإقتصادي، وقد حددت الإتفاقية الإقتصادية المعالم الرئيسية لهذا الإتحاد القائم على أساس خطوات متدرجة تشمل التقارب والتنسيق في كافة السياسات الإقتصادية

والمالية والنقدية بالإضافة إلى التشريعات المصرفية ووضع المعايير الخاصة بمقياس معدلات الأداء الإقتصادي بما يساعد على تحقيق الإستقرار المالي والنقدي لهذه الدول وذلك وصولا إلى مرحلة العملة الموحدة بين دول المجلس الخليجي سنة 2010، ولتحقيق ذلك تم وضع برنامج زمني للإتحاد النقدي من خلال ستة مراحل بداية من سنة 2005 إلى غاية سنة2010 ورغم التأخر الذي الذي حدث في إعلان الوحدة النقدية لدول مجلس التعاون إلى أنه من المنتظر أن تحق الوحدة النقدية العديد من الأثار على مستوى التعاملات التجارية والإقتصادية لهذه البلدان منها[1]:

– يعد الوصول إلى عملة خليجية موحدة وإقامة التكتل النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي تتويجا لما تم إنجازه من مراحل التكامل الإقتصادي وسيزيد من إيجابياتها ويقوي مكاسب الإتحاد الجمركي والسوق المشتركة، حيث بإصدار العملة الخليجية الموحدة أثار متعددة وبشكل أكبر على قطاعات الخدمات المالية والأسواق المالية التي ستشهد نمو متسارع.

– يقضي التعامل بعملة خليجية موحدة على المخاطر المتعلقة بأسعار صرف العملات الخليجية ويعمق مفهوم السوق الواحدة، ويسهم بشكل فعال في تطوير وتكامل الأسواق المالية الخليجية، والتأثير الإيجابي على سياسة الصعيد النقدية والسياسة المالية والإلتزام بمعايير التقارب المالي، كلها عوامل مساعدة لجذب مزيد من الإستثمارات الوطنية والإقليمية والدولية إلى دول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الثالث: دواعي إنشاء مجلس التعاون الخليجي

تكمن أهمية تكتل دول مجلس التعاون الخليجي من الضرورة التي تفرضها الضروف العالمية حيث دخلت معظم دول العالم في تكتلات إقتصادية من أجل تحسين أوضاعها الإقتصادية وتعظيم عائداتها من التجارة الدولية، ومواجهة تحديات العولمة الإقتصادية التي من أبرز مظاهرها إقامة التكتلات الإقتصادية ومواجهة تحديات الشركات المتعددة الجنسيات التي أصبحت تهديد للإقتصاديات الدول لما تملكه من مقومات ورؤوس أموال ضخمة وكذا تنظيم أسواقها وفقا متطلبات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث إنظمت دول مجلس التعاون الخليجي في وقت مبكر في هذه الإتفاقية مما نتج عنه إلتزامات لمبادئ التي جاءت بها هذه المنظمة منها تحرير الأسواق والتجارة، وتبرز أهمية التكتل في حماية مصالح دول التكتل الخليجي الإقتصادية وتحسين قدراته التنافسية إتجاه التكتلات الإقتصادية

[1] أحمد عارف العساف، محمود حسين، **إقتصاديات الوطن العربي**، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، الإسكندرية، مصر، 2010، الطبعة الأولى، ص318-319.

الأخرى والمنظمات الدولية، أما أهداف مجلس التعاون الخليجي فقد إنطوت الإتفاقية على ضرورة تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

– تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دول المجلس في جميع الميادين وفقا متطلبات الظروف الدولية

– دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في جميع المجالات الصناعية والزراعية، والثروات المائية، وإنشاء مراكز البحوث العلمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع التعاون الإقتصادي في القطاع الخاص بما يعود بالنفع على المجتمعات الخليجية[1].

– تحرير التجارة البينية بين دول مجلس التعاون وإعطائها أولية في المبادلات التجارية.

– العمل على ترسيخ وتعميق وتدعيم ما تم إنجازه في إطار التعاون الإقتصادي.

– مواجهة التحديات في مختلف الميادين بصفة جماعية، وتحقيق متطلبات الوضع

تعتبر هذه أبرز ما يهدف إليه مجلس التعاون الخليجي، ويسعى إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال تعزيز أوجه التقارب بين الدول ومناقشة الإختلافات في الرؤيا وتوحيد القرارات بما يدعم تحقيق التعاون والتكتل في جميع الميادين

[1] أحمد عزاوي، أسماء عدائكة، **تقييم السياسات الإقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل الأزمة المالية العالمية**، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول "واقع التكتلات الإقتصادية زمن الأزمات"، يومي 27/26 فيفري 2012، المركز الجامعي الوادي، ص5

المبحث الثاني: المقومات الإقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

إن نجاح أي تكتل أو تكامل إقتصادي في ظل النظام الإقتصادي العالمي يتطلب توفر عدد من المقومات تكون مدعومة بمستوى معقول من التقارب الثقافي والتماثل في الأنظمة السياسية وأن تحركها المصالح المشتركة، ودول مجلس التعاون الخليجي لديها من المقومات ما يجعل جهودها نحو التكامل ومواجهة التحديات الإقليمية والعالمية تكلل بنجاح، فهناك نوع من التجانس بين دول مجلس التعاون الخليجي من حيث هياكلها الإقتصادية ومستويات التنمية والعادات والتقاليد والثقافات ومدى إرتباطها بالعالم الخارجي

المطلب الأول: مقومات التعاون في إطار مجلس التعاون الخليجي:

يتوفر مجلس التعاون الخليجي على جملة من المقومات التي تساعد على تحقيق الإندماج فيما بينها وتدعم التكامل الإقتصادي منها:

أولا: الدين واللغة والتاريخ المشترك: هذا المقوم يسهل قيام التكامل نظرا لترابط بين جزئياته المختلفة وشعوب المنطقة، لما بينهم من عقائد وأساليب حياة واحدة، فالخليج العربي يتوافر على هذا الإتحاد الروحي، كما ترتبط تلك الدول ببعضها لغويا وعرقيا وهذا ما يشجع تعزيز هذه الروابط بتحقيق هذا التكتل.

ثانيا: الإتحاد الجغرافي الإقليمي: التقارب الجغرافي يعتبر عاملا أساسيا ومحفزا للتكامل ومواجهة تحديات العالم الخارجي، نظرا للمزايا التي يتيحها هذا التقارب الجغرافي لعل أهمها قصر المسافة بين أسواق البلدان المتكاملة مما يخفض من تكاليف تحقيق التكامل خاصة في مجال النقل والإتصال، والدول الخليجية تمتاز بهذه الخاصية، بالإضافة إلى الموقع الإستراتيجي الذي تحتله خاصة من الناحية الإقتصادية إذ تربط بين ثلاثة قارات مختلفة هي أسيا وإفريقيا وأوربا وهو عامل أساسي.

ثالثا: التقارب والتجانس السياسي: يعد الإستقرار السياسي عامل مهم في عملية التطور والنمو الإقتصادي للبلدان وكذلك بالنسبة للتكتلات الإقتصادية، فعدم وجود استقرار سياسي يترتب عليه عدم وجود استقرار في الإرادة السياسية للتكامل الإقتصادي، ومعظم دول مجلس التعاون الخليجي متجانسة سياسيا فنظام الحكم فيها ملكي وبالتالي يتمتع بنوع من الإستقرار السياسي.

رابعا: مقومات بشرية وطبيعية: يقدر عدد سكان دول الخليجي وفقا لإحصائيات 2014 بـــ 50.3 مليون نسمة مقابل 48.8 مليون نسمة في عام 2013 بنسبة نمو مقدارها 3.1% يتربعون على مساحة تقدر ب2.4 مليون كيلومتر مربع بمعدل 21 نسمة في الكيلومتر المربع ويقدر عدد الذكور بحوالي 30.6 مليون بما يمثل 60.4% من مجموع السكان أغلبهم شباب[1]، وتتميز منطقة الخليج العربي بثروة طبيعية هائلة حيث تمتلك ثروات باطنية من النفط والغاز، حيث تقدر إحتياطاتها من النفط بما يقدر بـــ 69.5% من الإحتياطات العربية وحوالي 40% من الإحتياطات العالمية المكتشفة، و76% من إحتياطات الغاز العربيةو 21% من الإحتياطات العالمية[2]، ويتبين لنا أن دول مجلس التعاون الخليجي غنية بالثروات الطبيعية المتنوعة، التي تؤهلها للقيام بصناعات ضخمة سواء صناعة تحويلية في البتروكيماويات أو الصناعة الإستخراجية.

خامسا: القوى العاملة: من المميزات الظاهرة لأسواق العمل في دول الخليج أن العمالة الأحنبية تمثل جانبا كبير من عدد العاملين بها، وذلك منذ الطفرة النفطية الأولى في مطلع السبعينيات القرن الماضي[3].

و بالمحصلة يمكن القول أن التباين بين دول الخليج في حجم إحتياطاتها من النفط والغاز وفي درجة تنوعها اقتصاديا خلال السنوات المقبلة، قد يؤدي بسهولة إلى حدوث تغير في مسارات النمو الإقتصادي طويل الأجل، كما أن ندرة الموارد البشرية واعتماد اقتصادياتها على النفط بشكل كبير، الأمر الذي حتم على هذه الدول أن يكون بينها نوع من التنسيق والتكامل من أجل الدفاع عن مصالحها المشتركة.

المطلب الثاني: المؤشرات الإقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

شهدت دول مجلس التعاون الخليج قفزة نوعية من حيث الأداء الإقتصادي وفي هذا المطلب سنتناول أداء مجلس التعاون الإقتصادي

الفرع الأول: الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي هو أكثر المؤشرات شمولا ويشمل جميع قطاعات الإقتصاد، فهو يمثل القيمة الإجمالية لإنتاج الدولة أثناء فترة من الفترات وجميع عملياتها الإقتصادية، وتعتبر دول مجلس

[1] الكتاب الإحصائي السنوي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية2014م، العدد الأول، أفريل 2016، ص24.
[2] التقرير الإقتصادي العربي الموحد2014.
[3] غربي هشام محمد مداحي، **إشكالية التكامل الإقتصادي على ضوء الأزمة المالية العالمية لعام 2008م،"دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا"**، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الإقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي الوادي، 27/26 فيفري 2012، ص16.

التعاون الخليجي من الدول التي تحقق مداخيل مرتفعة وهذا راجع إل استحواذ قطاع النفط والغاز على معظم مبادلاتها التجارية، وفي الجدول التالي يبين حجم الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون ومعدل نموه خلال الفترة (2009-2013).

الجدول رقم(06): الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي

الوحدة: (مليار دولار أمريكي)

السنة / الدولة	2009	2010	2011	2012	2013	معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي(2009-2013) %
الإمارات	253.5	286	347.5	372.3	402.3	58.69
السعودية	429.1	526.8	669.5	734	744.3	73.46
البحرين	22.9	25.7	29	30.8	32.9	43.67
عمان	45.4	58.6	67.9	76.3	78.2	61.57
قطر	97.8	125.1	169.8	190.3	203.2	107.78
الكويت	106	115	154.1	174	175.8	65.85
المجموع	956.9	1137.5	1437.8	1577.7	1636.7	71.04

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية، ملامح الأداء الإقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي2013، ماي2015[1].

من الملاحظ في الجدول أن دول مجلس التعاون الخليجي قد سجلت معدلات نمو مرتفعة لناتج المحلي الإجمالي حيث إرتفع الناتج من 956.9 مليار دولار أمريكي سنة 2009 إلى 1636.7 ملياردولار أمريكي وبمعدل إرتفاع قدر بحوالي 71%، وهي قفزة نوعية في حجم الناتج المحلي الإجمالي الخليجي الذي يمثل حوالي 60% من الناتج المحلي الإجمالي لدول العربية لسنة 2013، وتعتبر السعودية أكبر تحقق ناتج محلي إجمالي بمقدار744.3 مليار دولار وبنسبة 45.47% من إجمالي الناتج الخليج، بينما تستحوذ معا الإمارات معا على 70% من الناتج الخليجي الإجمالي، أما من حيث معدلات النمو في الناتج الإجمالي فقد أتت دولة قطر في المقدمة حيث تضاعف إنتاجها إلى أكثر من الضعف خلال الفترة

[1] المصدر متوفر على الرابط
Gccstat /ar/elibrary/publicqtions/gccstat/item/features-economic-performance-in-gcc-2014

المذكورة، وتأتي السعودية في المرتبة الثانية حيث حققت معدل إرتفاع يقدر ب73.46% وهو معدل قريب من متوسط نمو الناتج الخليجي الإجمالي الذي إرتفع بحوالي 71% خلال هذه الفترة.

الفرع الثاني: الدخل الفردي:

هو إجمالي ما يتحصل عليه الفرد من مداخيل خلال فترة معينة، وهو مرتبط بالدخل الإجمالي، وما يميز الدخل الفردي في دول مجلس التعاون الخليجي أن دخل الأفراد بها مرتفع بالمقارنة مع دخل الأفراد في بقية الدول العربية، حيث يحقق الفرد الخليجي مستوى عالي من الدخل وفي الجدول التالي يبين تطور الدخل الفردي لدول الخليج العربي للفترة(2009-2013)

جدول رقم(07) تطور الدخل الفردي لدول مجلس التعاون الخليجي

الوحدة: (ألف دولار أمريكي)

	2009	2010	2011	2012	2013	معدل نمو الدخل الفردي (2009-2013) %
الإمارات	30.9	34.6	41.6	44.1	47.2	52.75
السعودية	16.1	19.1	23.6	25.1	24.8	54
البحرين	19.5	20.9	24.3	24.9	25.8	32.3
عمان	15.2	21.1	20.6	21.1	20.3	33.6
قطر	59.7	73	98	103	101.4	69.9
الكويت	38.2	39.3	49.7	53.2	51	33.5
متوسط الدخل الفردي	22	25.6	31.3	33.8	33.5	53.24

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية، ملامح الأداء الإقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي2013، الطبعة الأولى، ماي2015

من خلال الجدول نلاحظ أم الأفراد في دول مجلس التعاون الخليجي يتمتعون بدخل مرتفع نوعا ما وهو في منحى متزايد غلى غاية سنة 2012 لتشهد تراجع طفيف في سنة 2013 ليبلغ متوسط 33.5 ألف دولار أمريكي وقد شهدت دول قطر وعمان والكويت والسعودية هذا التراجع بنسب متفاوتة، ويعزى هذا التراجع إلى المنحى التنازلي الذي يشهده معدل النمو في الدخل الإجمالي بينما حققت الإمارات إرتفاع في

دخل أفرادها خلال السنتين المذكورتين، ويعتبر متوسط الدخل في دول مجلس التعاون الخليجي مرتفعا جا بالمقارنة مع متوس الدخل الفردي في الدول العربية حيث يفوقه بأكثر من 4 أضعاف بمتوس الدخل في سنة 2013، وفي دول المجلس يعتبر الفرد القطري الأكثر دخلا حيث يتجاوز دخله متوسط الدخل الفرد داخ دول المجلس إلى ثلاثة أضعاف، والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض نسبة السكان في دوبة قطر حيث قدر سنة 2013 ب1.8 مليون نسمة بينما تحقق ناتجا إجماليا مرتفعا، إلى ذلك فقد حققت دول مجلس التعاون إرتفاعا كبير في متوسط الدخل الفردي، حيث ارتفع بأكثر من النصف بالمعدل خلال الفترة المذكورة.

الفرع الثالث: توزيع الدخل على القطاعات الإقتصادية

يتوزع الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي على قطاعات المحروقات والمناجم في مجال النفط والغاز وصناعته، كما يستحوذ قطاع الخدمات في مجال الخدمات المالية والنقل والمواصلات وتجارة الجملة والتجزئة والأنشطة العقارية على نصيب مهم من الإهتمام، بينما لايستحوذ قطاع الزراعة على الإهتمام، والجدول التالي يبين معدل توزيع الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2013.

الجدول رقم(08): توزيع الدخل المحلي الإجمالي على القطاعات الإقتصادية في دول المجلس(2013)

	القطاع الصناعي (%)	الخدمات (%)	الزراعة وأنشطة أخرى (%)
الإمارات	47.6	51	1.4
البحرين	41.4	56.2	2.4
السعودية	54.2	41	4.8
عمان	61.4	34.3	4.3
قطر	64.8	32	3.2
الكويت	69.7	26.6	3.7
متوسط الناتج المحلي الإجمالي	55.3	42	2.7

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية، ملامح الأداء الإقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي2013،الطبعة الأولى، ماي2015

من خلال الجدول نجد أن قطاع الصناعة خاصة قطاع النفط والغاز الذي يعتبر القطاع الرئيسي في تحقيق الناتج لدى دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغ متوسط 55.3% سنة 2013 من إجمالي مساهمته في الناتج الخليجي، ليبلغ أعلى مستوياته في دولة الكويت بـــما يقارب 70% من الناتج المحلي الإجمالي، وبالرغم من وجود دول خليجية تحقق مكاسب أكبر في قطاع الخدمات، إلى أن هذا القطاع الخدمات في هذه الدول يكون مرتبط بقطاع النفط والغاز من حيث الخدمات المالية وغيرها، بينما تشهد جل الدول الخليج العربي ضعف مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وذلك للعديد من الإعتبارات مثل المناخ وندرة المياه وغيرها من العوامل التي ساهمت في ضعف مساهمة هذا القطاع.

الفرع الرابع: المبادلات التجارية لمجلس التعاون الخليجي:

يغلب على المبادلات التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي صادرات النفط والغاز والمنتجات النفطية حيث تعتمد في موازينها التجارية على صادرات النفط والغاز بينما تستورد بعض المشتقات النفطية وبعض المنتجات الحيوية كالغذاء والأدوية وتحقق الموازين التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي حالة فائض كل سنة وهذا ما يبرزه الجدول الموالي:

الجدول رقم (09): المبادلات التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي العربية

الوحدة: مليار دولار أمريكي

	رصيد	2010	2011	2012	2013
الإمارات	الصادرات	147.1	200.1	225.7	226.5
	الواردات	132.2	164.1	181.8	186.7
	الميزان التجاري	14.9	36	43.9	39.8
البحرين	الصادرات	11.5	15.5	15.5	15.6
	الواردات	5.4	7.5	8.9	8.5
	الميزان التجاري	6.1	8	6.6	7.1
السعودية	الصادرات	251.1	364.7	388	375.9
	الواردات	106.9	131.6	155.6	168.2
	الميزان التجاري	144.2	233.1	232.4	207.7

عمان	الصادرات	36.6	47.1	52.1	56.4
	الواردات	19.8	23.6	28.1	34.3
	الميزان التجاري	16.8	23.5	24	22.1
قطر	الصادرات	75	114.4	133	136
	الواردات	23.2	22.3	25.1	26.8
	الميزان التجاري	51.8	92.1	107.9	109.2
الكويت	الصادرات	62.6	102.7	114.5	114.1
	الواردات	22.7	25.1	27.3	29.3
	الميزان التجاري	39.9	77.6	87.2	84.8
دول مجلس التعاون الخليجي	الصادرات	583.9	844.5	928.8	924.5
	الواردات	310.2	374.2	426.8	453.8
	الميزان التجاري	273.7	470.3	502	470.7

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على معطيات الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المركز الإحصائي، ملامح الأداء الإقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي2013،الطبعة الأولى، ماي2015

من خلال الجدول نجد أن جميع الدول الخليجية تحقق فوائض في ميزان مدفوعاتها،و وقد شهدت هذه الفترة إرتفاع في فوائض الميزان التجاري حيث إرتفع الفائض من الميزان التجاري لدى دول مجلس التعاون من 273.7 إلى 470.7 مليار دولار في سنة 2013 وبمعدل ارتفاع قدر بـــ72%، وكانت دولة الإمارات هي الأعلى إرتفاع من حيث معدل نمو الميزان التجاري حيث حققت معدل ارتفع بأكثر من 165%، بينما ارتفع حجم صادرات في هذه الدول بـــمعدل 58% في متوسط صادرات الخليج حققت فيه قطر الريادة في معدل نمو الصادرات بلغت81%، وبلغ حجم الواردات في دول مجلس التعاون سنة 2013 حدود 453.8 مليار دولار حيث ارتفعت قيمتها بنسبة46%، وفيه تصدرت عمان قائمة الأكثر نمو من حيث تطور نسبة الواردات حيث تطورت وارداتها خلال الفترة بنسبة 73%، أما من ناحية حجم المبادلات التجارية (المبلغ) فقد احتلت السعودية الصدارة في الصادرات والواردات وفائض الميزان التجاري، وتستحوذ الإمارات والسعودية على ثلثا صادرات مجلس التعاون الخليجي وعلى حوالي أربعة

أخماس الواردات في دول مجلس التعاون،بينما تحققاني حوالي نصف الفائض في الموازين التجارية لدول الخليج وذلك يرجع إلى ارتفاع حجم الواردات عن الصادرات في الدولتين، والملاحظ أن أغلب دول الخليج قد تراجع فائض ميزانها التجاري ومعدلات نموه خلال سنة 2013، وذلك يرجع إلى إنخفاض أسعار البترول وهو العنصر الرئيسي في صادرات دول مجلس التعاون،حيث يصل حجم صادرات السعودية إلى85.6% وقطر 87% إلى عمان 66% من إجمالي صادراتها وفقا لما جاء به التقرير، بينما واصلت الواردات في الإرتفاع في هذه الدول.

مما يعني أن الصادرات النفطية في الدول الخليجية تساهم إلى أكثر من 70% من الفائض في الميزان التجاري في عدد من هذه الدول.

المطلب الثالث: مجلس التعاون الخليجي والعولمة الإقتصادية

إن دول مجلس التعاون الخليجي ليست بعيدة عن المتغيرات الضروف الدولية التي تفرضها العولمة الإقتصادية ومظاهرها وهو مايتوجب على الدول الخليجية البحث في الإندماج في النظام الإقتصادي العالمي من منطلق قوي، وتعظيم مكاسبها في علاقاتها الإقتصادية والتجارية في المبادلات الدولية

الفرع الأول: مجلس التعاون والمنظمة العالمية للتجارة[1]

و تعتبر المنظمة العالمية للتجارة الإطار القانوني للنظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف ويتم في ضوء مبادئها واتفاقياتها وضع السياسات الإقتصادية والضوابط التجارية المحلية بما يتلائم ومتطلبات تحرير التجارة الدولية وقد سارعت دول الخليج العربي إلى الإنضمام إلى هذه المنظمة واتفاقياتها حيث كانت دولتي البحرين والكويت من الدول السباقة في الإنظمام في 1 جانفي 1995، وانضمت دولة قطر والإمارات في سنة 1996 وعمان سنة 2000 والسعودية سنة 2005، وقد كان هدف دول الخليج من خلال هذا الإنضمام تحقيق جملة من المزايا والفرص التي تتيحها هذه المنظمة منها:

– ضمان فتح أسواق خارجية كانت مستعصية على الصادرات الخليجية خاصة الصناعية منها، وذلك يسمح بتوسع الصادرات ويشجع على إقامة الصناعة الموجهة للتصدير.

[1] صباح نعوش، **دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة التجارة العالمية**، مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2009، ملخص متوفر على الرابط
www.ecssr.ac.ae/ECSSR/print/pb.jsp?lang=AR&publicationId=/Books/Arabic/publicqtions_0018.xml
تاريخ الإطلاع: 15 ماي 2016

– كما ستؤدي المنافسة في إطار المنظمة إلى تخفيض أسعار الخدمات، وذلك من شأنه أن يؤدي إلى إنتقال الخدمات إليها بما تحمله من تكنولوجيا وازدياد الخيرات لدى الموردين من داخل دول المجلس باعتبار أن العامل البشري هو أساس التنمية داخل دول المجلس.

– يوفر الإنظمام الإستفادة من آليات مكافحة الإغراق التي تتبناه المنظمة.

– الإستفادة من الإستثناءات التي تتيحها إتفاقيات منظمة التجارة العالمية، فبرغم من أن المنظمة قد دعت إلى ضرورة تحرير التجارة الدولية من كل العوائق والحواجز إلى أنها راعت أن تقوم الدول النامية بوضع الشروط التي تلائم ضروفها الإقتصادية، فتم وضع العديد من الإستثناءات والأحكام الزمنية وغير الزمنية والتي منها ما يتعلق باعتبارات محددة منها فرض القيود الكمية على الواردات التي تلحق الضرر بالصناعات المحلية والإجراءات الإستثنائية في حالة معالجة اختلالات موازين المدفوعات، وإجراءات حماية الصناعات الناشئة وهو ما يمكن لدول الخليجية الفرصة في إعادة ترتيب أوضاعها والإسراع في تحقيق متطلبات السوق المشتركة والتطلع إلى الإتحاد النقدي الذي من شأنه أن يتيح لدول مجلس التعاون الخليجي المزيد من الفرص حيث أن:

خلاف للمبدأ الأساسي للمنظمة العالمية للتجارة الذي يستند إلى عدم التمييز في التعامل التجاري بين الدول الأعضاء فقد سمحت من خلال نص المادة 24 بإقامة تجمعات إقليمية كالإتحاد الجمركي أو سوق مشتركة، مما سيتيح تبادل المزايا والإمتيازات للأقطار الخليجية دون غيرها لحماية مصالحها وتعزيز قدرتها التفاوضية، ومن ثم الحصول على على شروط أفضل للتجارة مع الدول والتجمعات الإقليمية الأخرى خاصة الإتحاد الأوربي.

– بتحقيق دول مجلس التعاون التكتل القوي سيعطي لها في المفاوضات القادمة التي تجريها دول المجلس أو الإجتماعات الدورية التي تعقدها لجان والأجهزة المختصة التابعة للمنظمة قوة في المطالبة والضغط لتطبيق بعض قواعد العمل بالمنظمة.

و رغم المزايا التي تبحث دول مجلس التعاون الخليج تحقيقها من خلال انظمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى أن الأمر لا يخلو من المخاطر والتحديات التي يجب السعي لمواجهتها بالطرق التي تكفل تقليل الضرر على اقتصادياتها وتتمثل أهم هذه التحديات في:

– ارتفاع فواتير الواردات من المنتجات الزراعية والمواد الغذائية وارتفاع تكاليفها في الأسواق الدولية، وباعتبار أن دول مجلس التعاون الخليجي دولة مستوردة للغذاء ولديها عجز في الإكتفاء الذاتي لأغلب المنتجات والمواد الغذائية.

– ارتفاع تكاليف برامج التنمية نتيجة لتطبيق اتفاقية الملكية الفكرية، وارتفاع تكاليف استيراد التقنية والأتاوات التي ستترتب عليها لصالح صاحب حق الملكية الفكرية عند استخدامها.

– المنافسة التي ستخضع لها المنتجات المحلية في دول مجلس التعاون الخليجي.

– عدم اشتمال مفاوضات المنظمة على مادة النفط السلعة الرئيسية في المبادلات التجارية لدول المجلس، إذ لا تخضع لأي تخفيض في التعريفة الجمركية أو إزالة للقيود غير التعريفية في حالة وجود القيود.

و من هنا فإن متطلبات الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تقضي على دول مجلس التعاون بضرورة الإسراع في عملية التكتل واصلاح نظمها الإقتصادية، وذلك ما سيحقق لها أهدافها من المزايا التي سعت إليها بالإنظمام ويقلل من حدة الأضرار التي يخلفها التحرير التجاري.

الفرع الثاني: مجلس التعاون والإستثمارات الدولية:

تبذل دول مجلس التعاون الخليجي كغيرها من الدول الأخرى جهودها لإستقطاب الإستثمار الأجنبي ورؤوس الأموال الدولية وذلك بتكييف تشريعاتها ٱلإقتصادية بما يخدم استراتيجياتها في جذب رؤوس الأموال وإعادة هيكلة اقتصادياتها وإعطاء أدوار أكبر لمؤسسات القطاع الخاص مع اعلانها تبني سياسة الشفافية ومحاربة تبييض الأموال غير الشرعية، ووضع القيود لمنع استفحال الفساد المالي والإداري بما يتوافق والمعايير الدولية، وتقليص دور الحكومات في النشاط الإقتصادي وتحرير أسواقها، ذلك أن الإستثمارات والتدفقات الرأسمالية الدولية تعد من أبرز مظاهر العولمة الإقتصادية، وأصبح معيار استقطاب وجذب رؤوس الأموال الدولية أحد أهم المعايير على نجاح الدولة في تحقيق اندماجها في النظام الإقتصادي العالمي، وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات أبرز مظاهر رؤوس الأموال الدولية لما تملكه من امكانيات مالية وتكنولوجية ومعرفة بالأسواق الدولية، وتوفير المناخ المناسب لإستثمارتها من شأنه أن يجذب رؤوس أموالها للبلدان الخليجية، ولما لها من مخلفات إيجابية خاصة في رفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين القدرات التنافسية في الأسواق الخليجية، وتتوفر دول الخليج على مجموعة من العوامل المساعدة لخلق بيئة ملائمة للإستثمارات وجذب رؤوس الأموال الدولية نذكر منها:

– توفر الأمن والإستقرار السياسي والإجتماعي والإقتصادي وهو أهم العوامل لخلق مناخ آمن للإستثمارات الدولية.

– توفر مصادر التمويل للتمويل المختلفة وتقديم للقروض الميسرة للمشروعات الإستثمارية.

– الإعفاء الضريبي والجمركي التي توفره دول المجلس على الواردات والمعدات الرأسمالية، وقد عملت دول مجلس التعاون على تقديم المزيد من الإمتيازات منها السماح بالإمتلاك الكلي للمشاريع الإستثمارية وخفض الضرائب على أيرادات الشركات، وإعادة تعريف مفهوم الشركة الأجنبية في دول الخليج من خلال نسبة مساهمتها في المشاريع.

– تسهيل إجراءات الحصول على تراخيص الإستثمار، وتقديم الحوافز لضمان الأستثمار وائتمان الصادرات

– توفير اليد العاملة المؤهلة والقادرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل والإنتاج والخدمات المختلفة.

تحفيزات دول مجلس التعاون من شأنها أن تشكل مناخ مناسب لرؤوس الأموال الدولية وجذب لشركات العالمية الكبرى للجلب رؤوس أموالها والإستثمار في مختلف القطاعات حيث عملت دول مجلس التعاون على تقديم التحفيزات خاصة في القطاعات الإنتاجية الضعيفة من أجل الرفع من مستواها وخدمة خططها التنموية في جميع المجالات.

الفرع الثالث: مجلس التعاون الخليجي والتكتلات الإقتصادية[1]:

من بين الأهداف الرئيسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي التنسيق والتكامل والترابط بين جميع الميادين، بما في ذلك تنسيق سياساتها وعلاقاتها التجارية إتجاه الدول الأخرى، والتكتلات الإقليمية والتجمعات الإقتصادية والدولية لتقوية مواقفها التفاوضية وقدراتها التنافسية في الأسواق الدولية كما جاء في الإتفاقية الإقتصادية بين دول مجلس التعاون، وللوصول إلى هذا الهدف حددت الإتفاقية عدد من الوسائل من بينها عقد الإتفاقيات الإقتصادية الجماعية في الحالات التي تحقق منها منافع مشتركة للدول الأعضاء، والعمل على خلق قوة تفاوضية جماعية لدعم مركز دول مجلس التفاوضي مع الأطراف الأجنبية في مجال استيراد وتصدير منتجاتها الرئيسية وكل ما يتعلق بالعمليات التجارية ولتحقيق ذلك فقد أقرت دول مجلس التعاون مبدأ الدخول في مفاوضات مباشرة بين دول المجلس كمجموعة وبين الدول والمجموعات الإقتصادية الدولية، كما تقرر إعداد فريق من الخبراء لتفاوض مع التكتلات الإقتصادية الأخرى

أولا: المفاوضات مع الإتحاد الأوربي: إن المصالح التجارية والإقتصادية لكلا الجانبين تتطلب منهما العمل المشترك لتعزيز علاقاتهم ا فدول المجلس تتمتع بوجود احتياطات كبيرة من النفط الخام الذي يعتبر

[1] العالية شرع، **أثر إتفاقيات التعاون والشراكة على حجم التجارة العربية البينية**، مذكرة ماجستر غير منشورة، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011، ص45-50

عصب الحياة في الإتحاد الأوربي وفي العالم أجمع، كما أن دول المجلس تعتبر دول نامية بحاجة كبيرة إلى المنتجات الصناعية الأوربية المختلفة، وهذا الوضع يتطلب من الجانبين العمل على زيادة التبادل فيما بينهما، وإزالة العوائق التي تحد من هذا التبادل ولذلك فقد أثارت اتفاقية التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي والإتحاد الأوربي(1988) في مادتها الحادية عشرة أن الإتفاقية تهدف إلى تشجيع وتطوير وتنويع المبادلات التجارية بين الطرفين المتعاقدين إلى أكبر مستوى ممكن وأن الطرفين سيدخلان في مفوضات للوصول إلى إتفاق يهدف إلى توسيع التجارة وفقا لأحكام الإعلان المشترك الملحق بالإتفاقية، وإلى أن يتم التوصل إلى إتفاق تجاري يعمل الطرفان المتعاقدان معاملة الدولة الأولى بالرعاية، من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين نفاد الصادرات كل طرف إلى أسواق الطرف الآخر، وقد واجهت هذه الإتفاقية العديد من العقبات والعراقيل لتستأنف في عام 2006 باتفاق الجانبين على تعزيز التعاون في كافة المجالات.

ثانيا: المفاوضات مع الدول العربية: بعد اتفاق دول مجلس التعاون الخليجي على التعريفة الجمركية موحدة وتحديد موعد قيام الإتحاد الجمركي ورسم خطة الوصول إلى إتحاد نقدي، ورغبة منها في التأكيد على أنها تعمل كمجموعة واحدة لتعميق أواصر التعاون مع الدول العربية باعتبارها العمق الإستراتيجي لدول المجلس في مواجهة التكتلات الإقتصادية الدولية، فقد وافق المجلس الوزاري في دورته الثامنة والسبعين (مارس 2001) من حيث المبدأ وبناء على توصية لجنة التعاون المالي والإقتصادي، على دخول دول المجلس بشكل جماعي في مفاوضات مباشرة مع أهم الشركاء التجاريين العرب، للوصول إلى الإعفاء المتبادل لجميع السلع وإلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل.

وفي هذا الإطار فقد تم التوقيع في عام 2004 على اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة بين دول المجلس وجمهورية لبنان، كما تم التوقيع على إتفاقية مماثلة مع الجمهورية السورية، كما تجري اتصالات بين دول المجلس كمجموعة وبعض الدول العربية الأخرى للنظر في الآلية المناسبة لتعزيز وتطوير التعاون الإقتصادي بين دول المجلس و هذه الدول.

و تجري دول مجلس التعاون مفاوضات مع العديد من التجمعات الإقتصادية في جنوب شرق أسيا ودول شمال أمريكا من أجل كسب المزيد من المزايا والتسهيلات في حركاتها التجارية الدولية ودعم قدراتها التنافسية والنهوض باقتصاديات بلدانها ومواجهة التحديات التي يفرضها النظام الإقتصادي الدولي.

المبحث الثالث: تحديات وأفاق مجلس التعاون الخليجي

يواجه مجلس التعاون الخليجي في مسيرته اتجاه تحقيق الوحدة الإقتصادية والإندماج في النظام الإقتصادي العالمي وبروز معالمه من خلال العولمة الإقتصادية العديد من التحديات، تتطلب منه إيجاد متطلبات مواجهة هذه التحديات والبحث عن أفاق مستقبلية زاهرة لدول مجلس التعاون، وهذا ما سنحاول إبرازه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تحديات مجلس التعاون الخليجي في ظل العولمة الإقتصادية

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي في إطار اندماجها في الأسواق الدولية والنظام الإقتصادي الدولي في إطار العولمة الإقتصادية، مجموعة من التحديات التي تسعى دول مجلس التعاون إلى القضاء عليها، والسيطرة على المتغيرات الإقتصادية التي تأثر على تحررها التجاري الذي تسعى إليه، ومن أهم هذه التحديات مايلي:

التبعية الإقتصادية[1]: تعاني دول مجلس التعاون الخليجي من انكشاف اقتصادياتها على العالم الخارجي والإعتماد على العالم الخارجي، فالتجارة تلعب دور أساسيا في اقتصاديات المجلس، فهي بلدان مصدرة كبيرة للنفط ومستورد ضخم للسلع الإستهلاكية والرأسمالية، مما يجعل اقتصاديتها موجهة للإقتصاديات الصناعية المستهلكة للنفط واستيراد السلع الصناعية، وفك هذا الإرتباط يتطلب منها تنويع صادراتها وفك الإرتباط مع الدول الصناعية.

المخططات الأجنبية في المنطقة: أصبحت منطقة الخليج العربي محل صراع وتنافس بين مختلف القوى الإقتصادية الكبرى في العالم، من أجل إستقطابها والإستفادة من ثرواتها إلى أن هذه المخططات مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير المشروع الأمريكي الذي يبدو في مظهره يدعو إلى تحقيق الحرية التجارية والإقتصادية، إلى أن مضمون يسعى إلى زيادة الهيمنة الإقتصادية على دول مجلس التعاون الخليجي وإستغلال ثروتها النفطية، لذا يجب عليها أن تواجه هذه المشاريع وأن لا تتك على حساب مصالحها ونموها الإقتصادي.

الإعتماد المفرط على قطاع النفط: ليس هناك خلاف على أن النمو الذي تحققه إقتصاديات دول مجلس التعاون وبرامج الرفاهية الإجتماعية التي تم تبنيها، بالإضافة إلى جوانب الحياة الإقتصادية والإدارة،

[1] صباح نعوش، مرجع سابق ذكره

ارتبط كل ذلك وبشكل مباشر بالإيرادات الناجمة عن إنتاج وتصدير البترول، وعندما ترتبط معظم النشاطات لهذا الدخل، فإن أي تقليص للنشاط النفطي لابد أن ينعكس بشكل مباشر على مختلف جوانب الحياة الإقتصادية والإجتماعية وإمكانية النمو وفرص التقدم في البلدان الأعضاء[1].

الإختلال في برامج الإصلاح الإقتصادي: تواجه الدول الخليجية اختلالات هيكلية ساهمت في إحداثها بعض السياسات التي اتبعتها هذه الدول خلال السنوات السابقة، فقد أدت الفوائض النفطية التي حققتها هذه الدول إلى تبني الحكومات لبرامج تنموية كبيرة اعتمدت فيها على الإنفاق العام مرتفع وتوفير خدمات بدون مقابل، وتركيزها على القطاعات الإقتصادية التي تشكل فيها ميزة نسبية دون القطاعات الأخر مثل الزراعة وهذه الدول تتلقى تبعات ذلك، حيث تواجه عجز في تحقيق الإكتفاء الغذائي.

التوجه نحو الطاقات المتجددة: يبرز هذا الجانب أبرز تهديد لدول مجلس التعاون الخليج حيث مع التطور التقني واكتشاف مصادر لطاقة المتجددة وسعي الدول الصناعية الكبرى للتحرر من التبعية الطاقوية لهذه الدول، فقد تواجه دول مجلس التعاون الخليجي مخاطر في إيجاد أسواق للمنتجاتها الطاقوية، والتأثير على موازينها التجارية التي تعتمد على الصادرات النفطية.

– تواجه المنتجات الخليجية تحديات في دخول الأسواق الأجنبية خاصة في مجال خارج نطاق المحروقات، لإعتماد معايير جودة عالية لا تتطابق معها المنتجات الخليجية.

– **نقص الموارد البشرية:** تعاني دول مجلس التعاون الخليجي في نقص في الموارد البشرية وتعتمد على العمالة الخارجية في ممارسة أنشطتها التجارية.

– **المخاطر الإقليمية:** تشهد منطقة الخليج العربي والمناطق المحيطة بها صراعات وحروب مختلفة تأثر على المبادلات التجارية لدى دول المجلس، وتبرز هذه المخاطر على صعيد جذب الإستثمارات الدولية حيث يشكل هذا العامل عنصر هام في استقرار الإستثمارات الأجنبية وتوطينها، وتأثيرها على منافذ التجارة لدى دول مجلس التعاون.

[1] بوشول السعيد، **واقع التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه**، مذكرة ماجستر غير منشورة، تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009، ص66

المطلب الثاني: الأفاق المستقبلية لدول مجلس التعاون الخليجي

تبقى التوجهات المستقبلية للدول مجلس التعاون الخليجي متناسبة مع الأهداف التي سطرت لها، من أجل تحقيق التكتل الإقتصادي قوي قادر على المنافسة في الأسواق الدولية ودفع الحركة التجارية لدول مجلس التعاون، والإندماج في النظام الإقتصادي العالمي والرفع من المستوى المعيشي للمجتمعات الخليجية، إلى أنها تهدف إلى التخلي عن القطاع النفطي كعصب أساسي لمبادلاتها التجارية وتنويع صادراتها من أجل خفض الأثار المترتبة عن أي انخفاض في الأسعار الدولية للنفط، ولهذا فقد كانت توجهاتها إلى اعداد خطط تنموية للقطاعات الإقتصادية الأخرى القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، وتعزيز هذا التعاون ويبقى أهم الأهداف التي تسعى إليها دول مجلس التعاون تحقيق الوحدة النقدية في إطار مسيرتها نحو التكامل الإقتصادي، وتوفير الضروف المناسبة في المجال النقدي من خلال احداث تقارب في السياسات النقدية لدول مجلس التعاون، والتقارب في أسعار الصرف العملات ومعدلات الفائدة فيها[1]، وفي علاقاتها التجارية الخارجية فدول المجلس تسعى إلى تحقيق مزيد من المكاسب التجارية من خلال التوقيع على اتفاقيات التعاون مع مختلف التجمعات الإقتصادية وتسهيل انسياب منتجاتها إلى هذه الأسواق، ورفع من قدراتها التنافسية، وتعمل دول مجلس التعاون الخليجي كهدف استراتيجي إلى تنمية مواردها البشرية المحلية والسعي إلى تطويرها والإرتقاء بقدراته وتحقيق طموحاته واحتياجته

إن ما يبرزه الوضع الإقتصادي والتجاري لدول مجلس التعاون هو هيمنة القوى الكبرى على اقتصادياتها، وما تعمل عليه هذه الدول هو التحرر من التبعية الإقتصادية لهذه الدول من خلال اتخاذ الإجراءات والترتيبات لتحرير تجارتها الخارجية وتحسين مناخ الإستثمار وجذب رؤوس الأموال وتحفيزها لنهوض بمختلف القطاعات الإقتصادية.

إن تحديات تحقيق التنمية المستدامة والإنفتاح على الأسواق الدولية، وتنويع مصادر الدخل والمنافسة في التكتلات الإقتصادية ومختلف مظاهر العولمة هي أبواب تفتح أفاق مستقبلية لتعزيز التعاون الإقتصادي المشترك ومواجهة هذه التحديات والدفع بمسيرة المجلس نحو آفاق أرحب ومراحل أكثر تقدما لمزيد من التكامل والتوحد، وهو العنوان العريض للمرحلة المقبلة.

[1] بوشول السعيد، المرجع نفسه، ص106

خلاصة الفصل الثالث:

تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي العديد من المقومات الطبيعية والبشرية والإقتصادية التي تمكنها من تخطي الحواجز التي تواجهها في اطار الإندماج في النظام الإقتصادي العالمي وتحقيق الإستفادة من العولمة الإقتصادية والذهاب في مسار المواجهة والإندماج المدروس وتحقيق مكاسب اقتصادية وتجارية أكبر ومت أبرز ما تزخر به دول مجلس التعاون الخليجي الثروة النفطية الهائلة كأبر منتج واحتياطي عالمي، الذي يعتبر المصدر الأساسي للطاقة والإحتياجات الصناعية لجميع دول العالم، ودول مجلس التعاون تستفيد من هذا العامل من أجل تعزيز مكاسبها ومكانتها في التجارة الدولية، وجذب رؤوس الأموال والإستثمارات الدولية وتوفير المناخ الإستثماري الملائم، ويعتبر تكوين مجلس التعاون الخليجي كتكتل اقتصادي نقلة نوعية وهامة في تاريخ هذه الدول، وأتاح لها الإندماج في النظام الإقتصادي العالمي الذي يميزه وجود التكتلات الإقتصادية وتقليل مخاطر هذا الإندماج، كما سار المجلس إلى مرحلة متقدمة من من التكامل والتوحد والإنتقال من منطقة التجارة الحرة إلى الإتحاد الجمركي وتأسيس السوق الخليجية المشتركة وتواصل الجهود إلى تحقيق آفاق التكامل وذلك بالتوجه إلى إنشاء منطقة العملة الخليجية الموحدة، ولا شك أن جميع تلك الإنجازات بتتابعها المنطقي والمدروس يعطي دلالة واضحة حول مدى جدية قادة دول المجلس واصرارهم على تجسيد عملية التكامل الإقتصادي بصفته المسار الأمثل لمواجهة تحديات العولمة الإقتصادية.

خاتمة

الخاتمة:

إن التطورات الإقتصادية والتجارية العالمية وظهور مفهوم العولمة الإقتصادية وتأثيره على جميع الدول، يضع الدول العربية أما تحديات فرضها النظام الجديد للتجارة العالمية والإقتصاد العالمي في ظل ظاهرة العولمة، ولم يعد الإندماج في النظام الإقتصادي العالمي خيار أمامها بل أصبح ضرورة تمليها التغيرات التي طرأت على العلاقات التجارية الدولية، الذي يهدف إلى الوصول إلى المزيد من الحرية التجارية أمام تدفقات السلع والخدمات وحركات رؤوس الأموال سواء في إطار النظام التجاري الدولي المتعدد الأطراف اي تقوده المنظمة العالمية للتجارة، أو في إطار الترتيبات الإقليمية والتكتلات الإقتصادية التي أصبحت مظهر آخر من مظاهر الحرية التجارية داخل هذه الترتيبات، وبالتالي أصبحت أغلب الدول العالم المتقدم والنامية منها تنتمي إلى ترتيب إقليمي أو إثنين، بل أها تجاوزت حتى المحيط الجغرافي.

و تماشيا معا هذا الواقع الجديد فقد بدأت الدول العربية السير في ركب هذا النظام، هادفة إلى تعظيم المنافع والإيجابيات التي يتيحها، حيث انضمت إلى المنظمة العالمية للتجارة حتى الآن اثني عشرة دولة عربية، وهناك العديد منها في طريقها إلى الإنضمام، كما وقعت بعض الدول العربية اتفاقيات شراكة مع مختلف التكتلات الإقتصادية خاصة الإتحاد الأوربي باعتباره الشريك التجاري الأول للتجارة العربية، بينما قامت الدول العربية بمحاولات سابقة للقيام بتكتل إقتصادي لتحقيق مكاسب أكبر من التجارة الدولية.

وبهذا الخصوص يمكننا القول أن تجربة العمل المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي تعد من التجارب العربية الرائدة وذات ديمومة بالمقارنة مع التجارب العربية الأخرى كتجربة الوحدة بين سوريا ومصر وغيرها وحافظ المجلس على وجوده منذ تأسيسه سنة 1981 وحتى الآن على بقائه، ولايعتقد إغفال أو الإستغناء عن الفكرة القائمة، لغياب أي بديل آخر في الوقت الراهن لإستمرارية ظروف المجلس.

إختبار فرضيات البحث:

بالرغم من المقومات والإمكانيات الإقتصادية والتجارية التي تمتلكها الدول العربية، إلى أنها لا ترقى إلى ما وصلت إليه العولمة الإقتصادية من تطور وأوجه لتأثير المتعددة، هذا ما يتطلب من الدول القيام بعقد إتفاقيات وتجمعات إقتصادية وبحيث أن جميع دول العالم قد دخلت في هذه الإتفاقيات والتكتلات

الإقتصادية وأصبح من المستحيل الإندماج في العولمة الإقتصادية بشكل منفرد، و**هو ما ينفي الفرضية الأولى.**

يشهد النظام الإقتصادي الدول تغيرات متسارعة في ظل ظاهرة العولمة الإقتصادية، التي يزداد تأثيرها وتتسارع وتيرتها وتتعدد مظاهرها وآلياتها في التأثير على العالم، وتعدد آليات العولمة الإقتصادية خاصة في تحرير المبادلات التجارية الدولية كدخول في تكتلات إقتصادية وعقد إتفاقيات ثنائية أتاح لجميع الدول ومنها العربية والخليجية الإندماج في النظام الإقتصادي العالمي وتقليل مخاطره، **وهو ما يثبت الفرضية الثانية.**

نتائج الدراسة:

من خلال ما تم تناوله في هذا البحث توصلنا إلى:

1. الأندماج في نظام العولمة الإقتصادية لم يعد خيار أمام الدول العربية بل أصبح ضرورة تمليها الضروف الإقتصادية الدولية.
2. تمتلك الدول العربية في مجملها هياكل إقتصادية هشة لا ترقى إلى الهياكل الإقتصادية في الدول المتقدمة بل حتى في عدد من الدول النامية.
3. إعتماد الدول العربية النفطية منها على قطاع الطاقة كمصدر رئيسي للإنتاج ومبادلاتها التجارية الدولية.
4. تمتلك الدول العربية عامة والخليجية خاصة مقومات عديدة من أجل النهوض باقتصادياتها وتنشيط مبادلاتها التجارية باستغلال ما يتيحه النظام الإقتصادي الدولي.
5. مسيرة التكامل الإقتصادي والتجاري العربي التي بدأت منذ منتصف القرن الماضي لم تحقق النتائج المرجوة منها على الرغم من تزامنها مع مسيرة التكامل الإقتصادي الأوربي الذي تقدم بسرعة وحقق أعلى مستويات التكامل، بالرغم لإفتقاده لبعض المقومات التي تمتاز بها الدول العربية كالموارد الطاقوية مثلا، ويعود تعرقل مسيرة التكامل العربي إلى بعض المعوقات في مقدمتها غياب الإرادة السياسية والتشابه في الهيكل الإقتصادي العربي
6. الدول العربية جميعها تسعى إلى تحرير تجارتها والإعتماد على نظم مفتوحة للتجارة الخارجية، ومنها دول في مرحلة متقدمة مثل دول مجلس التعاون الخليجي ودول أخرى تسعى إلى تصحيح هياكلها بما يتماشى والأنظمة الدولية.

7. تواجه الدول العربية عامة والدول الخليجية خاصة عجز في تحقيق الإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، لضعف الهياكل والإنتاج الزراعي في الدول العربية وطبيعة المناخ السائد فيها.
8. يتيح النظام الإقتصادي العالمي بدائل عديدة من أجل الإندماج في النظام العالمي كالدخول في تكتلات والإتفاقيات الثنائية وتحقيق التكاملات الإقتصادية، إلى أن ذلك لا ينفي التأثير الإيجابي والسلبي للعولمة الإقتصادية على المبادلات التجارية العربية وعلى اقتصادياتها عموما، ولكن العولمة بما تيحه من امكانيات تمكن للدول العربية التقليل من المخاطر الإندماج فيها وذلك باتخاذ خطوات مدروسة.
9. تعتبر التجربة الخليجية في التكتل نموذجا ناجح بالنظر إلى المحاولات التكاملية العربية السابقة، لذا يمكن الإستفادة من هذا النموذج والدفع بالمبادرات العربية إلى التقدم في هذا الإتجاه.

التوصيات:

بعد ما تقدم معنا في هذه الدراسة التي قمنا بها والنتائج المتوصل إليها نقترح مجموعة من التوصيات نقترحها فيما يلي:

1. على الدول العربية أن تعمل على فهم العولمة بكل ما تحتويه، ونخص بذلك الجانب الإقتصادي للعولمة باعتباره الجانب الأكبر تجسيد فيها، والتعامل معها بحذر وعدم التسرع في إتخاذ القرارات، وإجراء دراسات معمقة فيها، لإتخاذ الإجراءات السليمة.
2. العمل على تحديث وتعديل قوانين وقرارات النشاط الإقتصادي والتجاري لمواكبة التغيرات الدولية والإقليمية.
3. القيام باصلاحات هيكلية في الإقتصاد العربي وتحديث قطاعاته تماشيا مع ما توفره التكنولوجيا من وسائل للإنتاج، بحيث يؤدي ذلك إلى تحسين تنافسية وجودة المنتجات العربية في الأسواق المحلية والدولية.
4. ينبغي على الدول العربية والخليجية منها على وجه التخصيص، البحث عن بدائل للنفط وتنويع مبادلاتها خارج هذا النطاق، من خلال اختيار القطاعات الإنتاجية التي تتوفر فيها ميزة تنافسية، والتي تمكنها من المنافسة في الأسواق الدولية.
5. في جانب التجارة البينية العربية عربية ضرورة الإسراع في الفصل في قواعد المنشأ، والتي من شأنه تشجيع المنتج المحلي العربي على التبادل في الأسواق العربية ومنه تنشيط الحركة التجارية العربية.

6. ضرورة إدراك العرب أن الإندماج في النظام الإقتصادي العالمي وهم متكتلون أفضل من الإندماج الفردي، في ضوء أن لا أحد في انعزال عن العولمة الإقتصادية.
7. ضرورة ربط تفيذ الإتفاقيات، ومختلف القرارات والتوصيات بجداول زمنية لتقدم في بناء مسيرة التكامل الإقتصادي العربي.
8. تتوفر دول مجلس التعاون الخليجي على عدة مقومات تجعلها تحقق نجاحا مهما في مسيرة التكامل، فيجب توفر رغبة قوية للوصول إلى ما وصلت إليه الدول المتقدمة

آفاق الدراسة

رغم طرحنا لكل عناصر الخطة المرسومة لهذا البحث، إلا أنه تبقى بعض النقاط الغامضة يمكن أن تعالج في بحوث جديدة لكي تفتح أبواب وأفاق للبحث العلمي، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال بعض الإشكاليات التي نراها جديرة بأن تكون أبحاث مستقبلية:

- دور القطاع الخاص في تحرير التجارة العربية.
- آليات تحسين تنافسية المنتجات العربية في الأسواق الدولية.
- التحديات الإقليمية للتجارة البينية العربية.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

1. أحمد عارف العساف، محمود حسين، إقتصاديات الوطن العربي، دار المسيرة لنشر و التوزيع و الطباعة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، مصر، 2010.
2. أحمد فؤاد مندور، أحمد رمضان، إقتصاديات الموارد الطبيعية و البشرية، الدار الجامعية، بيروت، 1990.
3. حوزي جميلة، مظاهر العولمة الإقتصادية و انعكاساتها على الدول العربية،أطروحة دكتوراه قي العلوم الإقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.
4. رشدي شيحة مصطفى، اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.
5. سعاد خيري، "العولمة وحدة و صراع النقيضين"، عولمة الرأسمال و العلوم الإنسانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة. بدون سنة نشر
6. السيد عاطف، الجات و العالم الثالث(دراسة تقويمية و استراتيجية المواجهة)، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002.
7. شقير محمد لبيب، الوحدة الإقتصادية العربية تجاربها و توقعاتها، الجزء الثاني، مركز دراسات الوحدة الإقتصادية العربية بيروت، 1986.
8. صلاح عباس، التكتلات الإقتصادية هل هي تحايل على الجات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.
9. عبد الجابر يتيم و آخرون، مستقبل التنمية في الوطن العربي، دار البازوري العلمية، عمان، 1998.
10. عبد العزيز عجيمة، " فصول في الإقتصاد العربي، الدار الجامعية، بيروت، 1988.
11. عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
12. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، الطبعة الأولى، الدار الجامعية لطبع و النشر و التوزيع، مصر، 2001.
13. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الإقتصادي العالمي الجديد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998.

14. علي عتيقة، النفط و المصالح العربية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 1987.
15. عماد عبد الغني، التكامل الإقتصادي و السوق العربية المشتركة أسباب التعثر و شروط الإنطلاقة، ورقة مقدمة للمائدة المستديرة التاسعة للأساتذة العرب، حول الحرب و العولمة، جامعة ناصر الأممية، ليبيا، 23-1999/7/28.
16. عمر حماد، أبو دوح محمد، منظمة التجارة العالمية و إقتصاديات الدول النامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
17. عمر صقر، العولمة و قضايا إقتصادية معاصرة، الدار الجامعية لطبع و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2001.
18. عمر صقر، العولمة و قضايا معاصرة، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2001.

19. كامل البحري، الإقتصاد الدولي التجارة الخارجية و التمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
20. محمد سعد عميرة، الدور الإقتصادي للشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية، مركز البحوث و الدراسات، غرفة التجارة و الصناعة، عجمان، جوان2011.
21. محمد صبحي عبد الكريم و آخرون، الوطن العربي، المكتبة الأنجلومصرية، القاهرة.

22. محمد عبد العزيز عجمية، الموارد الإقتصادية العربية، دار النهضة بيروت، 1983 .
23. محمد علي الفرا، مشكلة الغذاء في الوطن العربي، المؤسسة الجامعية لدراسات و النشر بيروت 1999.

24. محمد علي الفرا، مشكلة الغذاء في الوطن العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت،1999.
25. محمد لبيب شقير، الوحدة الإقتصادية العربية تجارتها و توقعاتها، الجزء الأول، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت 1983.

26. محمد هشام خواكجية، توزيع الدخل القومي والنمو الإقتصادي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.
27. وليد عبد الحي، معوقات العمل العربي المشترك، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
28. يونس أحمد بطريق، الملامح الرئيسية في اقتصاديات البلدان العربية، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.

المذكرات:

1. الأخضر بن عمر، آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية، ماجستر غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص133–137.
2. بديار أحمد، النظام الإقتصادي العالمي الجديد، و تحدياته على التكامل العربي حالة التكامل المغاربي، أطروحة دكتوراه اقتصاد غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، مارس 2016.
3. بلعور سليمان، التكامل الإقتصادي العربي و تحديات المنظمة العالمية للتجارة، دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، أطروحة دكتورة غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008.
4. حشماوي محمد، الإتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الإقتصادية، أطروحة دكتوراه علوم إقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.
5. حوزي جميلة، مظاهر العولمة الإقتصادية و انعكاساتها على الدول العربية،أطروحة دكتوراه قي العلوم الإقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.
6. خاطر إسمهان، دور التكامل الإقتصادي في تفعيل الإستثمار الأجنبي دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجستر تخصص إقتصاد دولي،جامعة بسكرة، الجزائر، 2012–2013.
7. العالية شرع، أثر إتفاقيات التعاون و الشراكة على حجم التجارة العربية البينية، مذكرة ماجستر غير منشورة، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011.
8. بوشول السعيد، واقع التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية و آفاقه، مذكرة ماجستر غير منشورة، تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009.
9.

المجلات والملتقيات:

1. إبراهيم العيسوي، "التنمية المنشودة في ضوء المستجدات العالمية و الإقليمية و التحديات المستقبلية"، مصر المعاصرة، العدد 443، جويلية1996.

إبراهيم العيسوي، الجات و أخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية و مستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة 2، بيروت، 1

2. أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، فارس عبد الجليل الطحان، "العولمة الإقتصادية و تأثيراتها على الدول العربية"، مجلة الإدارة و الإقتصاد، سوريا، العدد 86، 2011.

3. أحمد عزاوي، أسماء عدائكة، تقييم السياسات الإقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل الأزمة المالية العالمية، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول "واقع التكتلات الإقتصادية زمن الأزمات"، يومي 27/26 فيفري 2012، المركز الجامعي الوادي.
4. أحمد فؤاد مندور، "التكتل الإقتصادي العربي"، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، العدد 13، القاهرة، 1999.
5. أمال عبد الرحمان زيدان، " تنمية الطلب المتبادل بين الدول العربية في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة"، المجلة الكبرى، دار الشتات، 2008.
6. بشير بن عيسى، مقومات الإقتصاد العربي و معوقاته، الندوة العلمية الدولية ول التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوربية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9 ماي 2004.
7. جمال الدين زروق، "واقع السياسات التجارية العربية و أفاقها في ظل المنظمة العالمية للتجارة"، مجلة التنمية و السياسات الإقتصادية، العدد1،المعهد العربي للتخطيط،الكويت، 1998.
8. حسن عبيد، الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، أوراق إقتصادية، مركز البحوث و الدراسات الإقتصادية و المالية بجامعة القاهرة، 2002.
9. حسين الفحل، الجاتس و آفاق التجارة العربية في الخدمات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية، المجلد 23، العدد الثاني، 2007.
10. حلمي وهيبة و آخرون، تفاعلات التكتلات الإقتصادية و المستجدات العالمية، الملتقى الدولي الثامن للتكامل الإقتصادي العربي الواقع و الآفاق،17-19 أفريل 2007.
11. حماد مجدي، المنظمات الإقليمية و مسألة الوحدة، مجلة المستقبل العربي، العدد 121، مارس 1989.
12. حمدي عبد العظيم، جدوى إقامة منطقة تجارة حرة، المؤتمر السنوي للإقتصاديين المصريين، القاهرة، 20-22/نوفمبر/ 1997.
13. خبابة عبد الله، السياسة السعرية في إطار العولمة الإقتصادية –حالة الجزائر- ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.
14. رضوان جودة زيادة ، "العرب و العولمة بين آليات التحكم الإقتصادي و الرهانات السياسية"، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد120، 2004.
15. الشاذلي العياري، "القطاع الخاص ومستقبل التعاون العربي المشترك"، منتدى الفكر العربي، عمان، ماي 1996.
16. عبد العزيز المنصور، "العولمة و الخيارات العربية المستقبلية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009.

17. غربي هشام محمد مداحي، إشكالية التكامل الإقتصادي على ضوء الأزمة المالية العالمية لعام 2008م،"دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا"، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الإقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي الوادي، 27/26 فيفري 2012.
18. كبير سمية، " أداء التجارة الخارجية العربية و البينية (2000–2004)"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد5،الجزائر،2008.
19. محسن هلال، "اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة و منطقة التجارة العربية الحرة"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد(254)، أفريل2000.
20. محمد المحمود الحمصي، خطط التنمية العربية و اتجاهاتها التكاملية و التنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985.
21. محمود عبد الفضيل، مشاكل وأفاق عملية التنمية في البلدان النفطية الريعية، المعهد العربي للتخطيط، 1989.
22. هاجر بغاصة، قواعد المنشأ،مذكرة سياسات رقم19، المركز الوطني لسياسات الزراعية، سوريا، 2006.

مراجع الأنترنت:

1. صباح نعوش، دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية و منظمة التجارة العالمية، مركز الإمارات لدراسات و البحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2009.
www.ecssr.ac.ae/ECSSR/print/pb.jsp?lang=AR&publicationId=/Books/Arabic/publicqtions_0018.xml
2. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية، ملامح الأداء الإقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي2013، ماي2015

Gccstat /ar/elibrary/publicqtions/gccstat/item/features-economic-performance-in-gcc-2014

قائمة الملاحق

الاتفاقيـة الاقتصادية بين دول مجلس التعاون

2002

أولاً: بيان الأمانـة العامة لدول مجلس التعاون حول الاتفاقية:

تتضمن هذه النشرة نص "الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون" التي تم التوقيع عليها من قبل أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس في 16 شوال 1422هـ (31 ديسمبر 2001م) خلال انعقاد الدورة الثانية والعشرين للمجلس الأعلى في مدينة مسقط بسلطنة عمان.

وتتضمن الاتفاقية الاقتصادية الجديدة تطويراً شاملاً للاتفاقية الاقتصادية التي تم التوقيع عليها في شهر محرم 1402هـ (نوفمبر 1981م) والتي أرست قواعد العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء وأُنشئت بموجبها منطقة التجارة الحرة لدول مجلس التعاون. وكما أتت اتفاقية عام 1981 وليدة الظروف الاقتصادية في ذلك الوقت حيث تم التوقيع عليها بعد أشهر فقط من إنشاء المجلس، فإن الاتفاقية الجديدة تعكس الظروف الحالية لدول المجلس وتأتي استكمالاً لما حققته اتفاقية عام 1981 من تنمية وتدعيم للروابط الاقتصادية فيما بين دول المجلس، وتقريب لسياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية وتشريعاتها التجارية والصناعية والأنظمة الجمركية المطبقة فيها.

وقد نجحت دول المجلس خلال العقدين الماضيين في تطوير علاقاتها الاقتصادية بما يقربها من التكامل الاقتصادي والوحدة الاقتصادية، وتبنى المجلس الأعلى خلال اجتماعاته السنوية العديد من القرارات المهمة في المجال الاقتصادي والتي دفعت بالعمل الاقتصادي المشترك خطوات كبيرة إلى الأمام، وكان من أهم هذه القرارات تلك المتعلقة بالاتحاد الجمركي، والسوق الخليجية المشتركة، والتكامل الإنمائي، والاتحاد الاقتصادي النقدي.

ولتهيئة البيئة القانونية اللازمة لمواكبة هذه التطورات أصدر المجلس الأعلى في دورته العشرين (الرياض، نوفمبر 1999) قراره بتطوير الاتفاقية الاقتصادية بما يتلاءم مع تطور العمل المشترك واستكمال متطلبات التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، ويأخذ بالاعتبار المستجدات الدولية في المجال الاقتصادي.

وتحقيقاً لهذا الهدف تم تكليف الأمانة العامة بإعداد مشروع للاتفاقية الاقتصادية المطورة يتم عرضه على الدول الأعضاء واللجان المختصة في إطار المجلس. ولتنفيذ ذلك استطلعت الأمانة العامة آراء الدول الأعضاء بما ترى إضافته إلى نصوص الاتفاقية أو حذفه أو تعديله، وتم إعداد مشروع أوّلي عُرض على الدول الأعضاء لإبداء مرئياتها بشأنه. وفي ضوء ذلك شُكّل فريق فني من الدول الأعضاء والأمانة العامة لدراسة المشروع، وعقد الفريق اجتماعات مكثفة لهذا الغرض خلال شهري فبراير ومارس 2001 تم خلالها مناقشة مرئيات الدول الأعضاء وتعديل مشروع الاتفاقية في ضوئها. وقامت لجنة وكلاء وزارات المالية والاقتصاد في دول المجلس بمراجعة المشروع المعدل في اجتماعين لها في شهري أبريل وسبتمبر 2001، كما قامت لجنة التعاون المالي والاقتصادي بمراجعته في اجتماعيها الخامس والخمسين (مايو 2001) والسادس والخمسين (أكتوبر 2001). وفي اجتماع استثنائي للجنة عُقد في ديسمبر 2001 تم تبني المسودة النهائية، التي قام المجلس الوزاري في دورته الحادية والثمانين التكميلية (ديسمبر 2001) برفعها إلى المجلس الأعلى لاعتمادها، وتم التوقيع عليها من قبل أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس في 31 ديسمبر 2001 خلال انعقاد قمة مسقط كما سبق ذكره. ويجري في الوقت الحاضر استكمال مصادقة الدول الأعضاء على الاتفاقية ووضعها موضع التنفيذ.

وقد كان إعداد الاتفاقية الاقتصادية الجديدة مثالاً مشرّفاً للعمل المشترك حيث ساهم في إعدادها ومراجعتها عدد كبير من المختصين من مختلف الجهات الحكومية في دول المجلس، ومن مختلف قطاعات الأمانة العامة لمجلس التعاون، وقام الفريق الفني واللجان المختصة الأخرى العاملة في إطار المجلس بجهود

كبيرة في سبيل تطوير الاتفاقية والتوصل إلى نص يعكس مكتسبات العمل الخليجي المشترك والتطلعات المستقبلية لمواطني دول المجلس.

وتتضمن الاتفاقية الجديدة نصوصاً جديدة أو مطورة تطويراً جذرياً يعكس قرارات المجلس الأعلى وتوجيهاته ومستجدات العمل المشترك، مثل الأحكام المتعلقة بالاتحاد الجمركي (الفصل الأول)، والسوق الخليجية المشتركة (الفصل الثاني)، والاتحاد الاقتصادي والنقدي (الفصل الثالث). وتخصص الاتفاقية الجديدة فصلاً مستقلاً عن التكامل الإنمائي بين دول المجلس (الفصل الرابع)، وتنمية الموارد البشرية (الفصل الخامس)، وفصلاً عن التعاون في مجالات البحث العلمي والتقني (الفصل السادس)، وعن النقل والاتصالات والبنية الأساسية (الفصل السابع).

وتنقل الاتفاقية الجديدة أسلوب العمل المشترك نقلة نوعية حيث لا تقتصر على الحث على التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء، بل تتعدى ذلك إلى النص صراحة على التكامل الاقتصادي بين دول المجلس من خلال تبني برامج محددة وآليات قابلة للتنفيذ. وستقوم اللجان العاملة في إطار المجلس والأمانة العامة بمتابعة التنفيذ ضمن برامج عمل محددة، ويتناول الفصل الثامن آليات التنفيذ والمتابعة وتسوية الخلافات التي قد تنشأ حول تطبيق أحكامها.

يناير 2002م **الأمانة العامة لمجلس التعاون**

ثانياً: نص الاتفاقية:

الاتفاقيـة الاقتصادية بين دول مجلس التعاون

إن الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية تمشياً مع النظام الأساسي لمجلس التعاون الداعي إلى تقارب أوثق وروابط أقوى بين دول المجلس.

وفي ضوء مراجعة الإنجازات الاقتصادية التي تمت منذ قيام المجلس، واستكمالاً لما حققته الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين دول المجلس عام 1981 من تنمية وتوسيع وتدعيم للروابط الاقتصادية فيما بينها، وتقريب لسياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية وتشريعاتها التجارية والصناعية والأنظمة الجمركية المطبقة فيها، بما في ذلك الاتفاق على الاتحاد الجمركي.

وسعياً إلى مراحل متقدّمة من التكامل الاقتصادي تحقق الوصول إلى السوق المشتركة والاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول المجلس ضمن برنامج زمني محدّد، مع تعزيز آليات السوق في اقتصاد دول المجلس وتنمية دور القطاع الخاص فيها.

ورغبة في تعزيز اقتصاد دول المجلس في ضوء التطوّرات الاقتصادية العالمية وما تتطلبه من تكامل أوثق بين دول المجلس يقوّي من موقفها التفاوضي وقدرتها التنافسية في الأسواق الدولية.

واستجابة إلى تطلعات وآمال مواطني دول المجلس في تحقيق المواطَنة الخليجية بما في ذلك المساواة في المعاملة في التنقل والإقامة والعمل والاستثمار والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

فقد اتفقت على ما يلي :

الفصل الأول :التبادل التجاري

المادة الأولى: الاتحاد الجمركي

يتم التبادل التجاري بين دول المجلس ضمن اتّحاد جمركي يُطـبّق في موعد أقصاه الأول من يناير عام 2003م، ويتضمن كحدٍّ أدنى:

أ . تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.

ب. أنظمة وإجراءات جمركية موحدة.

ج. نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة.

د . انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية، مع الأخذ في الاعتبار تطبيق أنظمة الحجر البيطري والزراعي، والسلع الممنوعة والمقيدة.

هـ. معاملة السلع المنتجة في أيٍّ من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

المادة الثانية : العلاقات الاقتصادية الدولية

بهدف إيجاد شروط أفضل وظروف متكافئة في التعامل الاقتصادي الدولي تقوم الدول الأعضاء برسم سياساتها وعلاقاتها الاقتصادية بصفة جماعية تجاه الدول والتكتلات والتجمعات الإقليمية الأخرى والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية.

وتتخذ الدول الأعضاء التدابير اللازمة لتحقيق هذا الهدف بما في ذلك:

أ . اتّباع استراتيجية تفاوضية بصفة جماعية تدعم المركز التفاوضي لدول المجلس.

ب. عقد الاتفاقيات الاقتصادية بصفة جماعية مع الشركاء التجاريين.

ج. توحيد إجراءات ونظم الاستيراد والتصدير.

د. توحيد سياسات التبادل التجاري مع العالم الخارجي.

الفصل الثاني :السوق الخليجية المشتركة

المادة الثالثة

يُعامَل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية ولاسيّما:

1. التنقل والإقامة.
2. العمل في القطاعات الحكومية والأهلية.
3. التأمين الاجتماعي والتقاعد.
4. ممارسة المهن والحرف.
5. مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية.
6. تملّك العقار.
7. تنقل رؤوس الأموال.
8. المعاملة الضريبية.
9. تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات.
10. التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

وتتفق الدول الأعضاء على استكمال القواعد التنفيذية الكفيلة بتنفيذ ذلك وتحقيق السوق الخليجية المشتركة.

الفصل الثالث

الاتحاد النقدي والاقتصادي

المادة الرابعة: متطلبات الاتحاد النقدي والاقتصادي

بهدف تحقيق الاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول المجلس بما في ذلك توحيد العملة، تقوم الدول الأعضاء وفق جدول زمني محدد بتحقيق متطلبات هذا الاتحاد بما في ذلك إحراز مستوى عالٍ من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية، لاسيما السياسات المالية والنقدية، والتشريعات المصرفية، ووضع معايير لتقريب معدّلات الأداء الاقتصادي ذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، مثل معدّلات العجز والمديونية والأسعار.

المادة الخامسة: البيئة الاستثمارية

بهدف تنمية الاستثمارات المحلية والبينية والخارجية في دول المجلس، وتوفير بيئة استثمارية تتسم بالشفافية والاستقرار، تتفق الدول الأعضاء على اتخاذ الإجراءات التالية:

1. توحيد أنظمتها وقوانينها المتعلقة بالاستثمار.
2. معاملة الاستثمارات المملوكة لمواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين المعاملة الوطنية في جميع الدول الأعضاء.
3. تكامل الأسواق المالية في دول المجلس وتوحيد السياسات والأنظمة المتعلقة بها.
4. تبني مواصفات ومقاييس موحّدة لجميع السلع وفقاً للنظام الأساسي لـ "هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون".

المادة السادسة: المعونات الدولية والإقليمية

تنسق الدول الأعضاء سياساتها على الصعيد الخارجي في مجال تقديم المعونات الدولية والإقليمية للتنمية.

الفصل الرابع:التكـامل الإنـمائي

المادة السابعة : التنمية الشاملة

تتبنى الدول الأعضاء السياسات اللازمة لتحقيق مسيرة تنموية متكاملة لدول المجلس في كافة المجالات وتعميق التنسيق بين الأنشطة التي تتضمنها خطط التنمية الوطنية، بما في ذلك تنفيذ "استراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون".

المادة الثامنة: التنمية الصناعية

أ . تتبنى الدول الأعضاء السياسات اللازمة لزيادة مساهمة قطاع الصناعة في الاقتصاد، وتنسيق النشاط الصناعي بينها على أساس تكاملي، بما في ذلك تنفيذ "الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية".

ب. تقوم الدول الأعضاء بتوحيد التشريعات والأنظمة الصناعية فيما بينها، بما في ذلك نظم تشجيع الصناعة ومكافحة الإغراق والإجراءات الاحترازية.

المادة التاسعة : النفط والغاز والموارد الطبيعية

بهدف تحقيق التكامل بين دول المجلس في مجالات الصناعة البترولية والمعدنية والموارد الطبيعية الأخرى وتعزيز الوضع التنافسي لدول المجلس:

1. تتبنى الدول الأعضاء سياسات تكاملية في جميع مراحل صناعة النفط والغاز والمعادن بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية مع مراعاة الاعتبارات البيئية ومصالح الأجيال القادمة.
2. تضع الدول الأعضاء سياسات موحدة للنفط والغاز وتتبنى في هذا المجال مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي وفي المنظمات الدولية والمتخصصة.
3. تتعاون الدول الأعضاء وشركات النفط والغاز العاملة فيها لدعم وتطوير الأبحاث في مجالات النفط والغاز والموارد الطبيعية وتعزيز التعاون مع الجامعات في هذه المجالات.

المادة العاشرة : التنمية الزراعية

تتبنى الدول الأعضاء السياسات اللازمة لتحقيق التكامل الزراعي بين دول المجلس والاستخدام الأمثل طويل المدى للموارد المتاحة خاصة المياه، بما في ذلك تنفيذ "السياسة الزراعية المشتركة لدول المجلس" والأنظمة ذات العلاقة في دول المجلس.

المادة الحادية عشرة : حماية البيئة

تتبنى الدول الأعضاء السياسات والآليات اللازمة لحماية البيئة وفق الأنظمة والقرارات الصادرة في إطار مجلس التعاون بهذا الشأن، باعتبارها تمثل الحد الأدنى للتشريعات والأنظمة الوطنية.

المادة الثانية عشرة: المشروعات المشتركة

بهدف دعم الترابط الإنتاجي بين دول المجلس والاستفادة من اقتصاديات الحجم فيها، وتحقيق التكامل الاقتصادي وتحسين توزيع مكاسبه بينها، تقوم الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لدعم وتمويل وإقامة المشروعات المشتركة الخاصة والعامة بما في ذلك:

1. تبني سياسات اقتصادية تكاملية بين دول المجلس في مشروعات البنية التحتية والخدمات الأساسية كالنقل والاتصالات والكهرباء وتقنية المعلومات والمشروعات الصحية والتعليمية والسياحية وصناعة النفط والغاز.
2. تأسيس المشروعات المشتركة على أسس تراعي المزايا النسبية لدول المجلس.
3. توفير حوافز إضافية للقطاع الخاص لإقامة المشروعات المشتركة التي تؤدي إلى ربط المصالح الاقتصادية للمواطنين في دول المجلس.
4. إزالة المعوقات الإجرائية التي تتعرض لها المشروعات المشتركة ومعاملتها معاملة المشروعات الوطنية كحدٍّ أدنى.

الفصل الخامس :تنمية الموارد البشرية

المادة الثالثة عشرة: الاستراتيجية السكانية

تقوم الدول الأعضاء بتنفيذ "الإطار العام للاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون" وتبني السياسات اللازمة لتحقيق تنمية الموارد البشرية والاستخدام الكامل والأمثل لها، وتوفير الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، وتعزيز دور المرأة في التنمية، وإحراز التوازن في التركيبة السكانية وقوة العمل بما يكفل تجانس المجتمع في دول المجلس ويؤكد هويته العربية والإسلامية ويحافظ على استقراره وتماسكه.

المادة الرابعة عشرة: محو الأمية وإلزامية التعليم الأساسي

1. تتبنى الدول الأعضاء البرامج اللازمة للمحو الشامل للأمية في جميع دول المجلس ضمن جدول زمني محدّد وسن التشريعات اللازمة لذلك.
2. تضع الدول الأعضاء برنامجاً زمنياً لتنفيذ إلزامية التعليم الأساسي وسن التشريعات الكفيلة بذلك.

المادة الخامسة عشرة: التعليم

1. تتعاون الدول الأعضاء في تطوير برامج ومناهج التعليم العام والعالي والفني لضمان مستوى عال لمحتواها العلمي والتلاؤم مع احتياجات التنمية في دول المجلس.

2. تقوم الدول الأعضاء بتحقيق التكامل بين جامعات دول المجلس في جميع المجالات.
3. تضع الدول الأعضاء السياسات والآليات المناسبة لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي والبحث العلمي والتقني من جهة واحتياجات سوق العمل والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

المادة السادسة عشرة: توطين القوى العاملة

1. تتخذ الدول الأعضاء السياسات اللازمة لتطوير وتوحيد أنظمة وتشريعات العمل فيها، وإزالة العقبات التي تعترض انتقال الأيدي العاملة الوطنية فيما بين دول المجلس، واعتبار مواطني دول المجلس العاملين في غير دولهم ضمن النسب المطلوبة لتوطين العمالة.
2. تتبنى الدول الأعضاء معايير موحدة للتصنيف والتوصيف المهني لجميع فئات المهن والحرف في القطاعات المختلفة، وتقوم بتطوير وتبادل المعلومات المتعلقة بسوق العمل في دول المجلس بما في ذلك معدّلات البطالة وفرص العمل والبرامج التدريبية.

المادة السابعة عشرة: زيادة مساهمة الأيدي العاملة الوطنية وتدريبها

أ . تقوم الدول الأعضاء بوضع سياسات فعالة لزيادة مساهمة الأيدي العاملة الوطنية في سوق العمل، خاصة في الوظائف ذات المهارات العالية، وتتبنّى برامج فعّالة لرفع مستوى مهارات الأيدي العاملة الوطنية

وإنشاء برامج التدريب على رأس العمل والمساهمة في تمويلها وتقديم الحوافز للراغبين في العمل في القطاع الخاص، وربط المساعدات الممنوحة للقطاع الخاص بتبني برامج توظيف وتدريب الأيدي العاملة الوطنية.

ب. تتبنى الدول الأعضاء السياسات اللازمة لترشيد استقدام الأيدي العاملة الوافدة.

الفصل السادس :مجالات البحث العلمي والتقني

المادة الثامنة عشرة: البحث العلمي والتقني

تقوم الدول الأعضاء بدعم البحث العلمي والتقني المشترك وتطوير قاعدة علمية وتقنية ومعلوماتية ذاتية مشتركة باعتبارها من الأولويات الأساسية للتنمية، بما في ذلك تبني السياسات التالية:

1. 1. زيادة التمويل المخصص لمجالات البحث العلمي والتقني.
2. 2. تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تمويل الأبحاث العلمية والتقنية المتخصصة، ووضع الحوافز اللازمة لذلك.
3. 3. التأكيد على قيام الشركات العالمية العاملة في دول المجلس بتبني برامج متخصصة للبحث العلمي والتقني في الدول الأعضاء.
4. 4. توطين القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية والاستفادة الكاملة في ذلك من خبرات المنظمات الدولية والإقليمية.
5. 5. تحقيق التكامل بين مؤسسات البحث العلمي في دول المجلس لتطوير وتفعيل القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية والعمل على إقامة مراكز بحثية مشتركة.

المادة التاسعة عشرة: القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية

بهدف تفعيل القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية تقوم الدول الأعضاء بالتدابير التالية كحدٍّ أدنى:

1. 1. تحديد آلية لتحقيق الاستفادة من البحث العلمي والتقني في القطاعين العام والخاص والتنسيق المستمر بين أجهزة التنفيذ من جهة ومخرجات القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية من جهة أخرى.
2. 2. وضع مُخرجات القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية في متناول المتخصصين والباحثين بالإضافة إلى رجال الأعمال والمستثمرين من خلال إجراءات ميسرة.
3. دعم وتطوير مراكز وأنظمة وشبكات المعلومات التقنية، وتبني برامج تسهل نشر وتبادل المعلومات بين مؤسسات البحث العلمي والتقني في دول المجلس.

المادة العشرون: الملكية الفكرية

تقوم الدول الأعضاء بوضع برامج لتشجيع الموهوبين ودعم الابتكار والاختراع، وتتعاون في مجال الملكية الفكرية وتطوير الأنظمة والإجراءات الكفيلة بحماية حقوق المبدعين والمخترعين، وتنسق سياساتها في هذه المجالات تجاه الدول والتجمعات الإقليمية الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية.

الفصل السابع :النقل والاتصالات والبنية الأساسية

المادة الحادية والعشرون: وسائط النقل

تعامل الدول الأعضاء وسائط نقل الركاب والبضائع التابعة لأي دولة عضو، المارة بأراضيها أو القاصدة إلى أي منها، معاملة وسائط النقل الوطنية بما في ذلك مستوى الرسوم والضرائب والتسهيلات.

المادة الثانية والعشرون: خدمات وسائط النقل البحري

تسمح الدول الأعضاء لوسائط النقل البحري التابعة لأي منها ولحمولتها باستخدام كافة التسهيلات وبنفس المعاملة والأفضليات الممنوحة لمثيلاتها الوطنية سواء عند رسوها في موانئها أو مرورها بها، بما

في ذلك الرسوم والضرائب وخدمات الإرشاد والرسو والشحن والتفريغ والتحميل والصيانة والإصلاح والتخزين.

المادة الثالثة والعشرون: تكامل البنية الأساسية

1. تتبنى الدول الأعضاء سياسات تكاملية في إقامة مشاريع البنية الأساسية كالموانئ والمطارات ومحطات تحلية المياه والكهرباء والطرق، بما يؤدّي إلى تسهيل التبادل التجاري وتحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة وترابط النشاطات الاقتصادية.
2. تقوم الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتكامل سياسات الطيران والنقل الجوي بينها.
3. تعمل الدول الأعضاء على تطوير وتكامل وسائل النقل البري والبحري لتسهيل حركة المواطنين والسلع وتحقيق وفورات الحجم.

المادة الرابعة والعشرون: الاتصالات

تتخذ الدول الأعضاء الإجراءات الكفيلة بتكامل سياسات الاتصالات بما في ذلك خدمات الاتصال الهاتفي والبريد وشبكات المعلومات بما يؤدي إلى تحسين مستوى خدماتها وكفاءتها الاقتصادية، وتقوية الروابط بين مواطني دول المجلس ومؤسساتها الخاصة والعامة.

المادة الخامسة والعشرون : التجارة الإلكترونية

تقوم الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل التبادل التجاري والتعامل المصرفي عبر وسائل الاتصال الإلكترونية، وتوحيد التشريعات الخاصة بالتجارة الإلكترونية.

الفصل الثامن :آليات التنفيذ والمتابعة

المادة السادسة والعشرون: تنفيذ الاتفاقية

1. تقوم اللجان العاملة في إطار المجلس كل فيما يخصه بتنفيذ هذه الاتفاقية.
2. تقوم الأمانة العامة بمتابعة التنفيذ.
3. توافي الدول الأعضاء الأمانة العامة بتقارير دورية عن تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية والقرارات الصادرة تطبيقاً لها وفي ضوء هذه التقارير يرفع الأمين العام تقريراً دورياً شاملاً إلى المجلس الأعلى، وتضع الأمانة العامة آلية إعداد هذه التقارير ومحتوياتها ومواعيد إتمامها.

المادة السابعة والعشرون: تسوية الخلافات

1. تنظر الأمانة العامّة في دعاوى عدم تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو القرارات المصادق عليها الصادرة تطبيقاً لأحكامها التي يرفعها أي من الجهات الرسمية أو مواطني دول المجلس، وتسعى إلى حلّها ودياً.
2. إذا لم تتمكن الأمانة العامّة من التوصّل إلى حل ودي تحال الدعوى باتفاق الطرفين إلى مركز التحكيم التجاري لدول المجلس للنظر فيها حسب نظامه فإن لم يتفقا على التحكيم أو كانت الدعوى خارج اختصاص المركز أُحيلت إلى الهيئة القضائية المنصوص عليها في الفقرة (3) من هذه المادة.
3. تُشكّل هيئة قضائية مختصة كلما دعت الحاجة للنظر في الدعاوى الناشئة عن تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو القرارات الصادرة تطبيقاً لأحكامها. وتقوم لجنة التعاون المالي والاقتصادي باقتراح نظام هذه الهيئة.
4. إلى أن يتم العمل بنظام الهيئة القضائية المنصوص عليها في الفقرة (3) من هذه المادة تحال الدعاوى التي لا يتفق الطرفان فيها على التحكيم ولا تتمكن الأمانة العامّة من تسويتها ودّياً إلى اللجان المختصة في إطار المجلس للبت فيها.

الفصل التاسع :أحكام ختامية

المادة الثامنة والعشرون: المصادقة والنشر

تتخذ الدول الأعضاء الإجراءات اللازمة للمصادقة على هذه الاتفاقية والقرارات الصادرة تطبيقاً لأحكامها والقيام بنشرها بوسائل النشر الرسمية ووضعها موضع التنفيذ.

المادة التاسعة والعشرون: سريان الاتفاقية

تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد مصادقة الدول الأعضاء عليها وتقوم الأمانة العامة بإبلاغ الدول الأعضاء بتاريخ سريان مفعولها.

المادة الثلاثون : الاستثناء

يجوز منح أي من الدول الأعضاء استثناءً مؤقتاً من تطبيق بعض أحكام الاتفاقية في حالات الضرورة التي تقتضيها أوضاع محلية مؤقتة فيها أو ظروف معينة تواجهها ويكون الاستثناء لمدة محددة، وبقرار من المجلس الأعلى.

المادة الحادية والثلاثون : الاتفاقات الثنائية خارج إطار المجلس

لا يجوز أن تمنح دولة عضو أية ميزة تفضيلية لدولة أخرى غير عضو تفوق تلك الممنوحة في هذه الاتفاقية، أو أن تبرم أي اتفاق يتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية.

المادة الثانية والثلاثون : أولوية أحكام الاتفاقية

1. تكون الأولوية في التطبيق لأحكام هذه الاتفاقية عند تعارضها مع القوانين والأنظمة المحلية للدول الأعضاء.
2. تحل هذه الاتفاقية محل الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين دول المجلس عام 1402 هـ (1981م)، وتحل الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية محل الأحكام المماثلة لها الواردة في الاتفاقيات الثنائية.
3. إلى أن يتم تطبيق الاتحاد الجمركي لدول المجلس، يستمر العمل بأحكام المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين دول المجلس عام 1402 هـ (1981م)، ويجوز تعديل نسبة القيمة المضافة المنصوص عليها في تلك المادة بقرار من لجنة التعاون المالي والاقتصادي.

المادة الثالثة والثلاثون : التعديل والتفسير

1. لا يجوز تعديل هذه الاتفاقية إلا بموافقة المجلس الأعلى.

2. تُفوّض لجنة التعاون المالي والاقتصادي بتفسير هذه الاتفاقية.

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في مدينة مسقط (سلطنة عمان) يوم الاثنين 16 شوال 1422هـ الموافق 31 ديسمبر 2001م.

صاحب السمو الشيخ زايـد بن سلطـان آل نـهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

عنه صاحب السمو الشيخ مكتـوم بن راشد آل مكتـوم

نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

رئيس مجلس الوزراء حاكم دبـــي

حضرة صاحب الجلالة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين البحريـــن

خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكـة العربيـة السعودية

عنه صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبد العزيز آل سعود

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء

ورئيس الحرس الوطني بالمملكة العربية السعودية

صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد

سلطـان عمـــان

صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

أميـر دولـــة قطـر

صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح

أميـــر دولـــة الكويـت

عنه معالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ووزير الخارجية

تم بحمد الله

ملخص البحث:

جاءت هذه الدراسة لمعرفة واقع التجارة عربية ومقوماتها في ظل العولمة الإقتصادية بمختلف تجلياتها ومظاهرها في التجارة العالمية، آخذين في ذلك وضع دول مجلس التعاون الخليجي فيها، والتعرض للأثار التي خلفتها العولمة الإقتصادية على الدول العربية والخليجية، والتفاعلات العربية للإندماج في نظام العولمة الإقتصادية.

و قد خلصت الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها أن الإندماج في العولمة الإقتصادية لم يعد خيار متاح أمام الدول العربية، بل أصبح ضرورة تمليها الضروف الإقتصادية الدولية، فعلى الدول العربية إصلاح ما ينبغي إصلاحه، وإستغلال ما تملكه من مقومات في تنشيط تفاعلاتها مع العولمة الإقتصادية.

الكلمات المفتاحية

العولمة الإقتصادية، التجارة البينية، دول مجلس التعاون الخليجي العربية، التكامل الإقتصادي

Résumé

Cette étude est venu à connaître la réalité du commerce arabe et ses composantes dans l'ombre de la mondialisation économique dans diverses manifestations et manifestations dans le commerce mondial, en prenant le développement du Conseil de coopération du Golfe (CCG), et l'exposition aux traces laissées par la mondialisation économique sur les pays arabes et du Golfe, et les réactions de l'intégration arabe dans le système de la mondialisation économique.

L'étude a conclu que la conclusion fondamentale que l'intégration dans la mondialisation économique est plus une option disponible pour les Etats arabes, mais est devenu une nécessité dictée par les conditions économiques internationales, pour les Etats arabes réparer ce qui doit être réparé, et l'exploitation de ses avoirs des ingrédients dans la revitalisation de leurs interactions avec la mondialisation économique.

Mots-clés

La mondialisation économique, le commerce intra-régional, les pays du Conseil de coopération du Golfe arabe, l'intégration économique